توطئة تعريفية

مع تهيئة الحزب الوطني الاشوري (الاترانايى) لعقد مؤتمره الموسع في عام 2006، طلب مني الاخوة في الحزب كتابة مسودة تقرير سياسي لمناقشته في المؤتمر وتنقيحه، اذا تطلب الأمر، بغرض اقراره ونشره. وهذا شرف لي افتخر به.
خلفية الطلب هي اني، وكما هو معروف، كنت عضوا كادرا في الاترانايي في فترة دراستي الاعدادية والجامعية وانتهت العلاقة التنظيمية، وبقرار مشترك من الحزب ومني، مع تقبلي الدرجة الكهنوتية عام 1987، ولكن التفاعل والعلاقة الفكرية وتبادل الاراء والمواقف السياسية بقيت مستمرة الى عام 2015.

ادناه المسودة التي شاركتها مع الحزب قبل انعقاد المؤتمر.
وكما يبدو فيها انه كان هناك العديد من الفصول او الاقسام غير منجزا، بالاضافة الى هناك اقتراحات واستفسارات وملاحظات مطروحة ليقوم المؤتمر بما يراه مناسبا تجاهها.
لقد حذفت اسم احد الاخوة ووضعت محله (ZZ) احتراما للخصوصية ولاني لم اساله ان كان لا يمانع في الاشارة الى اسمه. ومن حقه ان يفصح عن اسمه ان رغب بذلك.
كما انه اثناء كتابة المسودة فقد تبادلت الحوار والنقاش مع عدد من الاخوة من اعضاء الحزب وبخاصة المعروفين بقدراتهم في التحليل السياسي للامور والظروف.

المؤتمر لم ينشر التقرير بصيغة نهائية. وبحسب استنتاجي (ربما اكون مخطئا) كان ذلك بسبب ضغط الوقت او لكونه تقريرا موسعا ومفصلا اكثر من المعتاد في التقارير السياسية للاحزاب الاشورية.

ضمن جدولي لنشر مقالاتي وكتب اخرى في هذا العام، عام 2020، انشر المسودة بكامل نصها الحرفي الذي كتبته قبل 14 عاما لتكون شهادات تاريخية واستذكار لرؤى قومية وسياسية ما زال الكثير منها موجودا ومتفاعلا الى اليوم بكل ما يفرضه من تحديات ومتطلبات لمواجهتها.

وبرايي المتواضع فان ما تضمنته هذه المسودة، وبخاصة في جانبها التعريفي بالاحداث، سيكون توثيقا للذاكرة السياسية لشعبنا من جهة، ومفيدة للاجيال التي لم تعايش الاحداث. وبالتاكيد فانها رؤى تتحمل الاختلاف كما الاتفاق.
ومن المهم ان لا تعزل عن ظرفها الزماني الذاتي منه والموضوعي.
كما ان الرؤى السياسية التي فيها، بالاضافة لكونها شهادة تاريخية، فانها توثق انه كان هناك بين هذا الشعب من كان يستشرق الاحداث او يتعامل مع وقائعها وبما يشهد ان ليس كل الشعب كان جاهلا بالاحداث او منقادا وراء النظام الحزبي الشمولي الذي مورس في الساحة القومية.
باختصار ان المسودة هي شهادة للتاريخ.. فللتاريخ لسان.

الخوري عمانوئيل يوخنا
نوهدرا 11 شباط 2020

الفهرست

المقدمة	**1**
الفصل الاول: في المحور القومي	**2**
• **الشعب الآشوري وعراق ما بعد التحرير**	**3**
• **التسمية القومية**	**24**
• **الكنائس المشرقية**	**30**
• **المهجر الآشوري**	**35**
• **المؤسسات القومية**	**45**
• **الأحزاب السياسية والعمل القومي المشترك**	**53**
• **آشوريو دول الجوار**	**57**
الفصل الثاني: في المحور الكردستاني (لم يكتب حينها)	**61**
الفصل الثالث: في المحور الوطني	**62**
الفصل الرابع: في المحور الحزبي	**69**
الملحق: نبذة تاريخية عن الحزب	**71**

مسودة التقرير السياسي لمؤتمر الحزب الوطني الاشوري

20 - 22 تموز 2006

تجسيد حقوقنا الدستورية في العراق الفدرالي ترسيخ لوجودنا وسبيل لنهضتنا

المقدمة

لسنا نحيد عن الحق والصواب ان قلنا ان الانسان الاشوري هو الاكثر ارتباطا باصالة الماضي من حيث اللغة والتراث والعادات والتقاليد والاعتزاز بالتاريخ.
ففي الوقت الذي نقر باصالة كل مكونات شعبنا العراقي، الا ان الاشوري سيبقى هذا الرمز الشامخ الدال على ارتباط الماضي بالحاضر.
الانسان الاشوري صاحب امجاد وصانع حضارات وناقل علوم ومطور لها ساهم فيما يعيشه عالمنا اليوم من قيم سامية وتقدم كبير.

الا ان ذات الانسان الاشوري المبدع والوهاب اعتراه ضعف ووهن عندما ضعفت سلطته السياسية..
والوهن يجلب الوهم.. والوهم يصنع امراضا وتفتتا..

فهذا الانسان الذي عمره بعمر حضارة النهرين وتشهد لها متاحف العالم، وهذا الانسان الذي بنى المدارس والاديرة والكنائس وبشر برسالة المحبة والتسامح، رسالة السيد المسيح، في اقاصي اسيا وجبال الهند واصقاع سيبيريا وهضاب جزيرة العرب وبين انهار الهند، انكمش دوره وتعرض للمحن وللمذابح والقتل بسبب هويته القومية والدينية التي بقى يدافع عنها دفاع المستميت، وقدم في ذلك الكثير مما تشهد به كتب التاريخ..
وتعرض الانسان للغزو باسم الهوية التي قدم لاجلها من دماء ابنائه بالملايين..
وتعرضت مؤسساته التي بقيت حية وضمنت تواصل اجياله منذ العصور الاولى للميلاد، ونعني بها كنائس المشرق الى التقسيم الذي تطور ليقيم الجدران بين ابناء الشعب الواحد..

الانسان الاشوري المسيحي الذي يلتزم مساعدة اخوته في الدين، وكما يوصي به معتقده الايماني، تطلع لان تمد يد من يؤمنون بما يؤمن اليه لتنتشله من الفقر والعوز وان ترفع حيف الظلم عنه.. إلا ان ظلمهم لم يكن اقل قسوة عليه، فقسمت (بضم القاف) المؤسسة الباقية لقيادة الشعب وكانت حينذاك تعيش عصرها في المنطقة، وتسمى الشعب باسماء كنائسه..
ومع عودته الى الجذور، بفعل رياح الوعي القومي القادمة من اوربا الحديثة، تم عزل اجزاء كبيرة منه وكأنه لا علاقة لها بما يجري، لا بل تم القيام بمحاولات لطمس الهوية القومية لاجل الهوية الدينية والطائفية.

واليوم شعبنا تثور فيه كل التساؤلات المشروعة والمؤلمة، نتوجه الى كل من اخطأ واجرم بحق هذا الشعب الذي تم تقسيمه بحسب الاهواء والمصالح، ان يعوا ان حقيقة وحدة هذا الشعب هي حقيقة ازلية وثابتة..
ولاجل هذا نناضل..
ولاجل حقوق المواطن الاشوري بكل طوائفه وتسمياته ومناطق تواجده نناضل..
ولاجل كل انسان عراقي من اين دين وامة وجنس نناضل..
لان الوطن هو اساسا بالانسان، والامة والشعب هو بالمنتمين اليه..
فعليه نعمل من اجل ايصال رسالة المحبة والتسامح والوحدة.
الانسان الحر هو انسان مبدع، وهو الاساس لشعب متطور، وهو اللبنة لوطن متقدم ولامة ترفع راسها فخرا بين الامم.

الفصل الاول
في المحور القومي

الواقع القومي الاشوري.. وجود متاصل ومسيرة مستمرة
طموحات واحباطات وامال وتصميم

الشعب الاشوري كجميع الشعوب الحية يخضع لقوانين الحياة وجدلها..
حقائق ووقائع تفرض نفسها بغض النظر عن قبولنا او رفضنا لها..
طموحات تبقى تتحرك فينا وتحركنا لتحقيقها..
احباطات تواجهنا وقد يكون الكثير منها من صنع ايدينا..
وامال تبقى تعيش في قلوبنا وعقولنا..
وتصميم لولاه لما كان الشعب حيا رغم مظالم القرون..
وفي هذا المشهد الذي يختلط فيه الطموح بالاحباط يعيش الانسان والشعب والوطن..
ونحو هذه الامال المشروعة نتوجه بارادة وتصميم..

قد يكون واقعنا مؤلما وفيه من عوامل الاحباط الكثير، ولكنه يبقى واقعا لا بد من فهمه وادراكه اذا توخينا القدرة للتعامل معه من اجل تغييره.
وقد تكون قدرات شعبنا متواضعة وفيها من التشتت الكثير، ولكنها تبقى ما نمتلك من رصيد لاستثماره من اجل تغيير الواقع وتحقيق الامل والطموح.

تغيرات واحداث كبيرة ومتسارعة حصلت وما زالت تتفاعل تفاصيلها ونتائجها..
ومحاور وقضايا عديدة تعيش في واقعنا وتؤثر في قدراتنا تحكمت في مسار الاحداث المتعاقبة منذ المؤتمر السابق للحزب في عام 2002، وما زالت قائمة ومرشحة للتاثير في مسار الاحداث لمراحل قادمة، وكان لا بد من االمؤتمر الوقوف عليها توثيقا وعرضا وتحليلا لاستخلاص النتائج منها..

اولا: الشعب الاشوري وعراق ما بعد التحرير..
مكاسب واحباطات سياسية.. ارهاب موجه.. نزوح جماعي..

لقد عانى العراق بكل مكوناته القومية والدينية من سياسات النظام البعثفاشي والتي بدات مع استيلاء البعث على مقاليد الحكم في انقلاب عسكري في تموز 1968 وتصاعدت شراسة النظام مع احكام قبضته تدريجيا على مقدرات البلاد مستغلا في ذلك القدرات الاقتصادية الهائلة التي سخرها لبناء اجهزته القمعية وتطوير القدرات العسكرية لزج الوطن في حروب لا مبرر او غاية لها سوى اشباع نزعاته في الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية على المنطقة مدعوما بفكر عروبي ونظام شمولي.
لقد شملت المعاناة كل العراق والعراقيين، الا انه وكما هو الحال دوما في اوضاع كهذه فان القوميات والمكونات الصغيرة تعاني اكثر كونها اقل حصانة ديموغرافية واقتصادية من تاثيرات سياسات وبطش النظام.
ان ما عاناه اشوريو العراق خلال 35 عاما من عمر النظام يفوق في حجمه ونتائجه ما عاناه الشعب الاشوري عبر عقود وفترات اطول من هذه الحقبة.
الوجود القومي التاريخي والبنى التحتية له في القرى والريف والقصبات والمدن الاشورية تم تدميرها كليا كما في مناطق نيروة وريكان، برواري بالا، السندي، زاخو، السليفاني، صبنا وغيرها من مناطق كردستان العراق حيث تم ترحيل وتدمير اكثر من 120 قرية بكل ما تضمنته من وجود وبنى وارث وجذور.
وفي مناطق اخرى تم تشويه هذا الوجود وتعريضه لسياسات طمس الهوية كما في سهل نينوى.

يضاف الى ذلك ما تعرض له الاشوريون مع بقية مكونات الشعب العراقي من استبداد تحول معه الوطن الى معتقل كبير، ومن حروب مجنونة مع الجوار ومجازر وحملات ابادة جماعية داخل الوطن دمرت العباد والبلاد وفاقت ضحاياها المليون ضحية.
اضافة الى التاثيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة.
وكانت حصة الشعب الاشوري من هذه الخسائر البشرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ما يفوق قدرته باقليته العددية تحمله.

في فترة حكم النظام البعثفاشي هاجر اكثر من نصف اعداد شعبنا من الوطن الى المنفى في اميركا واوربا واستراليا وتحول في الوطن الى اقلية مستضعفة بالكاد تصارع من اجل حماية ذاتها.
ومع الانقلاب الفكري للنظام وتبنيه الايديولوجيا الاسلامية، وبغض النظر عن قناعاته واهدافه المعروفة من ذلك، فان الشعب الاشوري بات يشعر بتفاقم التهديد المحيط به من كل صوب حيث لم تعد تقتصر منابع التهديد على النظام واجهزته وسياساته فحسب بل توسعت لتشمل كل مكونات البنية الاجتماعية بدءا من الجار مرورا بالحي الى المدينة، وبات هذا التهديد جديا ويمس مفردات وتفاصيل حياته ونمطها.

من هنا فان الشعب الاشوري كان من اكثر المكونات العراقية طموحا في التحرر من النظام، فكرا ومؤسسات وسلوكا ورموزا..
وكان الشعب الاشوري من بين اكثر المتاملين لمرحلة جديدة ما بعد النظام يستعيد فيها العراق عافيته ويحقق فيها امنه وسلامه الداخلي مع نفسه وبين مكوناته القومية والدينية ولينطلق الى استعادة دوره الانساني والحضاري.

لقد طمح الشعب الاشوري مع بقية اخوته في الوطن والمواطنة ان يؤدي تحريره من النظام الى سيادة دولة القانون على قيم من العدالة والمساواة والتعددية واحترام حقوق الانسان في عراق فدرالي ديمقراطي تعددي تحكمه مؤسسات دستورية تنبثق من الشعب وتتوجه اليه وتعتمد مبدا التداول السلمي للسلطة وترسي لنموذج متقدم بين دول المنطقة المبتلية بانظمتها الدكتاتورية.

بالتاكيد فان الاشوريين كما بقية العراقيين كانوا يتوقون لتحرير العراق من النظام بانفسهم وقدراتهم الذاتية.
الا ان بطش النظام ودمويته واجهزته الارهابية والقمعية حالت دون ذلك وجعلت من المستحيل على القوى السياسية والجماهيرية العراقية الوطنية ان تحقق هذا التغيير بقدراتها.

ان الواقعية السياسية تقول بان الخيار العسكري من قبل دول التحالف كان الخيار الاوحد المتاح لتحرير العراق من براثن النظام. اكثر من عقدين من عمل المعارضة الوطنية العراقية لم تستطع ان تحقق تغييرا في سياسات النظام ولم تقلل من سطوته وهيمنته.
كما ان الواقعية السياسية تقول بان الدول جميعها، صغيرة كانت ام كبيرة، تتخذ مواقفها اعتمادا على مصالحها. فالمصالح هي التي تتحكم دوما بمواقف وعلاقات المنظومة السياسية الدولية.
الدول ليست مؤسسات خيرية لترسل قواتها وتضحي بشبيبتها وتهدر اموالها في حروب دون ان يكون لها مصالح واهداف.
الدول التي رفضت حرب تحرير العراق انما رفضتها من منطلقات مصالحها الاقتصادية مع النظام وليس من منطلق مبدئي برفض الحرب او رفض ذرائعها المعلنة.
وفي حرب تحرير العراق التقت مصلحة الشعب والوطن العراقي بمجموعه، باستثناء النظام واتباعه والمنتمين اليه بمختلف الدوافع، مع مصالح دول التحالف الدولي وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.
وهذا لا ينتقص من تحرير العراق في شيئ.

لقد كان مشهد سقوط الصنم في ساحة الفردوس (التي استحقت تسمية ساحة الحرية) عرسا وطنيا حرك مشاعر الفرح والغبطة في اعماق كل العراقيين في الوطن والمنافي.
سقوط الصنم كان انتصارا ورد اعتبار معنوي لضحايا االنظام، مثلما كان المدخل الذي لا بد منه لولوج مرحلة جديدة في تاريخ العراق الا وهي مرحلة العراق المتحرر.

الا ان وقائع وتفاصيل الامور في مرحلة تحرير العراق واعادة بناءه وهيكلته المؤسساتية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وهي العملية التي ما زالت وستبقى مستمرة الى سنوات قادمة، ما زالت بعيدة عن تحقيق الطموحات التي ارادها الانسان العراقي لوطنه، بل وتضمنت مخاطر جدية وحقيقية كبيرة على واقع ومستقبل العراق.
والشعب الاشوري كما بقية المكونات العراقية ناله في هذه العملية خليط من النجاحات والاخفاقات، مكاسب واحباطات، طموحات ومخاوف..

1- على الصعيد السياسي
مجلس الحكم وقانون ادارة الدولة العراقية المؤقت
فعلى الصعيد السياسي اتاح تحرير العراق وبدء العملية السياسية لاعادة بناءه الدستوري والسياسي والهيكلي.
العملية السياسية التي انطلقت في عراق ما بعد التحرير لم تقتصر فقط على امور تقنية بتشكيل حكومة لادارة شؤون البلاد بل هي عملية واسعة لاعادة بناء اسس الدولة وعناصرها، فبعد اكثر من 80 عاما على تاسيس الدولة العراقية الحديثة بعد الحرب الاولى يعاد بناء الدولة العراقية ومؤسساتها.
ولاول مرة في تاريخ دول وطنه الام يشارك شعبنا مع بقية ابناء الوطن في هذه العملية..

الحلقة الاولى في العملية السياسية كانت تشكيل مجلس الحكم ليتولى مهام القيادة السياسية الانتقالية للبلاد وليطلق العملية الدستورية عبر وضع واقرار قانون ادارة الدولة المؤقت والذي هو بمثابة دستور انتقالي مرحلي.
ان الحقيقة التاريخية والسياسية لتشكيلة مجلس الحكم هي ان وجود اشوري بين اعضاء مجلس الحكم كان حتمية تفرضها حقيقة وجود وخصوصية شعبنا القومية والدينية وانتماءه التاريخي الى الوطن العراقي.
كما ان تسمية من يشغل المقعد الاشوري المسيحي في مجلس الحكم كان التزاما من القيادات العراقية بالاتفاق الذي ابرمته القوى السياسية الاشورية المشاركة في مؤتمر لندن للمعارضة الوطنية العراقية المنعقد في كانون الاول 2002.
فمؤتمر لندن للمعارضة الوطنية العراقية وهيئاته القيادية كان الاطار الاساسي لتشكيلة مجلس الحكم بعد توسيع هذا الاطار ليستوعب القوى والشخصيات السياسية والوطنية الاخرى التي لم يكن متاحا لها ذلك قبل سقوط النظام، اضافة الى مراعاة تشكيلة مجلس الحكم لاستحقاقات الوضع العراقي بعد التحرير.

اشوريا جاءت مشاركة شعبنا في مجلس الحكم اعتمادا على ما اتفقت عليه قواه السياسية المشاركة في مؤتمر لندن للمعارضة الوطنية العراقية عندما اتفقت على تسمية مرشحها الى عضوية الهيئة القيادية للمعارضة العراقية التي باتت بعد التحرير القيادة السياسية الانتقالية للعراق.
الاتفاق تضمن ضوابط عمل المرشح والقائمة على انه يمثل شعبنا من خلال القوى السياسية التي اتفقت على ترشيحه بما يترتب عليه من التزامات العمل التنسيقي المشترك مع القوى السياسية التي اتفقت على هذا الترشيح كما تضمنتها الاتفاقية الموقعة من اعضاء الوفد الاشوري الى مؤتمر لندن لالمعارضة الوطنية العراقية.
من المؤسف انه لم يتم الالتزام بهذه الضوابط من قبل السيد يونادم كنا الذي لم يبادر سواء من بعد مؤتمر لندن او من بعد تحرير العراق وضمه الى عضوية مجلس الحكم الى اي تنسيق وحوار وتبادل في الرؤى مع الفصائل السياسية الاشورية التي منحته ثقتها واعطته تزكيتها الى قيادة المعارضة العراقية.
ان عضوية مجلس الحكم انما تعني المشاركة في قيادة الوطن سياسيا واقتراح ومناقشة واقرار اسس البناء المستقبلي للوطن وهيكليته.
ومهمة بهذا الحجم والمسؤولية تتطلب تجاوز الانانية الذاتية والحزبية وتجاوز مظاهر البهرجة الاعلامية، والانتقال للالتزام والشعور الحقيقي والجدي بالمسؤولية القومية والوطنية.
ان انجاز اعباء هذه المسؤولية كان يتطلب من العضو الاشوري في مجلس الحكم ان يبادر، اسوة باقرانه من اعضاء مجلس الحكم، الى اقامة ورشة عمل من المستشارين السياسيين والاكاديميين وذوي الاختصاص وتوسيع مشاركة الاحزاب والقوى السياسية الاشورية لاغناء اداءه وتعزيز مشاركته في مناقشات وجلسات مجلس الحكم.
والافتقار الى هذه المشاركة السياسية الواسعة والافتقار الى تفعيل الاختصاصات والاكاديميين ادى الى اضعاف المشاركة والتجربة الاشورية في مجلس الحكم.

ومن ناحية اخرى فان ما يسجل على سلطة الاحتلال من جهة ومجلس الحكم من جهة اخرى هو عدم تضمينه الخصوصيات القومية للقوميات العراقية الصغيرة في تولي رئاسته الدورية الشهرية التي استمرت لمدة 11 شهرا.

من المهام الاساسية لمجلس الحكم كان وضع قانون لادارة الدولة العراقية هو بمثابة الدستور المؤقت والانتقالي للبلاد.
لقد تضمن (قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) بنودا اساسية ايجابية لصالح شعبنا الاشوري من حيث انه اول وثيقة دستورية في دول الوطن الأم التي تعترف بوجود شعبنا وخصوصيته القومية ضمن المكونات القومية للشعب العراقي.
كما انه ضمن الاعتراف بوحدة شعبنا من خلال وحدة تسميته الدستورية التي جاءت في قانون ادارة الدولة بصيغة التسمية المركبة (الكلداشورية).
اضافة لضمان القانون للحقوق الادارية والثقافية والسياسية لشعبنا.
حيث تضمنت الفقرة (د) من المادة 53 من القانون النص التالي:
((يضمن هذا القانون الحقوق الإدارية والثقافية والسياسية للتركمان والكلدوآشوريين والمواطنين الآخرين كافة.))
فيما تضمنت ايضا الفقرة (ج) من المادة 30 من القانون نصا ملزما بتمثيل القوميات في الجمعية الوطنية العراقية.
((تنتخب الجمعية الوطنية طبقاً لقانون الإنتخابات وقانون الاحزاب السياسية، ويستهدف قانون الإنتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لاتقل عن الربع من اعضاء الجمعية الوطنية، وتحقيق تمثيل عادل لشرائح المجتمع العراقي كافة وبضمنها التركمان والكلدوآشوريون والآخرون.))

ان ما تضمنه قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت من سوابق ايجابية في الاعتراف بشعبنا واقرار حقوقه الدستورية كان لا بد من السعي لتثبيته والبناء عليه في الدستور الدائم.
ما فات الكثيرون من الساسة والتنظيمات الاشورية ان قانون ادارة الدولة كان قانونا وقتيا لمرحلة انتقالية وانه ورغم كونه اساسا للدستور الدائم الا انه عرضة للتغيير، اضافة او الغاء، تقدما او ارتدادا.

وانه لا يكفي التعويل على نصوص قانون ادارة الدولة من انها مؤكدة الترحيل الى الدستور الدائم، بل لا بد من التعويل على الشعب الاشوري ومؤسساته وقواه ومرجعياته وفاعليه للمحافظة على ما في قانون ادارة الدولة من ايجابيات والبناء عليها وتطويرها في الدستور الدائم.
من الالتزامات التي كانت العملية الدستورية قد فرضتها على شعبنا، مثلما فرضتها على بقية المكونات العراقية، هي تعبئة القوى والطاقات الشعبية منها والمؤسساتية والاختصاصية، من اجل العملية الدستورية من خلال الانطلاق من قانون ادارة الدولة المؤقت وتطويره.
الا انه من المؤسف ان البعض من الساسة الاشوريين اعتقد قانون ادارة الدولة المؤقت على انها وثيقة دستورية نهائية ورفعها سلاحا بتارا في وجه ابناء شعبه من تنظيمات سياسية من حيث تسويقه للقانون كما لو انه انتصار شخصي وحزبي من جهة وان ما فيه من نصوص، وبخاصة التسمية، هي مقدسات منزلات لا مساس بها ولا فرصة او قدرة لاي احد بتغييرها..
وبناء على هذه الرؤية القاصرة فقد استخلص هذا البعض انه لا مبرر له للحوار والتنسيق مع القوى السياسية والشعبية الاخرى.. فقانون ادارة الدولة قد تبنى ما اراده هذا البعض ولا حاجة به لمشاركة الاخرين في ما اعتقده انتصارا نهائيا.

الا ان وقائع الامور ومسار الاحداث اثبتت خلاف ذلك.
لقد اثبتت الاحداث ما اعلنه والتزمه الحزب من رؤية للعملية الدستورية والقائمة على اهمية توسيع دائرة المشاركة السياسية والمؤسساتية والشعبية وتوحيد المواقف وتجاوز الخلافات بينها والاتفاق على الحدود الدنيا من الثوابت القومية لضمان الحقوق الحقوق الدستورية لشعبنا والتي هي موضع اتفاق بين هذه القوى، وبان قضية شعبنا واستحقاقاته في العملية الدستورية هي اكبر واوسع من ان تنحصر في مسالة التسمية فقط، وانه من دون هذا الاتفاق فان نتائج العملية الدستورية لن تكون بمستوى الطموح لشعبنا.

الدستور العراقي الدائم
لقد جاء الدستور العراقي ايجابيا ومتقدما الى حد كبير بالمقارنة مع ما سبق اعتماده في العراق من دساتير، وبالمقارنة ايضا مع دساتير العديد من دول الجوار الاقليمي والدول العربية والاسلامية لجهة الاعتراف بالمكونات القومية العراقية واقراره لمبادئ اساسية وعصرية في هيكلية الدولة من ديمقراطية وفدرالية وتعددية وتداول سلمي للسلطة.
وفي مقابل ذلك فقد حمل الدستور العديد من المخاوف ومصادر القلق لدى مختلف مكونات المجتمع العراقي وفئاته.
الدستور بصيغته النهائية المعروضة للاستفتاء الشعبي كان محصلة حوارات بين اطراف مختلفة الرؤى والمواقف وكان من غير الممكن لاي منها ان يخرج بدستور يلبي كل طموحاته حيث كان لا بد من تنازلات وتوافقات وحلول وسطية.
الدستور العراقي بصيغته الحالية وفي العديد من بنوده يثير قلق الاقليات الدينية في العراق والقوى اللبرالية ومنظمات المجتمع المدني وخاصة منظمات حقوق الانسان والمراة وغيرها من المخاوف الحقيقية.

اشوريا كان للحزب، ومعه غالبية قوى وتنظيمات شعبنا، العديد من التحفظات..
فابتداء ومشاركة مع الايزيدية والصابئة ومختلف القوى اللبرالية العراقية ومنظمات المجتمع المدني كان للحزب تحفظاته في محور الدين والدولة والقلق من الازمات الدستورية التي قد تنشأ عند التطبيق من حيث التعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان والتي باتت تشكل مقاييس ومعايير دولية ملزمة في عالم اليوم الذي اصبح قرية صغيرة على جميع ابناءها وبغض النظر عن انتماءاتهم وعقائدهم الدينية ان يتفقوا ويلتزموا مبادئ عامة تضمن احترام معتقداتهم من جهة والتعايش بينهم على مبادئ العدالة والمساواة من جهة اخرى.

ان الحزب بادراكه لميزان القوى السياسية المشاركة في العملية الدستورية يدرك جيدا ان المشاركة الاشورية في لجنة كتابة الدستور لم يكن في طاقتها ولم يكن ممكنا لها ان تعيق او تغير شيئا فيما تم تبنيه من نصوص دستورية متعلقة بمحور الدين والدولة..

الا ان التخفظ الاخر الذي كان للحزب ومعه عموم ابناء شعبنا ومؤسساته المؤمنة بوحدة شعبنا القومية، رغم تعددية التسميات التي يحملها او يطلقها على نفسه او يطلقها الاخرون عليه، كان اخفاقا صنعه الشعب ومؤسساته ويتحمل مسؤوليته بالدرجة الاساسية التنظيمات والمؤسسات التي اصرت على ادراج التسمية الاشورية بصيغة مفردة، والتنظيمات والمؤسسات التي اصرت على ادراج التسمية الكلدانية بصيغة مستقلة، اضافة الى تشتت التظيمات والمؤسسات المؤمنة بوحدة شعبنا بين التسمية المركبة والتسمية الشاملة.
ان اصرار البعض على التسمية المركبة وتعويله على ورودها في قانون ادارة الدولة وتشبثه بها رغم اجماع الشعب بكل توجهاته، الوحدوية والتقسيمية، على رفضها كان اجهاضا منه لفرصة اعتماد التسمية الوحدوية الشاملة وتبنيها حلا ومخرجا وسطا يحقق اتفاق الكثيرين من الرافضين للتسمية المركبة ممن ساقتهم ردود الافعال من ممارسات الجهة والشخصيات التي تبنت التسمية المركبة الى رفضها واعتماد صيغ ادت بالنتيجة الى ما خرج به الدستور من صياغة نهائية.
ان سير مختلف اعضاء البرلمان من ابناء شعبنا، ومن بينهم ممثل الحزب الوطني الاشوري في البرلمان، في مسارات متقاطعة ادى الى هذا الاخفاق الدستوري لشعبنا.

ان انشغال اعضاء لجنة كتابة الدستور من ابناء شعبنا بمسالة التسمية وما استنزفته من جهد ووقت قد ابعدتهم عن التعامل بحرفية ومسؤولية مع تفاصيل اخرى لا تقل اهمية في الدستور ومن بينها ديباجته التي جاءت مجحفة بحقيقة وجود شعبنا التاريخي بالعراق عندما لم تورد الديباجة اسم شعبنا في متنها سواء من حيث دوره الحضاري في العراق او من حيث الماسي والمذابح التي ارتكبت بحقه عبر التاريخ مرورا بمذبحة سميل عام 1933 وليس انتهاء بصوريا عام 1968 التي اختلطت في مذبحتها دماء الشعبين الاشوري والكردي.
اننا في الحزب الوطني الاشوري في الوقت الذي نرى في الصياغة الحالية للديباجة اخفاق اشوري في العملية الدستورية فاننا في ذات الوقت نرى انها نتيجة ضعف الاداء الاشوري ومؤسساته السياسية، ومن بينها الحزب الوطني الاشوري، في تحديد اولويات وتفاصيل الرؤية الاشورية للدستور المقترح عندما تم تركيز الجهد على التسمية وصرف النظر عن التفاصيل الاخرى، ومن بينها الديباجة، مثلما هو ايضا بسبب عدم تشكيل ورش العمل المشتركة بين السياسيين والاختصاصات الاكاديمية من ابناء شعبنا.

رغم هذه التحفظات فان الحزب الوطني الاشوري كان واضحا في موقفه من دعم قبول الدستور في الاستفتاء عليه. فخيارات الاستفتاء كانت بقبول او رفض الدستور كوحدة ووثيقة كاملة.
وان رفض الدستور كان يعني حتما انهيار العملية السياسية في العراق والعودة الى المربع الاول والدخول في نفق مظلم لا يمكن لاحد التكهن بنتائجه الكارثية او التحكم بها لحظة وقوعها.
يضاف الى ذلك ان القوى الرافضة للدستور والتي سعت جهدها لتعطيله لم تنطلق في رفضها من مواقف اكثر ليبرالية من القوى التي كتبت الدستور، مثلما لم يتضمن رفضها له اية نقطة التقاء مع هواجس شعبنا وتحفظاته على الدستور.
ان رفض الدستور، وبغض النظر عن الاسباب وراء الرفض، كان يعني سياسيا وعمليا الوقوف في صف واحد مع القوى المعطلة للعملية السياسية في العراق.
ويضاف الى ذلك ايضا ان الدستور تضمن الزاما بوجوب اعادة النظر فيه مع البرلمان العراقي الدائمي بما يعنيه ذلك من فرصة لتصحيح مواطن الخلل والتحفظ.
لاجل ذلك كله فان الحزب الوطني الاشوري تبنى موقفا مسؤولا تجاه العملية الدستورية بما تعنيه من وقفة مسؤولة تجاه المستقبل العراق، شعبا ووطنا، بكل مكوناته وطيفه القومي والديني والمذهبي والثقافي والسياسي.
كما ان الجماهير الاشورية وقفت موقفا وطنيا الى جانب الدستور والعملية الدستورية في عمليةالاستفتاء.
واليوم، فان العملية الدستورية تدخل مرحلة اخرى من استحقاقاتها المتمثلة في مراجعة النصوص الدستورية واقتراح التعديلات عليها.
لذلك فان شعبنا ومؤسساته المختلفة، السياسية منها والكنسية والشعبية، تقف امام تحد اخر في ايصال صوتها والتعبير عن تحفظاتها ومخاوفها.
ان الحزب بما امتلكه ويمتلكه من رؤية واقعية وصريحة مع الذات ومع ابناء شعبه يرى ان فرص شعبنا اليوم لتحقيق تعديلات دستورية هي اضعف من الفرص التي كانت له اثناء عملية صياغة الدستور..

الا انه يلتزم العمل مع بقية قوى ومؤسسات شعبنا ومع القوى الكردستانية والوطنية الصديقة لتعديل الدستور بما ياخذ في الاعتبار تحفظات ومخاوف شعبنا على الصيغة الراهنة للدستور وديباجته.
الحزب الوطني الاشوري يؤكد موقفه المبدئي باهمية بلورة موقف مشترك للقوى السياسية والمؤسسات القومية لشعبنا لانه من دون ذلك فان فرص التاثير والتغيير ستكون معدومة.

وفي هذا السياق فان المؤتمر العام للحزب يكلف قيادة الحزب لمواصلة عملها في هذا الاتجاه مع القوى السياسية والمؤسسات القومية لشعبنا التي تمتلك موقفا مبدئيا واضحا وصريحا من مسالتي الوحدة القومية لشعبنا ومن العمل المشترك بين قواه السياسية. فالمسالتين لا يمكن فصلهما وان الافتقار الى المبدئية والوضوح في اي منهما يعني انعدام اية فرصة للعمل المشترك المسؤول.

مثلما يدعو الحزب المرجعيات الكنسية الى تجاوز اختلافاتها والتعامل مع المرحلة الراهنة ودعم مطالب شعبنا في تعديل الدستور.
وفي هذا السياق فان المؤتمر العام للحزب يكلف قيادة الحزب لاطلاق نداء ومبادرة الى مختلف المرجعيات الكنسية لكنائس شعبنا لتوحيد موقفها والتوجه الى المرجعيات السياسية العراقية بدعم مطالب شعبنا في تعديلات الدستور. الحزب يدرك ويحترم الدور المحوري الذي لمرجعيات شعبنا الكنسية بين ابناء شعبنا ولدى القوى والمرجعيات السياسية العراقية. وان الحزب يأمل ان توظف هذه المرجعيات دورها وفاعليتها هذه في دعم مطالب شعبنا الدستورية وازالة مصادر الخوف والقلق التي لديه.

كما ان الحزب يدرك ان قدرات شعبنا ومؤسساته تبقى محدودة التاثير ما لم تدعمها القوى السياسية العراقية المؤمنة بقيم ومبادئ الديمقراطية واالعدالة وحقوق الانسان والجماعات.
وفي هذا السياق فان المؤتمر العام للحزب يدعو قيادة الحزب الى مواصلة تعزيز علاقات الشراكة السياسية والقومية والوطنية مع مختلف القوى السياسية العراقية وبخاصة الكردستانية واللبرالية من اجل كسب دعمها لمطالب شعبنا في التعديلات الدستورية.
ان مراجعة ديباجة ونصوص الدستور بما يراعي تحفظات ومخاوف الشعب الاشوري المسيحي ومعه بقية الاديان الصغيرة ايضا والقوى اللبرالية العراقية هو ضمانة اضافية وطويلة المدى للحقوق القومية والسياسية والحريات الفردية التي تضمنها الدستور.
ان الحزب ومن خلال متابعته للعملية الدستورية يقر ويثمن بالدور الايجابي والفعال للتحالف الكردستاني وللقيادات السياسية الكردستانية في اصرارها على تضمين الدستور اشارات ونصوص واضحة لضمان الحقوق السياسية والقومية والادارية والثقافية للشعبين الاشوري والتركماني مقابل محاولات عدم الاشارة اليها من قبل اخرين مشاركين في العملية الدستورية.
وتاسيسا على ذلك فان الحزب يأمل في ذات الموقف والدور للتحالف الكردستاني في المرحلةالقادمة من العملية الدستورية.

من جهة اخرى فان النصوص الدستورية ورغم اهميتها فانها ليست نهاية المطاف.
لقد خسر شعبنا وخسرت معه القوى العلمانية واللبرالية معركة ليبرالية الدستور وعلينا جميعا العمل من اجل لبرالية المجتمع من خلال ايلاء الاهتمام الجدي بمناهج التربية والتعليم واداء المؤسسات الاعلامية وتنشيط منظمات المجتمع المدني وبخاصة المهتمة منها بحقوق الانسان وحقوق المراة وحقوق الجماعات.

مثلما هو من الاهمية العمل من اجل تفعيل النصوص الدستورية اشوريا..

1. **تفعيل المطالبة بمنطقة ادارة ذاتية لشعبنا وبقية المكونات القومية والدينية في سهل نينوى، والحاق المنطقة باقليم كردستان العراق لضمان الاتصال والتواصل مع الوجود الديموغرافي والتاريخي لشعبنا في الاقليم.**
2. **تخصيص جزء من الميزانية المركزية لتطوير منطقة سهل نينوى من حيث البنى التحتية والخدمات الاساسية وبرامج التنمية الاقتصادية.**

3. **تخصيص جزء من الميزانية المركزية لاعادة اعمار القرى والمواطن الاشورية التي قام النظام بتدميرها وليتم اضافتها الى حصة الاقليم من الميزانية المركزية من اجل اعادة اعمارها بالتنسيق مع حكومة الاقليم.**
4. **الاعتراف بمذبحة سميل كاول جريمة ابادة بشرية في تاريخ العراق المعاصر وتضمينها في مناهج التربية والتعليم.**
5. **تفعيل الحقوق الثقافية القومية ومتطلباتها من هيكلية في الوزارات المعنية ومن مستلزمات وتخصيصات مادية.**
6. **العمل على اعتبار بعض المناسبات القومية الاشورية وتحديدا يوم راس السنة الاشورية في 1 نيسان مناسبة وطنية عراقية لما تحمله من ارث عراقي.**
7. **تفعيل حق التعلم والتعليم السرياني في المراحل الدراسية المختلفة مع ايلاء الاهتمام بتاسيس الهيئات العلمية واللغوية الاختصاصية واقسام التعليم السرياني الجامعي وتطوير قسم اللغة السريانية الذي تم افتتاحه في كلية اللغات في جامعة بغداد.**
8. **توسيع المشاركة الاشورية في الهيئات الدبلوماسية العراقية والكردستانية.**

انتخابات الجمعية الوطنية العراقية 30 كانون الثاني 2005

العملية السياسية في العراق والتي انطلقت مع مجلس الحكم وقانون ادارة الدولة كان عليها ان تتعامل مع اليات ومؤسسات ادارة الدولة العراقية وتحديدا سلطتيها التشريعية والتنفيذية.
فعلى مستوى السلطة التشريعية انطلقت العملية عبر انعقاد المؤتمر الوطني والذي لم يكن ممكنا ان يكون مؤتمرا منتخبا مثلما لم يكن مقبولا ان تتم تسمية اعضائه بالتعيين.
لذلك كان مزيجا بين الانتخاب والتعيين عبر عقد هيئات جماهيرية موسعة على مستوى المحافظات تقوم بانتخاب ممثلي المحافظات الى المؤتمر الوطني الموسع الى جانب مرشحي التنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ليقوم المؤتمر بانتخاب اعضاء **الجمعية العمومية الانتقالية (التاكد من الاسم).**
اشوريا جاءت المشاركة في المؤتمر الوطني واسعة من حيث العدد، الا ان ما شهدته هذه المشاركة من مشاكل وصعاب فكانت داخلية من حيث سعي البعض للهيمنة على هذه المشاركة ومن خلالها الهيمنة على المشاركة الاشورية في الجمعية الوطنية الانتقالية المنبثقة عنها.

البداية الحقيقية لتشكيلة السلطة التشريعية، والتنفيذية المنبثقة على ضوئها، في عراق ما بعد التحرير كانت في الانتخابات العراقية الاولى والتي جرت في 30 كانون الثاني من عام 2005 والتي شملت انتخابات الجمعية الوطنية العراقية، انتخابات المجلس الوطني الكردستاني، انتخابات مجالس المحافظات.

ان الهدف لاي تنظيم او قوة او توجه سياسي من اية انتخابات هو ايصال ممثلين عنه الى داخل البرلمان ليقوموا ومن تحت القبة البرلمانية بتقديم رؤى ومطالب هذه القوى وتجسيدها بشكل مشاريع قوانين يصادق عليها البرلمان ولتتحول بذلك الى تشريعات ملزمة التنفيذ قبل السلطات والهيئات التنفيذية المختصة، وبذلك تكون هذه القوى السياسية قد حققت طموحاتها ووعودها لشعبها.
واعتمادا على هذا الفهم فان التعامل مع العملية الانتخابية وصيغة خوضها والبرنامج الذي على اساسه تتم المشاركة في الانتخابات لا ينحصر فقط في ايصال المرشحين الى البرلمان بل وفي اداءهم البرلماني بما يمكنهم من تحقيق برنامجهم الانتخابي.

ان النصوص القانونية للقانون الانتخابي وافتقارها الى ضمان حق التمثيل للقوميات الصغيرة من جهة، وحقيقة الواقع الديموغرافي الضعيف لشعبنا وتشتت قواه السياسية من جهة اخرى، ويضاف اليها البراغماتية السياسية التي لا بد من امتلاكها من قبل اي تنظيم سياسي يسعى الى تحقيق وقائع على الارض وليس مجرد الشعارات، كانت جميعها وراء اتخاذ الحزب لقراره الاستراتيجي بدخول الانتخابات ضمن تحلفات وطنية، وتحديدا ضمن التحالف الكردستاني.
الحزب آمن ويؤمن بالشراكة السياسية والقومية والوطنية للشعب الاشوري مع بقية مكونات النسيج العراقي، وتحديدا مع الشعب الكردي وقواه السياسية لما يجمع الشعبين وقواهما من امور مشتركة تبتدأ بالجغرافيا السياسية

ولا تنتهي فقط بالاتفاق على قيم العصر من حقوق وحريات الافراد والجماعات، بل وتشمل ايضا الاشتراك في المواقف والرؤى من القضايا السياسية الملحة للدولة العراقية الحديثة وهيكليتها الفدرالية وغيرها.

الحزب لا يؤمن بالمزايدات الشعاراتية في سياساته ومواقفه، بل ينطلق من فهم واع لواقع شعبنا الديموغرافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويعلن رؤيته بصراحة جريئة مع الذات والجماهير التي لم يسع يوما الى دغدغة مشاعرها وتاجيج عواطفها ومخاطبة ونبش جروحها وذاكرتها بتنمية العداءات والاحقاد القومية والدينية.

ان القانون الانتخابي، وبخاصة بصيغته الاولى، عندما جعل العراق دائرة انتخابية واحدة، وبعدم تضمنه اية صيغة لضمان حق التمثيل للقوميات والاديان الصغيرة فرض نفسه على الية خوض الانتخابات بما يحقق لاحزاب القوميات الصغيرة ايصال مرشحيها الى البرلمان العراقي.
فالديموغرافيا وارقامها لها القول الفصل الذي تتبدد امامه كل التصريحات والوعود الشعاراتية بحصد المقاعد البرلمانية.
والتشتت المذهبي والتناحر السياسي وضمور الوعي السياسي جميعها عوامل تفرض نفسها ولا يحق انكارها او تجاوزها.
وفوق هذا وذاك فان كسب الشراكات السياسية عبر التحالفات السياسية الوطنية امر لا بد من اخذه بعين الاعتبار سواء في التحالفات الانتخابية او في التحالفات داخل البرلمان. فكلاهما تحالفات طبيعية هي من ضمن جوهر سياقات الاداء السياسي والديمقراطي..
لقد كان البرنامج السياسي للتحالف الكردستاني واضحا في التعامل مع شعبنا ووحدته وتسميته التي جاءت واضحة في البرنامج اضافة الى حقوقه، فيما تفادت القائمة القومية ادراج اسم شعبنا في برنامجها الانتخابي.

لقد اتخذ الحزب الوطني الاشوري ومعه مجموعة من احزاب شعبنا قرار دخول الانتخابات ضمن التحالف الكردستاني.. ومن خلال هذا التحالف استطاع شعبنا ايصال اربعة من ابناءه الى عضوية اول برلمان عراقي منتخب الى جانب عضوين اخرين جاء احدهما عبر قائمة وطنية فيما جاء الاخر عبر قائمة قومية.
فمن خلال القوائم والتحالفات الوطنية حصل شعبنا على خمسة مقاعد برلمانية فيما حصلت القائمة القومية على مقعد واحد ليشكلون جميعا ستة اعضاء من ابناء شعبنا في البرلمان العراقي سعوا جميعا وكل حسب رؤيته السياسية الى توظيف اداءه البرلماني لتحقيق برنامجه السياسي.

لقد اثبتت النتائج الانتخابية وقيام معظم ابناء شعبنا بالتصويت للقوائم الوطنية، وتحديدا قائمة التحالف الكردستاني والقائمة العراقية، صواب القراءة والرؤية والموقف السياسي للحزب من الانتخابات وباهمية التحالفات السياسية على قاعدة الشراكة القومية والوطنية.

العملية الانتخابية التي اشرفت عليها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لم يكن متوقعا لها ان تجري دون خروقات او اخطاء التي تعددت اسبابها ونتائجها واحجامها.
في وسط الاحتقانات السياسية والطائفية في العراق، ووسط التهديدات الارهابية باعاقة العملية الانتخابية، ووسط مقاطعة واسعة في عدد من المحافظات للانتخابات، ووسط صراعات انتخابية حادة بين القوائم المتنافسة، مع افتقار الى الوعي الانتخابي من جهة وعدم تكامل الاليات والبنية التحتية للعملية الانتخابية من جهة اخرى كان على العراق والعراقيين ان يخوضوا الانتخابات رغم كل هذه التحديات.
وكان امرا طبيعيا ان تشهد الانتخابات اخطاء وارباكات وخروقات.

اشوريا، كان الاجحاف الاكبر عندما اخفقت المفوضية العليا للانتخابات في توفير فرصة التصويت في مناطق مهمة من سهل نينوى، وتحديدا قضائي الحمدانية (بغديدة) والشيخان والنواحي والقصبات والقرى التابعة لهما مما حرم ابناء هذه المناطق من الاشوريين والايزيدية والشبك فرصة ممارسة حقهم الانتخابي.
من واجب كل القوى السياسية ومنظمات حقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني عموما ان تستنكر هذا الحرمان ولكن لا يجوز تحميله ما لا يتحمله من قبيل تصويره انه نتاج مؤامرة سياسية ارتكبتها القيادات السياسية

الكردية ضد الشعب الاشوري، وتوظيف هذا الحرمان، الذي هو بالاساس نتيجة اخطاء وضعف امكانات المفوضية العليا للانتخابات، من اجل تاجيج الاحقاد والعداءات القومية.
لقد التزم الحزب الصراحة والموضوعية بشان اسباب هذا الحرمان وكونه جزء من اخفاقات واخطاء المفوضية العليا والتي حدثت في العديد من المناطق الانتخابية العراقية وتعددت اشكال هذه الاخطاء واسبابها واحجامها.

انتخابات المجلس الوطني الكردستاني 30 كانون الثاني 2005
وهي ثاني انتخابات تجري لانتخاب اعضاء المجلس الوطني الكردستاني بعد انتخاباته الاولى عام 1992 حيث وبسبب اوضاع الاقليم الداخلية والاقتتال الداخلي بين الحزبين الرئيسيين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لم تجر انتخابات للمجلس الوطني الكردستاني بعد انتهاء دورته الاولى وبقي المجلس يمدد دورته لعدم توافر الاجزاء السياسية الملائمة لاجراء الانتخابات.
ورغم ان البرلمان الكردستاني اتحد منذ عدة سنوات، بخلاف حكومة الاقليم التي لم تتوحد الا مؤخرا، الا انه بقي عاجزا عن توفير الاجواء والمستلزمات التي تسمح باجراء الانتخابات لاعضاءه الى 30 كانون الاول 2005 عندما اجريت انتخابات دورته الثانية في ذات يوم اجراء انتخابات الجمعية الوطنية العراقية واقتصر التصويت فيها، وبحسب التعليمات الانتخابية التي اعتمدتها المفوضية العليا للانتخابات، على الساكنين والمسجلين فعلا في الاقليم بحدوده الخاضعة لادارة حكومة اقليم كردستان العراق، وبذلك لم تشارك الجاليات المهجرية من ابناء الاقليم في هذه الانتخابات لانتخاب اعضاء المجلس الذين رفع القانون الجديد اعدادهم الى 111 عضو مقابل 105 تالف منهم المجلس الاول وهم مجموع 100 عضو بحسب قانون المجلس الوطني الكردستاني لعام 1992 وخمسة اعضاء اضافيين خصصت مقاعدهم الجبهة الكردستانية للشعب الاشوري ولدورة انتخابية واحدة فقط.

لقد انتبه الحزب ومنذ اقرار قانون المجلس الوطني الكردستاني عام 1992 الى ان القانون لا يضمن حق التمثيل البرلماني لشعبنا بل يقتصر على حق الترشيح. وقد اكد الحزب مرارا على اهمية التمييز بين حق التمثيل وحق الترشيح وما يترتب عليهما من نتائج تخص المشاركة السياسية الاشورية في السلطتين التشريعية والتنفيذية من حيث ضمان هذه المشاركة او من حيث اليات تسميتها. وقد كان الحزب واضحا في موقفه ورؤيته ان مصدر الخلل لم يكن مطلقا في عدم قبول القيادات السياسية الكردستانية لهذا الحق بل كان في ضعف الوعي والدراية السياسية للتنظيم الاشوري الذي شارك في اقرار القانون عندما لم يدرك، وباعترافه الشخصي لاحقا، الى الفرق بين حق التمثيل وحق الترشيح وبالتالي لم يطالب بحق التمثيل.
الا ان القيادة السياسية الكردستانية بقيت حريصة على مراعاة التمثيل الاشوري في البرلمان الكردستاني، وكذلك التمثيل التركماني.
فبعد ان خصصت لشعبنا الاشوري خمسة مقاعد اضافية في انتخابات عام 1992 التزمت في انتخابات 2005 تضمين خمسة مرشحين من ابناء شعبنا في مواقع مضمونة الفوز في تسلسلات مرشحي قائمتها الانتخابية وهي (القائمة الوطنية الديمقراطية الكردستانية) والمؤلفة من تحالف الحزبين الكردستانيين الرئيسيين مع العديد من الاحزاب الكردستانية الاخرى واحزاب شعبنا.
لقد كانت ملامح الاتفاق على اشغال هذه الترشيحات الخمسة بمرشحين عن خمسة من احزاب ومؤسسات شعبنا وبواقع مرشح واحد لكن منها، وهي: حزب بيت نهرين الديمقراطي، الاتحاد الديمقراطي الكلداني، الحركة الديمقراطية الاشورية، جمعية الثقافة الكلدانية (مقرها العام في عنكاوة – اربيل وهي رغم عدم كونها كيان او تنظيم سياسي الا انها شاركت في تسمية احد المرشحين لما تمثله من حضور واسع في عنكاوة) اضافة الى الحزب الوطني الاشوري.
الا ان الشكل النهائي للاتفاق تغير مع تخصيص مقعدين للحركة الديمقراطية الاشورية حيث تم منح مقعد الحزب الى الحركة كمقعد ثان مع تعويض الحزب لاحقا بمنحه مشاركة وزارية في الحكومة الكردستانية المنبثقة عن البرلمان.

لقد عكس هذا التحالف الانتخابي حقيقة الشراكة السياسية والقومية والوطنية لشعبنا مع الشعب الكردي وقواه السياسية، وهي شراكة لم يتردد الحزب في التزامها التزاما دبدئيا لا مصلحيا انتقائيا، مثلما لم يتردد في اقرارها والتعريف بها في اداءه الاعلامي والانتخابي في الوطن والمهجر بعكس من سعى اليها عمليا وانكرها وتستر

عليها اعلاميا في مشهد يعكس التناقض بين الادعاء والعمل ويعكس ازمة في النهج السياسي والاداء الجماهيري والاعلامي.
ان السياسة ورغم كونها فنا يتطلب مواقف تكتيكية او مرحلية ولكنها تشترط دوما الصراحة والنزاهة مع الجماهير.. وهذا ما التزمه الحزب دوما مع ذاته وشعبه، ويدعو كافة الاحزاب القومية الى التزامه مثلما يدعو الى تحرير الخطاب السياسي الاشوري من التضليل والمزايدات والشعارات.

انتخابات مجالس المحافظات 30 كانون الثاني 2005
في الوقت الذي نجح فيه الحزب في ترشيح ممثلا له مجلس محافظة كركوك وهو الضو الاشوري الوحيد في المجلس الحالي، وفي الوقت الذي نحج فيه ايضا في ضم مرشحه الى مجلس محافظة نينوى الى جانب اعضاء اخرين من ابناء شعبنا في المجلس، فان الحزب اخفق في محافظتي دهوك وبغداد، وتعود مصادر الاخفاق الى تقصير في اداء الحزب بالدرجة الاساسية.

انتخابات مجلس النواب العراقي 15 كانون الاول 2005
تطبيقا لما جاء في قانون ادارة الدولة فقد تم اجراء الانتخابات لاول مجلس نواب عراقي دائمي بدورة انتخابية قوامها اربعة سنوات ووفق قانون انتخابي يختلف جوهريا عن القانون السابق من حيث تقسيمه العراق الى 18 دائرة انتخابية على اساس المحافظات، وخصصت له مقاعد من 230 مقعد برلماني على اساس نسبة سكان المحافظة الى سكان العراق، فيما خصصت المقاعد الـ 45 الاخرى الى مقاعد تعويضية ووطنية لتوزع بعد توزيع مقاعد المحافظات ووفق عمليات حسابية ومن بعد اضافة اصوات الناخبين في دول المهجر الى مجموع اصوات القوائم من داخل العراق.
رغم ان القانون الجديد يمنح فرصا افضل للقوميات والاديان الصغيرة المتمركزة في محافظات محددة لفوز مرشحيها، سواء بالحصول على المعدل الانتخابي للمحافظة او من خلال المنافسة على الباقي الاقوى، من حيث ان نسبة اصواتها في المحافظة الى مجموع اصوات المحافظة هي افضل من نسبة اصواتها في العراق الى مجموع اصوات الشعب العراقي، الا انه، ومثل القانون السابق، لم يراع الخصوصية القومية من حيث الترشيح والتصويت والتمثيل مما حدد فرص القوميات والاديان الصغيرة بالتمثيل في مجلس النواب.
وقد اجرى الحزب في حينه دراسة شاملة للانتخابات وفرص فوز القوائم القومية غير المتحالفة وطنيا، وخلصت الدراسة الى ان هذه الفرص وفي افضل احوالها وفي حال توافر اشتراطاتها الصعبة، من حيث نسبة المشاركة واتفاق القوى السياسية على قائمة موحدة وغيرها، لا تسمح بفوز القوائم الاشورية غير المتحالفة وطنيا باكثر من مقعدين الى ثلاثة.

وهذه الدراسة بواقعيتها وما تضمنته من ارقام وقراءات كانت توكيد لما سبق للحزب ان ادركه والتزمه في الانتخابات السابقة من اهمية التحالفات الوطنية للقوميات الصغيرة لانها تسمح لها بايصال صوتها الى البرلمان العراقي من جهة والى كسب الدعم في مناقشة واقرار التشريعات والقوانين داخل البرلمان من جهة اخرى.

الا ان تحقيق التحالفات الانتخابية ليس قرارا يكفي لتحقيقه موقف او قرار الاحزاب الصغيرة التي تود تحقيق هذا التحالف الوطني بقدر ما هو بالدرجة الاساس قرار الاحزاب والقوى السياسية الاساسية في التحالف ومدى استعداداتها وقبولها لتوسيع التحالف اعتمادا على قراءة هذه القوى السياسية الرئيسية للعملية الانتخابية وجدوى توسيع التحالف.

لقد كان قرار القيادة السياسية للتحالف الكردستاني في انتخابات كانون الاول 2005 بتحديد توسيع التحالف مقارنة مع الانتخابات السابقة، وكان وضع القانون الانتخابي الجديد وعدم وضوح حجم المقاعد البرلمانية التي يمكن للتحالف الحصول عليها وبالتالي حرصه المشروع على ضمان نسبة رئيسية من هذه المقاعد المتوقعة للحزبين الرئيسيين احد اسباب عدم توسيع التحالف بنفس مساحة التحالف في الانتخابات السابقة.
الحزب الوطني الاشوري في اعتماد خياراته الانتخابية انما ينطلق من فهم متكامل وموزون للقانون الانتخابي واليته ومؤشرات النتائج التي يمكن الحصول عليها بتطبيق هذه الالية من جهة وموقف ورؤية سياسية تحقق الشراكات القومية والوطنية من جهة اخرى.

لذلك سعى الحزب الى اقامة تحالف انتخابي قومي واسع تمثل في ائتلاف (النهرين وطني) التي تنافست في الانتخابات كائتلاف قومي الى جانب قائمة (المؤتمر الاشوري العام) و(قائمة الرافدين).

الحزب لم يتفاجا بالنتائج الانتخابية للقوائم القومية حيث ان الدراسة التي كان الحزب قد اجراها قبل الانتخابات اوضحت الفرص المتواصعة والصعبة للقوائم القومية.
بل ان النتائج الانتخابية وارقامها اثبتت صحة دراسة ورؤية الحزب للمشهد الانتخابي.
فقد اثبتت النتائج الانتخابية عزوف ابناء شعبنا في الوطن عن التصويت للقوائم القومية المستقلة والتصويت عوض ذلك الى القوائم الوطنية التي بلغت نسبة ابناء شعبنا المصوتين لها ما يزيد عن ال 80%.
ان اسباب ذلك ليست مجرد وجود اكثر من قائمة قومية. فتعدد القوائم مسالة طبيعية وهي من صلب العملية والممارسة الديمقراطية.
ان هناك سببا رئيسيا اخر هو الاهتمامات واولويات الانسان الاشوري في الوطن والمتمثلة في الامن والاستقرار السياسي ومعالجة ازمة البطالة والخدمات وغيرها من القضايا التي تفوق قدرة قوائم شعبنا الانتخابية للتحكم بها.
اضافة لسبب اخر قد يكون اخذه البعض في الاعتبار عند قرارهم التصويت للقوائم الوطنية وهو رغبتهم في دعم التوجهات اللبرالية مقابل القوائم الاسلامية.

اما الانتخابات في دول المهجر، فان المشاركة الاشورية فيها لم تتناسب ابدا، في كلا الانتخابات (كانون الثاني وكانون الاول 2005) مع حجم الجاليات الاشورية المهجرية حيث جاءت المشاركة ضعيفة واهنة.
الا انه ورغم هذا الضعف فان نسبة الاصوات المهجرية الاشورية للقوائم القومية الى مجموع الاصوات الكلية لهذه القوائم هي نسبة كبيرة بلغت 39.94% مقابل 6.84% كانت نسبة اصوات قائمة التحالف الكردستاني في المهجر الى اصواتها في العراق، فيما كانت النسبة للائتلاف العراقي الموحد هي 3.02% فقط
ان هذه النسبة اذ تؤشر على النسبة الكبيرة للشعب الاشوري المهاجر مقارنه بالوطن، كما سيرد لاحقا في محور المهجر الاشوري، فان لها في ذات الوقت مدلولات ومؤشرات خطيرة على العملية الانتخابية اشوريا، من منطلق ان الانتخابات في المهجر ليست مؤكدة التحقيق، من حيث القانون والتسهيلات والاليات، في كافة الانتخابات المستقبلية، اضافة الى ان هذه النسبة الكبيرة لاصوات المهجر الى اصوات داخل العراق ستفرض نفسها على البرامج الانتخابية والحملات الاعلامية المرافقة للانتخابات بما يهدف كسب هذه الاصوات وهذا ما يجعل الخطاب السياسي في الوطن رهينة للمهجر الذي تسوده الى اليوم ويتم تغذيته بالاحقاد القومية والعواطف والشعاراتية.

ان الحزب يرى ان ضعف المشاركة كان نتيجة عدة عوامل واسباب مجتمعة وكما يلي:
اولا: ضعف الاهتمام السياسي والالتزام الوطني بين الجاليات الاشورية المهجرية.
ثانيا: ضعف الثقة بمستقبل الاحداث في الوطن مع تصاعد الارهاب وانهيار الوضع الامني وصعود الاسلام السياسي.
ثالثا: مشاركة الخطاب السياسي الاشوري الموجه الى المهجر في تعزيز هذه المخاوف وانعدام الثقة عندما يصر هذا الاعلام على تصوير الامور على اساس العداوات والاحقاد وبان جيراننا هم اعداءنا وبما يجعل الانسان المهجري ان يتساءل عن جدوى مشاركته الانتخابية.
رابعا: ضعف الاداء الاعلامي (مساحة ونوعا) للقوائم الانتخابية المختلفة وتركيزها على التحزبية والتناحرات.
خامسا: بعد المراكز الانتخابية في العديد من الاحيان عن تجمعات الجاليات الاشورية.

(ملاحظة: يرجى ابداء الراي في التوسع في تفصيل هذه الاسباب وخاصة بالعودة الى تقرير الاخ ZZ عنها)

ان الحزب اذ يؤكد دعمه للعملية الديمقراطية ومشاركته فيها، واذ يرى في التجربة الانتخابية العراقية نقلة متطورة نحو ارساء القيم والمبادئ الديمقراطية في العراق الفدرالي التعددي، وانه اذ يؤيد اجراء الانتخابات على اساس الدوائر الانتخابية للمحافظات، فانه في ذات الوقت يرى وجوب مراجعة القانون الانتخابي بما يضمن حق تمثيل القوميات الصغيرة عبر احدى طريقتين:

1- منحها خصوصية قومية في الترشيح والتصويت والتمثيل.
2- الزام القوائم الانتخابية في ترشيحاتها او في تسمية الفائزين من بين مرشحيها بان تضم اعدادا محددة من المكونات القومية والدينية الصغيرة.
ان محافظات تضم تاريخيا ابناء شعبنا الاشوري ضمن مكوناتها، مثل نينوى ودهوك واربيل وكركوك اضافة الى العاصمة بغداد، لا بد ان يضمن القانون الانتخابي وجودهم ضمن نواب هذه المحافظات من خلال الالزام القانوني للقوائم والتحالفات الوطنية المتنافسة والفائزة بمقاعد هذه المحافظات بان تضم بين مرشحيها ابناء شعبنا. وبذلك يكون هذا الالزام قد ضمن حق القوائم الوطنية ان تضم اشوريين فيها مثلما يكون قد ضمن لشعبنا حق التمثيل في انتخابات ديمقراطية تتنافس فيها جميع القوائم القومية منها والوطنية.

التشكيلات الحكومية العراقية بعد التحرير

لم يكن يشك احدا في ان تحرير العراق من النظام البعثفاشي واطلاق العملية السياسية لبناء مؤسسات الدولة العراقية الفدرالية على مبادئ الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الافراد والجماعات، كان يعني عمليا ان التشكيلات الحكومية ستضم وتراعي في تشكيلتها الموزائيك والتعددية القومية والدينية العراقية.
لقد كان امرا طبيعيا وحتميا ان تضم التشكيلات الحكومية المتعاقبة من بعد تحرير العراق وزراء اشوريين ابتداء بالوزارة الاولى المترافقة مع مجلس الحكم ومن بعدها الكابينة الوزارية للدكتور اياد علاوي ومن ثم الكابينة الوزارية للدكتور الجعفري والكابينة الحالية للسيد المالكي.
وقد كان امرا طبيعيا انه قبل انتخاب البرلمان العراقي ان تتم تسمية المرشحين للوزارة في تلك المرحلة من قبل الشخصيات الاشورية التي كان لها وجود في مجلس الحكم وهذا كان سياقا استثنائيا تطلبته استثنائية المرحلة.

الا ان السياق المستقر والثابت هو الترشيحات الوزارية منذ انتخاب البرلمان الذي على اساس تشكيلته يتم تكليف رئيس الوزراء وتشكيل الوزارة ومنحها الثقة من البرلمان.
وقد ابتدأت هذه السياقات مع انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية في 30 كانون الثاني 2005 والتي قامت بتكليف الدكتور ابراهيم الجعفري بتشكيل الحكومة العراقية الانتقالية.

لقد اعترض الحزب الوطني الاشوري وعلى لسان ممثله وتحت قبة البرلمان على الترشيح الوزاري الاشوري حينها من حيث الية الترشيح وليس اعتراضا على شخص المرشح او انتماءه الحزبي.
الحزب في اعتراضه اراد ان يؤسس لسياق والية تضمن لابناء شعبنا في البرلمان حق ابداء الراي وتسمية المرشح الاشوري للوزارة.
وكان بذلك ينطلق من رؤية مستقبلية مسؤولة وبعيدة عن المصالح الحزبية والشخصية الانية التي كانت وراء قبول البعض بالالية التي اعتمدها الدكتور الجعفري لانها ضمنت لهم حينها وزيرا من طرفهم في حكومة انتقالية عمرها عام واحد وغير واعين انهم بذلك يؤسسون لالية تسمية الوزراء الاشوريين دون مشاركة اعضاء البرلمان من الاشوريين.. لقد ربح هذا البعض معركة ولكنه اسس لخسارة حرب..

ان التشكيلات الحكومية العراقية واليات تسمية الوزراء الاشوريين فيها اثبتت صحة وصواب موقف ورؤية الحزب التي دعا اليها منذ عام 1992 من حيث ضمان الخصوصية القومية ترشيحا وتصويتا وتمثيلا، وهو الموقف الذي قام البعض بالتشويش عليه وانتقاده والاساءة اليه لتثبت الاحداث ووقائعها صحة رؤية وتشخيص الحزب لهذه المسالة.

ومن ناحية اخرى فان التشكيلة الحكومية العراقية وتضمينها وزيرين من ابناء شعبنا من خلال ترشيحهم من قبل القوائم الوطنية، (التحالف الكردستاني) و(العراقية الوطنية) تعبر عن اصالة الانتماء والارتباط التاريخي والوطني لشعبنا مثلما تعبر عن الموقف المبدئي والاحترام الذي تمتلكه القيادات السياسية للقوى الكردستانية والوطنية العراقية لشعبنا.

ان افتقار القانون البرلماني للخصوصية القومية من حيث الترشيح والتصويت والتمثيل يعني حتميا عدم وجود خصوصية قومية في التشكيلة الوزارية التي عليها مراعاة تضمين تشكيلتها وزراء من مختلف مكونات النسيج القومي والديني للعراق دون ان يلزم رئيس الوزارة المكلف بالعودة الى اعضاء البرلمان من ابناء هذه المكونات في تسمية مرشحيها للوزارة.
ان الخصوصية القومية لا تعني اشتراط الانتماء الى احزاب قومية اشورية..
فالهوية والانتماء القومي ليس حكرا على الاحزاب القومية..
وان الانسان الاشوري لا يفقد خصوصيته وهويته القومية بانتماءه الى الاحزاب الوطنية والكردستانية العراقية..
وانه ليس من حق اي احد من التنظيمات والمؤسسات القومية ان تنتزع الهوية والانتماء القومي لابناء شعبنا لمجرد انتماءهم الى احزاب وطنية وكردستانية.
الحزب بدعوته لمراعاة الخصوصية القومية في الانتخابات او التشكيلة الوزارية فانه لا يدعو حصرها بالاشوريين من المنتمين الى الاحزاب القومية حصرا.. فكل اعضاء البرلمان من ابناء شعبنا وبمختلف خلفياتهم وانتماءاتهم السياسية وبمختلف القوائم الانتخابية التي فازوا بمقاعدهم من خلالها لهم هذه الخصوصية القومية.

2- على الصعيد الامني

اما على الصعيد الامني فان ما اتسمت به عملية تحرير العراق هو انها ادت الى انهيار الدولة العراقية ومؤسساتها وذلك نتيجة كون النظام المهيمن عليها نظاما توتاليتوريا ربط بسلاسل حديدية كل مرافق الدولة واصغر دوائرها بشخوص النظام واجهزته القمعية، وبات مسؤولي هذه الدوائر وبغض النظر عن طبيعتها الوظيفية والخدمية وبمختلف احجامها او مواقعها سواء في مراكز المحافظات او الاقضية او النواحي رموزا للنظام في سلوكهم ونظرتهم الى انفسهم ونظرة المحيط اليهم.
لقد ادى سقوط راس النظام ومؤسساته القيادية الى انهيار كامل للدولة العراقية ومؤسساتها واجهزتها.
فراغ السلطة ومؤسساتها ادى الى هيمنة القوى المقتدرة في كل منطقة من مناطق العراق وفرض نفسها سلطة الامر الواقع تتحكم وتفرض نظرتها ورؤيتها وقوانينها على الشارع والحي والمدينة.
وحيث ان الخلفية الثقافية والقوى السياسية الطاغية على عموم العراق كانت اسلاموية، شيعية ام سنية، فان نظام ونمط الحياة الاسلامية كان ما تم تبنيه وفرضه على عراق ما بعد التحرير.

الاشوريون المسيحيون بما يختلف فيه نمط عيشهم وثقافتهم وبنيتهم الاجتماعية كانوا الضحية الاولى التي استهدفتها هذه القوى الاسلاموية ومليشياتها.
بداية المظالم وفرض النمط الاسلامي للحياة كانت ضد المجتمع الاشوري في البصرة والرمادي وبغداد والموصل عندما استهدفت محلات ومخازن المشروبات الكحولية وتم اغتيال العديد من اصحابها وتهديد الاخرين واضطرارهم للنزوح الى مدن وقصبات سهل نينوى او اقليم كردستان العراق.
وتوسعت قائمة المهن المستهدفة لتشمل محلات الحلاقة والتجميل ومحلات التسجيلات الغنائية.
مثلما توسعت اوجه فرض النمط الاسلامي للحياة ليشمل فرض اللباس والحجاب الاسلامي على الفتيات والنسوة في مختلف مرافق الحياة ومؤسساته بدءا بالشارع مرورا بالمدارس والجامعات وصولا الى دوائر الدولة.
ان المشهد يزداد ماساوية بتبني مواقع في قمة الهرم المؤسساتي للدولة العراقية هذا النمط في التعامل مع منتسبي دوائر الدولة بدءا بمكتب رئاسة الوزارة وامتدادا للعديد من الوزراء ورؤساء مختلف المؤسسات والدوائر عندما فرض العديد منهم اللباس الاسلامي على منتسبي دوائرهم مهددين من لا يلتزم بنقل خدماته او الاستغناء عنها.
مشهد دوائر الدولة العراقية ومرافقها والخدمية والمؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها هو مشهد كئيب لا ينتمي الى مظاهر الدولة الحضارية والعصرية بشيئ بقدر ما ينتمي الى دول الايديولوجيا الدينية الاسلاموية.

ان تصاعد الخطاب الاسلامي وتوسع وتعدد منابره الاعلامية وتزايد نفوذ وسطوة الاحزاب والمليشيا الاسلامية وفرضها القسري لتشريعاتها واجتهاداتها وفتاواها على الشارع العراقي كل في مناطق هيمنته كان من الحتمي له ان يعمق القلق والخوف والشعور بالتهديد لدى الاقليات الدينية غير الاسلامية وتحديدا الاشوريون المسيحيون والصابئة المندائيون.

وقد تعمق هذا الخوف مع انجراف المجتمع العراقي وقواه السياسية الاسلاموية باتجاه اعتاب الحرب الطائفية بين السنة والشيعة وممارسات القتل على الهوية التي يقوم بها كل طرف ضد الاخر وعمليات التهجير على اساس الهوية الطائفية لخلق وفرض واقع من الفرز الطائفي في عموم العراق.
فماذا تتوقع الاقلية الدينية المسيحية او المندائية من مصير ينتظرها في واقع تقوم فيه الاكثرية الدينية الاسلامية بممارسات القتل والتهجير على الهوية الطائفية داخل الاكثرية.

ان هذا الخوف والقلق لم يات من فراغ ولم يكن غير مشروع.
فاضافة الى ما سبقت الاشارة اليه من استهدافات طالت ابناءه على مستوى فردي واضافة الى فرض جماعي لنمط من العيش والثقافة عليه فان مخطط الارهاب الموجه ضده تصاعد ليعبر عن نفسه في اعتداءات ارهابية تمثل سابقة في التعامل مع شعبنا في الوطن منذ تاسيس الدول الحديثة في منطقة الشرق الاوسط عندما استهدف الارهاب في موجة منظمة الكنائس المسيحية في بغداد والموصل وكركوك.
ان استهداف الكنائس ليس عملا اجراميا موجها ضد شخص منفرد بل انها عمليات ارهابية تحمل رسالة وموقف ورؤية سياسية من المجتمع الاشوري المسيحي وهويته وثقافته ووجوده.

ان استهداف الكنائس لا يمكن مقارنته مع استهداف الجوامع والحسينيات الاسلامية، السنية والشيعية، سواء ما استهدف منها من قبل قوات التحالف او من قبل المليشيات ومسلحي هذا الطرف ضد الطرف الاخر.
الكنائس المسيحية لم تكن يوما وباي شكل من الاشكال منابر سياسية للترويج او التحريض، مثلما لم تكن مستودعات للسلاح او مراكز لتجمع وانطلاق المسلحين.
كما ان المجتمع المسيحي لم يكن طرفا في جرائم وعمليات القتل على الهوية.

كما ان الاعتداءات الارهابية على الكنائس لا يمكن تبريرها بانها نتاج انفلات الوضع الامني.
فانفلات الوضع الامني حتما ساعد على تنفيذ هذه الاعتداءات الارهابية ضد الكنائس ولكنه ليس سببا لها من حيث ان القائمين بهذه الاعتداءات ليسوا مجرد عصابات اجرامية تسعى للسرقة وسط انعدام الامن، بل هي مجموعات تحركت وارتكبت اعتداءاتها انطلاقا من موقف عقائدي اسلاموي بما يعنيه من التزامها موقف عدائي اجتثاثي ضد المجتمع المسيحي وتسعى لتنفيذه كلما تمكنت الى ذلك سبيلا، وانفلات الوضع الامني هو عامل مساعد في هذا الارهاب الموجه.
ان الحزب يرفض التهوين من الخلفيات العقائدية التي وقفت وراء الاعتداءات الارهابية على الكنائس ويرفض اعتبارها مجرد افرازات ثانوية للانفلات الامني.

في مواجهة هذا الخوف المتعمق وفي مواجهة هذا الارهاب الموجه التزم الشعب الاشوري المسيحي الهجرة والنزوح خيارا لحماية الذات من القتل والبطش او من القبول القسري لنمط من العيش لا يتناسب مع هويتها وقيمها وثقافتها.
عشرات الالاف من ابناءه تركوا مدن البصرة وبغداد والرمادي والموصل وغيرها طالبين الامن والامان في اقليم كردستان العراق وفي مدن وقصبات سهل نينوى.
مثلما نزحوا باتجاه دول الجوار وتحديدا سوريا والاردن ليس لاغراض السياحة والاصطياف، كما سعى البعض الى توضيفه، بل للهروب من الارهاب والمظالم الموجهة ضدهم.

ان هذا النزوح الجماعي لا يمكمن توصيفه الا على انه تهجير سواء من حيث كونه نتيجة للاعتداءات الموجهة الى ابناءه منفردين او اليه مجتمعا او من حيث التحريض ضد المجتمع المسيحي من على المنابر الدينية والاعلامية المختلفة والتي هي جزء من الارهاب الموجه والذي يستهدف اقتلاع الوجود المسيحي.

لقد كان الكثيرين من ابناء شعبنا ضحايا لاستهداف اخر تمثل في استهداف الارهاب المنظم وتنظيماته للعاملين مع قوات التحالف او مع الشركات الاجنبية المتعاملة بصيغة او اخرى مع التحالف او المستقلة عنها ايضا.

فمن بين اهداف الارهاب وتنظيماته اعاقة الاستقرار الامني وعملية اعادة بناء البنية التحتية للعراق، ولتحقيق ذلك فانهم يستهدفون في عملياتهم الارهابية ليس فقط القوات العسكرية للتحالف او قوات الامن العراقية بل ايضا قطاع الخدمات الاساسية في العراق والشركات العاملة فيه وتحديدا الاجنبية منها.
لاسباب متعددة فان هناك نسبة غير قليلة من ابناء شعبنا الاشوري من العاملين مع هذه الشركات وضمن مختلف انشطتها وحلقاتها، وشكل ذلك سببا كافيا للتنظيمات الارهابية لاستهدافهم حيث استشهد العشرات منهم وهم يعملون من اجل اعادة الامن والاستقرار والخدمات للشعب العراقيث.

ان التركيبة الثقافية والخلفية الدينية للمجتمع الاشوري التي تجعله بطبيعته مسالما وغير ميال للعنف والانتقام حتى عندما يتعرض للاعتداء، اضافة الى ضعف قدراته الفردية والجماعية لتبني الانتقام، فيما لو اراد الانتقام فعلا، جعلته صيدا سهلا لهذه الجماعات الارهابية.
وذات السبب ايضا يمكن ملاحظته في اتساع استهداف ابناء شعبنا من قبل عصابات الجريمة المنظمة التي تتحرك ليس بدوافع سياسية او عقائدية بل بدوافع السرقة والابتزاز.
حيث كان لشعبنا ضحاياه من جرائم العصابة المنظمة معتمدين في اختيار جل ضحاياهم من ابناء شعبنا لمعرفتهم بالطبيعة المسالمة وعدم الميل الى العنف والانتقام اضافة الى التضامن الاجتماعي حيث يهب المجتمع والاقارب للتبرع لتلبية مطالب الخاطفين المادلية لانقاذ حياة الرهينة المخطوفة تقديسا من مجتمعنا للحياة والذات الانسانية كقيمة تسمو على كل ماديات الحياة.

3- على الصعيد الاقتصادي
اما في الجانب الاقتصادي فان ارتفاع تكاليف العيش من جهة وقلة الموارد وازدياد البطالة من جهة اخرى هي الظاهرة التي تسود العراق بصورة عامة وتساهم الى جانب عوامل اخرى في ادامة دوامة العنف والجريمة وتفشي العديد من الافات والامراض الاجتماعية الخطيرة على المجتمع.
الشعب الاشوري وبحكم طبيعة الانشطة الاقتصادية التي كان يمارسها واستهداف بعضها من قبل المليشيات الاسلاموية، او بسبب ركود السوق الاقتصادية لبعض الانشطة الاخرى فقد الكثيرمن عوائله موارد معيشتهم الاقتصادية وضاقت بهم سبل العيش وليتحول العامل الاقتصادي الى عامل اضافي اخر للنزوح الجماعي من المدن العراقية الكبرى باتجاه الريف الاشوري او دول الجوار.

4- الاشوريون في اقليم كردستان العراق
في مقابل هذا الواقع الماساوي الذي يعيشه شعبنا في المدن العراقية التي كانت خاضعة لنظام صدام حسين الى ما قبل تحريرها عام 2003 فان الواقع الذي يعيشه شعبنا في اقليم كردستان العراق يختلف كليا وشهد خطوات ايجابية كما ونوعا لصالح شعبنا ومقومات وجوده ومستقبله في الاقليم.
الجزء الكبير منها مكاسب ونجاحات لعموم ابناء الاقليم وهي نتاج اسباب وعوامل مرتبطة بتجربة الاقليم وقياداته السياسية وظروفه الذاتية والموضوعية كما سترد في فصل لاحق من التقرير.
الا ان تفاصيل المشهد السياسي والاقتصادي والحياتي في الاقليم والمناطق المتاخمة له تتضمن الكثير من القضايا والمواقف والوقائع التي تخص شعبنا.

سياسيا..
ان مشاركة شعبنا في المؤسسات والعملية السياسية في اقليم كردستان العراق تعود الى بداية عملية بناء الاقليم منذ تحريره من هيمنة النظام ومؤسساته واجهزته القمعية عام 1991، هذا التحرير الذي اعقب الهجرة المليونية لشعب اقليم كردستان التي تلت فشل الانتفاضة الاذارية العارمة واستهداف الاقليم بالماكنة العسكرية التدميرية للنظام.
بل وان مشاركة شعبنا في النضال السياسي للاقليم تعود الى ابعد واقدم من ذلك حيث تعود الى انطلاقة ثورة ايلول عام 1961 والتي كان اول شهداءها من ابناء شعبنا وليتواصل لاحقا الارتباط المصيري بين شعبنا والشعب الكردي الشقيق في الاقليم في السراء والضراء.

ان دماء الشهداء هرمز مالك جكو وطليا وغيرهم من رفاقهم في الحركة التحررية الكردستانية امتزجت مع دماء الكرد مسلمين وايزيدية.
وماكنة التدمير ومخططات الارض المحروقة التي جسدت سياسة التعريب وطمس الهوية استهدفت الكرد والاشوريين في الاقليم ولم تفرق بين القرية الاشورية وجارتها الكردية، مثلما لم تفرق بين الكنيسة والجامع في وديان ومناطق كردستان العراق.

ان مشاركة شعبنا في اطار الجبهة الكردستانية كمرجعية لادارة شؤون الاقليم في الفترة الاولى التي تلت تحريره من النظام، ومن ثم المشاركة في المؤسسات السياسية التشريعية والتنفيذية جاءت نتيجة طبيعية للارث السياسي والحياتي المشترك للشعبين والذي ينعكس في حقائق التاريخ والجغرافيا السياسية.

كما ان التشريعات التي اقرتها الهيئات والمرجعيات السياسية للاقليم، برلمانا وحكومة، هي الاخرى نتاج طبيعي لهذا الارث المشترك من المعاناة والطموح، مثلما هي في ذات الوقت انعكاس وتجسيد للمنطلقات السياسية والمواقف المبدئية والفكرية للقيادات والقوى السياسية الكردستانية في مجال حقوق القوميات والافراد والجماعات.
وبذلك هي نتيجة طبيعية لواقع اقليم كردستان العراق بعد تحريره من النظام مثلما هي رصيد وتتويج لمشاركات شعبنا وتضحياته الى جانب الشعب الكردي الشقيق في الحركة التحررية الكردستانية.

في الوقت الذي تضمنت تجربة اقليم كردستان العراق منذ انطلاقها بصيغتها المؤسساتية للعديد من الايجابيات التي تمتع بها شعب كردستان العراق وقومياته الصغيرة من الاشوريين والتركمان، من قبيل المشاركة في البرلمان والحكومة او من قبيل ممارسة العديد من الحقوق القومية الثقافية مثل التعليمين السرياني والتركماني وغيرها من التشريعات والتطبيقات التي كانت نتاجا بديهيا وطبيعيا لا بد منها للتوجه نحو مستقبل ديمقراطي حقيقي للاقليم، فان التجربة اشوريا تعرضت للتشويه والاساءة وبالتالي تحديد للفرص وهدرها عندما حاول البعض تجييرها حزبيا واعتبارها نتاج جهد حزبي منفرد بكل ما يعنيه ذلك من الغاء للارث والشراكة القومية من جهة والغاء لدور الشعب ووجوده من جهة اخرى، مضافا اليها ما تعنيه من موقف ورؤية سياسية تقوم على اساس افتراض سوء النية من المقابل غير الاشوري والتشكك به.
ان ما سمح بهذا التجيير هو ان القيادة الكردستانية وقواها الرئيسية سمحت به وعززته عندما التزمت النظر الى شعبنا من خلال ذلك التنظيم وسلمت بايديه كل المقدرات موفرة له كل الدعم السياسي والاعلامي والمادي الذي تم توظيفه سلبيا، وبخاصة في المهجر الاشوري، لجهة تاجيج العداوات والاحقاد وتسويق البطولات الاسطورية لارضاء العواطف ومحاكاة التخيلات.

ان النتائج السلبية التي انتجها هذا التجيير الحزبي على شعبنا وقضيته وفرص وامكانات تحقيق طموحاته تجاوزت حدود الاساءة الى الشراكة القومية والوطنية الى التاثير سلبا على البيت الداخلي الاشوري عندما تم توظيف ما سبقت الاشارة اليه من تشريعات وتطبيقات ودعم الى سلاح بوجه التنظيمات والمؤسسات والشخصيات الاشورية التي لا تسير في فلك التنظيم المحدد، بدءا بتخوينها والاساءة اليها وتشويهها وغيره من مظاهر وممارسات الارهاب الفكري وصولا الى محاولات التصفية الجسدية.
مثلما حدد هذا التجيير، وكما سنرى في محور المؤسسات القومية، من فرص تطوير العمل المؤسساتي للمؤسسات القومية او المؤسسات الحكومية الاختصاصية ذات العلاقة والاهتمام بخصوصيتنا القومية.
كما ان هذا التجيير من جهة والخطاب السياسي والاعلامي القائم على اعتماد العداء القومي من جهة اخرى حدد فرص الحوار السياسي لتجاوز العديد من المشاكل القائمة في الاقليم مما تخص شعبنا وفي المقدمة منها مشاكل الارض والسكن والزراعة في القرى الاشورية.

مع تحرير العراق من النظام البعثفاشي وانطلاق العملية السياسية فيه بتفاصيلها التي مر ايرادها في هذا التقرير فان الاستحقاقات السياسية للمرحلة الجديدة على الاقليم عكست التزاما وشعورا عاليا بالمسؤولية من القيادات السياسية تجاه الاقليم وشعبه وحقوقه في العراق الفدرالي الجديد والتي اثمرت على المستوى السياسي

والدستوري في العراق الاتحادي وهيئاته ومؤسساته السياسية من رئاسة الجمهورية او التشكيلة الحكومية او البرلمان او في النصوص الدستورية وغيرها، مثلما اثمرت على مستوى الاقليم وبخاصة في توحيد الادارتين.
وانعكس ذلك ايجابيا في المشاركة السياسية لشعبنا وقواه في تلبية هذه الاستحقاقات وبما يعزز ويرسخ وجود وحقوق شعبنا السياسية والقومية والثقافية والادارية.
فاضافة لما سبقت الاشارة اليه من المشاركة السياسية ضمن التحالف الكردستاني في العملية السياسية العراقية ومؤسساتها الدستورية، واضافة للدور الايجابي الذي قام به التحالف الكردستاني لجهة تضمين الدستور الاعتراف بشعبنا وحقوقه فان الواقع السياسي للاقليم ومؤسساته وهيكلياته لمرحلة عراق ما بعد التحرير عكست توسعا افقيا وعموديا في الحضور والمشاركة السياسية الاشورية.
فمن ناحية توسعت المشاركة لتشمل مجمل قوى وتنظيمات ومؤسسات شعبنا السياسية والقومية بما يعنيه ذلك من توجه نحو تطوير المشاركة السابقة والتي بقيت شراكة حزبية وتطويرها الى الشراكة القومية وهو ما يسعى الحزب لتحقيقه كونها ضمانة حقوق الشعب وممارسته لها بعكس الشراكة الحزبية التي تبقى رهينة العلاقات الحزبية والشخصية الضيقة والمتقلبة.
ومن ناحية اخرى فقد اتسعت المشاركة ايضا لتشمل مفاصل مهمة في الهيكلية الادارية للاقليم في المحافظات ومجالسها وفي والاقضية والنواحي وغيرها.

كما ان المرحلة الجديدة شهدت ازالة العديد من التجاوزات التي كانت قائمة على الاراضي والقرى الاشورية في الاقليم ببرنامج وسلوب موضوعي ومسؤول بعيدا عن المزايدات والمهاترات الاعلامية والحزبية.

والحزب اذ يرحب ويدعم ما تحقق الى الان على جميع هذه الاصعدة فانه يأمل الى توسيعه وتطويره مؤكدا في ذات الوقت على وضع امكاناته السياسية والتنظيمية والاعلامية والجماهيرية من اجل ذلك وبما يعزز الشراكة القومية للشعبين الكردي والاشوري في اقليم فدرالي مستقر ومتطور.

اعادة الاعمار.. اعادة ترسيخ الوجود
اقليم كردستان العراق هو المنطقة الاولى من المناطق التاريخية لتواجدنا التي تشهد عودة ابناء شعبنا الى قراه وقصباته ومدنه فيها بعد ان تم تهجيره وهجرته منها.
فعلى مدى تاريخ شعبنا في مناطق تواجده وعيشه المختلفة في حكاري وطورعبدين واورمية والعراق اضطر شعبنا للهجرة والنزوح من قراه ومناطقه الى مناطق اخرى داخل الوطن او خارجه دون ان تتاح له فرصة العودة اليها رغم مطالبته ورغبته وطموحه بذلك.
الا ان اقليم كردستان العراق بعد تحريره من النظام البعثفاشي شهد ولاول مرة في تاريخ شعبنا حركة هجرة وعودة معاكسة الى الريف والقرى حيث الارض والجذور.
فحق العودة والسكن والاستقرار في القرى والاراضي والمناطق المرحلة والمدمرة كان احد المكاسب المتحققة لعموم ابناء الاقليم للعودة الى اكثر من اربعة الاف قرية واعادة بناء الحياة فيها، ومن بينها اكثر من 100 قرية اشورية.
بالتاكيد فان العودة في الوقت الذي عكست فيه الطبيعة البشرية للانسان والمجتمعات للعودة الى المواطن والجذور وممارسة السيادة على المقتنيات والتعبير عن الذات، وفي الوقت الذي عبرت فيه عن روح الانتصار ورد الاعتبار المعنوي في مواجهة قوى الظلم والاستبداد التي قامت بتدمير هذه القرى، فانها في ذات الوقت تنشطت بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن الحصارين الدولي والحكومي على الاقليم حيث باتت القرية واستغلال اراضيها موردا اضافيا للتخفيف من اعباء الحياة في فترة الحصار، وموردا مستقبليا اضافيا مع الاستقرار والنمو الاقتصادي للاقليم.
كما ان وجود المنظمات الدولية والانسانية وبرامجها لدعم اعادة اعمار القرى وتشجيع ابناءها على الاستقرار والانتاج فيها ساهم الى دركة كبيرة في تشجيع حركة العودة والاعمار في القرى.

الا ان عودة الاشوريين الى قراهم ومواطنهم كانت اقل من مستوى الطموح واقل من مستوى استثمار الفرصة.
ويعود ذلك الى جملة من الاسباب والعوامل، من اهمها:
1. التعود على حياة المدينة والانقطاع عن القرية منذ اجيال

2. ضعف الخدمات العامة في القرى
3. عدم وجود اجيال يمكن لها ممارسة طبيعة النشاط الاقتصادي الزراعي في القرية
4. عدم كفاية الوارد الاقتصادي للقرية للعائدين اليها
5. منع العوائل من مناطق هيمنة النظام من العودة ونقل حياتهم الى القرى
6. القلق من المستقبل السياسي
7. الوضع الامني في عدد من المناطق، حزب العمال، الاعتداءات التركية
8. التجاوزات من حيث السكن او الزراعة او كلاهما في عدد من القرى الاخرى
9. اعتماد الاعداد الواسعة من العوائل الاشورية على المساعدات الدورية من ابناء العائلة في المهجر عوض الاعتماد والسعي للانتاج
10. التوجه نحو الهجرة الى دول الاغتراب
11. فشل العمل المؤسساتي القومي والانساني الاشوري في توظيف المهجر الاشوري وطاقاته لخدمة اعادة الاعمار والتنمية في القرى والريف الاشوري

(من المهم مراجعة هذه الاسباب واعادة ترتيبها والكتابة عنها بمزيد من الاسهاب من قبل لجنة الصياغة النهائية للتقرير بعد مناقشتها في المؤتمر من قبل المؤتمرين)

وبذلك بقيت العودة تتراوح بين العودة لغرض مسك الارض ومنع الاستحواذ عليها، او العودة الموسمية وبخاصة في فصل الصيف، او العودة الجزئية لقسم من العائلة مع بقاء القسم الاخر في المدينة، اضافة الى العودة الحقيقية في العديد من القرى والكثير من العوائل.

بعد تحرير العراق واطلاق عملية بناءه السياسية والاقتصادية شهدت برامج اعادة الاعمار في القرى الاشورية في اقليم كردستان العراق ومنطقة سهل نينوى نقلة نوعية وكمية كبيرة عندما التزمت حكومة اقليم كردستان العراق برنامجا خاصا وبتمويل خاص لهذا الغرض.
يتميز البرنامج بالعديد من الايجابيات وكما يلي:

1. اتساع مساحته الجغرافية ليشمل كافة المناطق والقرى التي يتواجد فيها شعبنا في الاقليم وامتدادا الى سهل نينوى.
2. التوسع الكبير في نوعية مشاريعه التي تجاوزت الاغاثة الطارئة الى اعادة اعمار البنية التحتية للقرى من تشييد الوحدات السكنية، المدارس، المراكز الصحية، شبكات المياه، القاعات متعددة الاغراض، الكنائس، فتح الطرق، قنوات الري وغيرها.
3. المساعدة الجادة في رفع التجاوزات عن العديد من القرى واعادة تاهيلها للعوائل العائدة.
4. توفير فرص العمل في دوائر ومؤسسات الدولة.
5. تقديم المساعدات والتسهيلات القانونية للعائدين من حيث تسهيلات نقل السكن والاثاث الى افتتاح مدارس للتعليم بالعربية للطلبة من ابناء العوائل العائدة.
6. توسع البرنامج ليشمل اطلاق ورعاية وتنشيط مؤسسات وبرامج اختصاصية معنية بالاعلام والثقافة والادب القومي، كمؤسسة عشتار وقناتها الفضائية، محطات الاذاعة المختلفة، مؤتمر اللغة السريانية، طبع الكتب والمجلات وغيرها..

ان هذه الايجابيات التي رافقت البرنامج وسعت اعداد المستفيدين منه من مستفيدين مباشرين من العوائل العائدة في القرى والارياف او العوائل الساكنة فيها وفي مدن وقرى سهل نينوى او عوائل النازحين المشمولين ببرامج الاغاثة الطارئة، الى مستفيدين غير مباشرين وهم عموم ابناء شعبنا في الاقليم وسهل نينوى وعموم الوطن من حيث تعزيز مشاعر الطمانية والثقة لديهم في الوضع العراقي الراهن، كما ان الجاليات الاشورية المهجرية ايضا هي من المستفيدين غير المباشرين من هذا البرنامج لاعادة الاعمار لما يتضمنه من رسالة طمانينة لمستقبل شعبنا في الوطن.
من ناحية اخرى فان هذا البرنامج والتزامه من قبل حكومة اقليم كردستان العراق انما يلبي احد المطالب والطموحات المشروعة التي يتضمنها برنامج العمل السياسي لمختلف القوى والتنظيمات السياسية الاشورية التي

تدعو الى قيام الحكومة بتخصيص التمويل اللازم لبرامج اعادة اعمار ما قام النظام بتدميره من القرى الاشورية وبنيتها التحتية.
ان الحزب اذ يؤكد ترحيبه ودعمه لهذا البرنامج فانه يدعو الحكومة المركزية ايضا للاقتداء بحكومة الاقليم والتزام برنامج مماثل لدعم وجود وهوية ومستقبل الشعب الاشوري في الوطن العراقي.

الا ان الحزب في ذات الوقت يرى ان البرنامج في جانبه الاداري والتقني يتضمن العديد من مواضع الصعف التي يدعو الحزب الى تجاوزها لما فيه مصلحة البرنامج وابناء شعبنا.
الحزب يدعو الى المزيد من الشفافية في البرنامج، والى المزيد من مراعاة المواصفات التقنية والنوعية في التنفيذ وبخاصة من خلال تطوير اليات اقرار تفاصيل ومواقع تنفيذ البرامج واليات تنفيذها.
ان اخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار لن يكون فقط ذو مردودات مادية لصالح ابناء شعبنا المشمولين ببرامج الدعم واعادة الاعمار بل سيكون له مردودا ايجابيا وفعالا في حماية البرنامج من سعي البعض للتشويش عليه والانتقاص منه واستهدافه ومحاولة ايقاف مصادر تمويله خدمة لاجندتهم الحزبية والضخصية الضيقة التي تعرضت للكثير من التساؤلات والتشكيك عندما قام البرنامج بتنفيذ ما لم يسعوا ابدا لتنفيذه من جهة وفضح بالممارسة والشواهد المادية الاعلام والخطاب السياسي التضليلي الذي يقومون بترويجه في المهجر.

ان استقرار الاوضاع السياسية والامنية في الاقليم بصورة عامة، وبرامج الرعاية والاغاثة واعادة الاعمار والمشاركة السياسية على اسس الشراكة القومية لشعبنا في الاقليم من جهة اخرى جعلت من الاقليم ملاذا امنا يلتجا اليه ابناء شعبنا من بقية مدن العراق هربا من الاوضاع الامنية المتردية ومن الارهاب الموجه ضدهم.
لقد عاد الى الاقليم عشرات الالاف من ابناء شعبنا للاقامة المرحلية او الاستقرار الدائمي في قرى ومدن الاقليم وقرى ومدن سهل نينوى الذي توفر له حكومة الاقليم واجهزتها الامنية الحماية.
كما ان احد الاسباب المهمة لهذه العودة او الالتجاء الى الاقليم هو الشعور بالامان الاجتماعي ايضا والذي لا يقل اهمية في حياة الانسان والعائلة عن الاستقرار السياسي والامني.

ان مجموع هذه العوامل خلق ورسخ الشعور والثقة بين ابناء شعبنا على المستوى الفردي منه او الجماعي بان هناك افقا مستقبليا حقيقيا في الاقليم ومنطقة سهل نينوى المتاخمة.
والحزب يرى ان من واجبه تعزيز هذا الافق وثقة الانسان والمجتمع الاشوري بمستقبله في هذا الجزء من مواطن عيشه التاريخية الى جانب الشعب الكردي الشقيق الذي كان وما زال وسيبقى شريكا لشعبنا في الوطن والمواطنة، في المعاناة والامال، في الحياة والمستقبل.

5- اللاجئون الاشوريون في دول الجوار الاقليمي.. هل يعيد التاريخ نفسه بعد 70 عاما؟
في عام 1933 ونتيجة لمذابح سميل التي ارتكبتها الحكومة العراقية حينها ضد الشعب الاشوري التجات الاف العوائل الاشورية الى سوريا المجاورة بحثا عن الامن والامان حيث اسكنوا على ضفاف نهر الخابور في الجزيرة السورية في ما يزيد عن الثلاثين قرية، بقيوا يسمونها الى اليوم "كمبى" (اي المخيمات) كتعبير عن اعتقادهم بانها هجرة وقتية لن تطول.. وها هي اجيالهم الثالثة تترعرع في هذه "الكمبى" في حين تصبو اعينهم باتجاه الشرق حيث وطنهم الاول العراق..
واليوم، وبعد سبعين عاما على تلك المذبحة ونتائجها يتكرر المشهد وكانه قدر هذه الامة ان تعيش الارتحال والالتجاء لجميع اجيالها.
تعود اول موجة حديثة للمهاجرين من اشوريي العراق الى سوريا الى عامي 1990 و1991 بعد غزو العراق للكويت وتجمع نذر حرب الخليج الاولى ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث التجأ الالاف منهم الى سوريا ومنها الى دول الاغتراب عبر برامج الامم المتحدة للاجئين وعبر معاملات لم شمل العوائل في اوربا واميركا واستراليا.
ولم يبق من هذه الموجة الا العدد اليسير جدا من العوائل في سوريا الى اليوم بانتظار بلوغ احدى دول الاغتراب.

تدفقت الموجة الثانية والمستمرة الى اليوم من اللاجئين الاشوريين الى سوريا منذ اواخر عام 2002 وتراكم مؤشرات الحرب القادمة عام 2003 ونتائجها المستمرة الى اليوم في المستويات السياسية والامنية والحياتية والاقتصادية على عموم العراقيين وتحديدا على ابناء العراق من الاقليات القومية والدينية وفي مقدمتهم ابناء شعبنا الاشوري الذي تضاعفت اعداد نازحيه بعد موجة الارهاب التي استهدفت حياته واقتصاده وصولا الى دور عبادته من كنائس كانت هدفا للارهاب الاصولي في العراق.
اسباب متفاوتة وبنتيجة واحدة دفعت هذه الالوف للنزوح..
فمن الظرف الامني ومخاطر التعرض للاختطاف والقتل في احياء بغداد والموصل، الى الضغط النفسي والمعنوي على مسيحيي العراق من قبل الجماعات الاسلامية المختلفة وبمختلف الوسائل، الى الظرف الاقتصادي والبطالة وانعدام النشاط الاقصادي الخاص كنتيجة لتدهور الاوضاع الامنية، الى عدم وضوح الرؤيا السياسية والخوف من المستقبل العراقي ومخاطر الحرب الاهلية ومخاوف اقامة نظام اسلامي، الى التحفيز القادم من افراد واقارب العوائل المقيمين والمستقرين في المهجر، الى التثقيف العائلي والحديث اليومي عن الهجرة بين عموم العوائل المسيحية العراقية حتى في ظروف الاستقرار السياسي والاقتصادي.
يتمركز هؤلاء اللاجئون في مدينة دمشق لاسباب عديدة منها كونها العاصمة حيث تتواجد البعثات الدبلوماسية والدولية لمتابعة معاملات الهجرة، اضافة لكونها مدينة كبيرة لا يثير وجود "الغرباء" فيها فضول المجتمع، كما انها تمتلك سوق عمل اكبر من بقية المدن السورية. ان المتجول في حي "جرمانه" الدمشقي يشعر كانه في حي "الدورة" في بغداد حيث باتت العوائل الاشورية الوافدة من العراق طابعا يطغي على طابع "جرمانة" الدمشقي.
الا ان هناك اعدادا كبيرة ايضا في مدن اخرى وتحديدا حلب في الشمال الغربي.

اللاجئون الاشوريون في الاردن..
كما الحال مع سوريا، فان تاريخ اول موجة من اللاجئين العراقيين الى الاردن يعود الى اواخر عام 1990 بعد الغزو العراقي لدولة الكويت وبدء العد االتنازلي لحرب الخليج حينها.. حيث التجأت الاف العوائل لاشورية من العراق، وتحديدا من المدن الكبرى كبغداد والموصل وكركوك، الى الاردن في رحلة اعتقدها الكثيرون منهم رحلة وقتية تنتهي مع نهاية الحرب التي كانت قادمة لا محال.
الا ان نتائج حرب الخليج 1991 وما افرزته من وقائع كارثية انية حينها مثل الهجرة المليونية الى حدود تركيا وايران، وواقع سياسي في العراق تمثل في استمرار النظام وتشبثه بالحكم وباساليب اكثر دموية من جهة، وواقع اقتصادي ماساوي نتيجة فرض الحصار الدولي على العراق من جهة اخرى، قد حولت لجوء من اعتقد من النازحين بانه لجوء وقتي الى هجرة دائمية التحقت بها الاف العوائل على مدى الاعوام التالية ولتتصاعد في مرحلة ما قبل حرب تحرير العراق 2003.
على مدى اكثر من 12 عاما استطاعت الاف العوائل المهاجرة الى الاردن من الالتحاق باقاربها في دول المهجر في اميركا وكندا واستراليا واوربا، الا انه ما زال هناك عدة الاف من الاشوريين العراقيين ممن لا زالوا في الاردن، والكثيرين منهم مضى على وجودهم اكثر من 12 عاما جعلتهم يتاقلمون مع واقع الحياة في الاردن ليلتحق ابناءهم بالمدارس الاردنية كلما تمكنوا من ذلك، ويعمل القادرون على العمل في سوق العمل الاردنية باجور زهيدة لا تتناسب مع جهدهم وعملهم وكثيرا ما يتم هضم حقوقهم ومستحقاتهم من قبل ارباب العمل.
التحق بهؤلاء مئات العوائل الاخرى النازحة من بغداد بعد موجة الارهاب الموجه على المجتمع المسيحي في العراق وتحديدا بعد موجة التفجيرات التي استهدفت الكنائس في بغداد.
افاق المستقبل امام النازحين في الاردن تكاد تكون مسدودة من حيث عدم وجود فرص حقيقية لهم بترويج طلبات الهجرة من قبل السفارات الاجنبية وعدم وجود منافذ للخروج الغير الشرعي من قبل المهربين الى دول اوربا، خاصة مع حقيقة ان معظم الدول الاوربية قد اغلقت بوابة منح حق اللجوء للاجئين العراقيين الجدد.
ومن ناحية اخرى فان جسور العودة الى الوطن بوضعه السياسي والامني والاقتصادي الحالي معدومة كليا، مما يجعلهم جميعا، وبغض النظر عن اوضاع كل عائلة، مضطرين للبقاء في الاردن يعيشون على ما يتوافر لهم من فرص عمل او اعانات يرسلها اقاربهم من المهجر اضافة الى الاعانات العينية التي تقدمها بعض المنظمات الخيرية والكنائس التي لا يتردد بعضها في استغلال حاجة العوائل الى العون لتحويلهم عن كنيستهم الأم الى كنائس جديدة ليس لها ما يربطها بهوية وموروث وثقافة من يتم كسبهم.
انه الانتظار الذي لا مؤشر لنهايته..

يستثنى من الاوضاع العامة للاجئين في الاردن العوائل المقتدرة ماديا التي جلبت راسمالها من العراق الى الاردن لتستثمره هناك، كما يستثنى من ذلك اصحاب المهارات والكفاءات الاختصاصية من اطباء او اساتذة جامعيين حيث تتيح لهم مؤهلاتهم العيش بكرامة تساعدهم في التغلب على الالام النفسية والمعنوية لوضع النزوح الذي يعيشونه.

اللاجئون الاشوريون في سوريا.. الى أين؟

ليس هناك من مؤشر على توقف تدفق النازحين من مسيحيي العراق الى سوريا، فما دامت الاسباب قائمة فالنزيف يبقى مستمرا.. صحيح ان الوضع السياسي والاستقرار الامني في اقليم كردستان العراق وسهل نينوى وبرامج اعادة الاعمار والدعم والتسهيلات القانونية الكبيرة التي تقدمها حكومة الاقليم الى عموم الاشوريين في الاقليم وسهل نينوى، وتحديدا العوائل النازحة من بقية اجزاء العراق، تشكل لدى الكثيرين، وبخاصة ممن يمتلكون جذورا عائلية او عشائرية في المنطقة بديلا افضل من الهجرة الى سوريا، الا انه يبقى بديلا عاجزا على استيعاب النازحين من مدن البصرة وبغداد والموصل مثلما يعجز عن اقناع النازحين المقيمين في سوريا او الذين في طريقهم اليها بالاستقرار في الاقليم عوض الانتظار في سوريا..

فتكاليف السكن والايجار في دمشق، ورغم ارتفاعها بسبب استغلال اصحاب العقارات وضع اللاجئين واضطرارهم، تبقى اقل من تكاليفها في مدن مثل دهوك وعنكاوة وزاخو وسرسنك في اقليم كردستان العراق الذي وبسبب استقراره السياسي والامني والاقتصادي ووفود النازحين اليه وبينهم اصحاب رؤوس اموال من اشوريين وعرب ايضا تضاعفت ايجارات السكن فيه، فعلى سبيل المثال لا يمكن للعائلة ان تستاجر شقة سكنية في دهوك بمساحة 80 متر مربع باقل من 300 الى 400 دولار شهريا وهو ايجار يصل تقريبا ضعف شقة مماثلة في جرمانة بدمشق.

كما ان سوق العمالة في دمشق متنوع يتيح للاجئين فرص عمل رغم تعرضهم لسوء الاستغلال.. فالمطاعم ومحلات القهوة والبائعين المتجولين ومحلات الانترنت والحلاقة وغيرها فرص عمل للاجئين في دمشق لا تتوافر لهم مثيلاتها في الاقليم كونها قد وصلت حد الاشباع من ابناء الاقليم نفسه.

اضافة الى ان التشبث بأمل الالتحاق بالاقارب في المهجر الذين لا يترددون في الترويج لهذا الامل ولو من دون توفر معطيات مادية وقانونية له يجعل بقاء اللاجئين في سوريا بنهاية مفتوحة.

كما ان اجواء التسامح الديني الذي تتصف به سوريا، بالمقارنة مع العراق والعديد من الدول الاسلامية، اضافة الى الموقف السياسي الرسمي والشعبي المتعاطف مع النازحين يشكل حاليا مصدر اطمئنان للنازحين رغم كون الامور معرضة للتغير كون سوريا ذاتها معرضة لتغير لا يمكن التنبؤ به وباتجاهاته واساليبه وتفاصيله.

يضاف الى ذلك كله المؤشرات السلبية القادمة من العراق حيث الابواب مفتوحة لجميع الاحتمالات السياسية ما عدا الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي الذي لا يبدو قريبا حتى بين اكثر المتفائلين.

وفي مقابل نزيف النزوح المستمر هذا، فانه لا يوجد اية مؤشرات او احتمالات لفرص قيام المجتمع الدولي وهيئاته المعنية بشؤون اللاجئين باعتماد برامج هجرة تستوعب هؤلاء الالاف من اللاجئين الطامحين بالاستقرار في الغرب. انه الانتظار المفتوح حيث لا هدف ملموس او زمن واضح.

ان نزيف الهجرة الاشورية من العراق والمستمرة منذ عقود طويلة، وهو النزيف الذي بات يهدد وجودنا ومستقبلنا في وطن يحمل هويتنا ونشكل تاريخه وحضارته، هو نزيف باسباب سياسية مستمرة منذ عقود قبل ان تكون اقتصادية او امنية راهنة وتتطلب معالجته سياسيا عبر تجسيد حقهم الدستوري في منطقة ادارة ذاتية في سهل نينوى مع بقية الاقليات القومية والدينية هناك كاليزيدية والشبك وربطها باقليم كردستان العراق لضمان التواصل مع المدن والقرى الاشورية في الاقليم وتقديم الدعم القانوني والاقتصادي لهم.

ان حلا كهذا يمكن له وحده فقط ان يوقف نزيف الهجرة ويحولها الى هجرة معاكسة.

وهو الحل الذي يمثل بارومتر اختبار لارادة الحكومة العراقية الجديدة وحلفاءها الغربيين والمجتمع الدولي في مدى حرصهم على ان يكون العراق الفدرالي الجديد عراقا يضمن حق الحياة والمستقبل لكل مكونات الموزائيك العراقي القومية والدينية.

فهل نحن سائرون بهذا الاتجاه ام ان اجيالا ثانية وثالثة للاجئين الاشوريين الجدد من العراق في سوريا هي في طور الولادة، وهذه المرة في جرمانة وصيدنايا ومساكن برزة وغيرها من الاحياء والمدن السورية ولتلتحق باجيال لاجئي مذابح سميل في "مخيماتهم" في الخابور.

ثانيا: التسمية القومية
شعب بعمر الحضارة ويختلف على اسمه..

ان المسيرة التاريخية الطويلة للشعب الاشوري والممتدة الى عدة الاف من السنين عبر فيها عن ذاته بشكل وجود سياسي في بعض المراحل وبشكل هوية ثقافية وحضارية تجاوزت حدودها وتاثيراتها حدوده الجغرافية في مراحل اخرى، فيما تميزت مراحله الاخرى بالتناحر الداخلي بين انتماءاته المذهبية او خضوعه في فترات تاريخية طويلة ومتعاقبة لهيمنة كيانات سياسية وتاثيرات ثقافية مختلفة عنه اسفرت مجتمعة جملة من النتائج والافرازات والمظاهر يشكل البعض منها شواهد على غنى الشعب الاشوري التاريخي والحضاري والثقافي تشهد له متاحف حضارات الشرق القديم ومكتبات وارشيف القرون المسيحية الاولى والوسطى، فيما يشكل البعض الاخر من هذه الافرازات والنتئج مظاهر وتعبيرات سلبية على شعبنا ووحدته القومية.
ولعل تعددية التسميات التي اطلقت وما زالت تطلق على شعبنا، سواء من قبل ابناءه او من قبل الشعوب المجاورة وصولا الى الهيئات الاكاديمية والمؤسسات السياسية الدولية قد تحولت من شاهد غنى على عمق الوجود الحضاري لشعبنا ودوره وحضوره المتميز في مختلف هذه المراحل الى عامل فرقة وتناحر داخلي ساهم، وخاصة في المرحلة الراهنة، في تشتت الجهود وصنع الاخفاقات وهدر الفرص.

اننا في الحزب الوطني الاشوري لم ولا ننظر الى تعددية التسميات المعبرة عن هوية ووجود شعبنا على انها مشكلة حقيقية تمنع ابناء شعبنا ومؤسساته من العمل على تحقيق الطموحات القومية والوطنية المشروعة له.
ان الحزب اذ يدرك حقيقة الجذور التاريخية والاكاديمية للتسميتين الكلدانية والسريانية فانه في ذات الوقت يدرك ان حاملي التسمية الكلدانية والسريانية هم كحاملي التسمية الاشورية ابناء شعب واحد موحد تاريخا وحاضرا ومستقبلا..
الحزب الوطني الاشوري في الوقت الذي يؤكد فيه على موقفه ورؤيته بان التسمية الاشورية هي التسمية الصائبة لشعبنا تاريخيا، وبانها التسمية التي تحمل ارثا سياسيا يتوجب البناء عليه والتواصل معه لتحقيق الطموح القومي والوطني المشروع لشعبنا، فانه في ذات الوقت يفهم ويتفهم الموقع والمكانة التي للتسميتين الكلدانية والسريانية ببن ابناء شعبنا ومؤسساته حيث ان قيمة وفحوى وحدود هاتين التسميتين في واقع شعبنا المعاصر تتجاوز الخلفية والاطار التاريخي، الزمني والمكاني، الذي نشات فيه التسميتين.
ان الحزب سعى ويسعى الى تنمية الشعور بالوحدة القومية وممارستها، فرديا ومؤسساتيا، في مواقف واليات عمل تتجاوز اشكالية التسمية وتحديداتها الضيقة.
ان الحزب الوطني الاشوري في مؤتمره الثالث يعيد توكيد ما اقره مؤتمره الثاني عام 2002 بشان التسمية القومية والقائم على ان الحزب ينظر الى التسميات القومية المتعددة لشعبنا على ان كلا منها تساوي وتحوي التسميات الاخرى.

اننا ندعو ابناء شعبنا ومثقفيه ومؤسساته واحزابه الى تجاوز حرب التسمية وتوجيه الجهود المهدورة فيها الى جهود مثمرة بالتبشير والالتزام بالوحدة القومية القائمة على اننا شعب واحد رغم تعددية تسمياتنا، والتبشير بان الفرد منا او المؤسسة بيننا عندما تتبنى احدى هذه التسميات فانها تريد بها تسمية تعبر عن التسميات الاخرى ايضا.

ان الحزب الوطني الاشوري كفصيل سياسي يتعامل مع واقع شعبنا القومي والوطني ويعتمد على ما يتاح لشعبنا من امكانات لتوظيف الفرص المتاحة لتحقيق الطموح القومي والوطني لشعبنا من خلال قراءة الظروف الذاتية والموضوعية يؤكد دعوته والتزامه التمييز بين التعامل الاكاديمي والتاريخي والبحثي لموضوعة التسمية القومية وتعدديتها وبين الاستحقاقات السياسية التي امام شعبنا والتي تتطلب منه التعبير عن وحدته القومية وضمانها وتحصينها دستوريا كونها بوابة تجسيد الحقوق القومية السياسية والادارية والثقافية..
فالحوار الاكاديمي كان وسيبقى نقاشا مستمرا لا يتحدد بعوامل وجداول الزمن حيث لا نهاية زمنية محددة له، مثلما لا يتحدد بكمية ونوعية المشاركين فيه والتزاماتهم او اطار حواراتهم.

في حين ان الاستحقاقات السياسية للتسمية تتحدد بعوامل الزمن وجدوله وبخاصة في الشان السياسي والدستوري العراقي مثلما تتحدد، بشكل خاص، بابناء الشعب ومؤسساته الذين هم في صلب العملية السياسية واستحقاقاتها بما تفرضه عليهم من مسؤوليات تاريخية لاعتماد مواقف ومخارج سياسية تضمن وحدة الشعب وحقوقه.

ان الحزب في مؤتمره هذا يعيد تاكيد التزامه لمبدأ وحدة الحقوق القومية لشعبنا بتسمياته المتعددة.
والحزب في مؤتمره هذا يؤكد ان احدى اولوياته هي العمل لضمان وحدة حقوق شعبنا السياسية والادارية والثقافية من خلال تنسيق الجهود والمواقف مع مؤسسات وفعاليات شعبنا بغض النظر عن التسمية التي تحملها.
وعليه فالمؤتمر يؤكد على ضرورة الاستمرار في الحوار المؤدي الى وحدة التسمية الدستورية، وضرورة اقامة التحالفات الاستراتيجية او التكتيكية مع اي طرف يعمل على صيانة وحدة شعبنا بتسمياته المتعددة.
كما يؤكد على اعضاء الحزب ومناصرية ومؤيديه واصدقاءه على العمل بين ابناء الشعب على وقف الصراع الهدام من اجل التسمية او فرضها باي شكل من الاشكال..
ان الحزب واعتمادا على ايمانه باننا شعب واحد، وبان وحدتنا القومية هي وحدة حقيقية وازلية، فانه يدعو مؤسساتنا وابناء شعبنا للعمل الجاد لقبول بعضها الاخر بغض النظر عما يسمي نفسه من بين تسميات شعبنا، فالمهم هو ترسيخ وحدتنا القومية وتعزيز عناصر هويتها القومية للاجيال القادمة تاركين حسم امر التسمية لهم ولاختيارهم الواعي..

لقد تبنى الحزب في كل مواقفه نهج الصراحة مع الذات ومع ابناء شعبه لادراكه ان الصراحة والشفافية هي معيار ومبدا اساسي يعكس حرص الحزب ومصداقيته واخلاصه مع نفسه ومع شعبه.
لقد ابتعد الحزب عن الشعاراتية في كافة الامور والمواقف، ولم يسع يوما الى توظيف الشعارات العاطفية لكسب الجماهير الى خانته الحزبية كون الخانات الحزبية ليست اولوية للحزب الوطني الاشوري.
وفي موضوع التسمية ايضا كان الحزب شفافا وصريحا مع ذاته ومع ابناء شعبه عندما اعترف الحزب بان مشكلة التسمية هي مشكلة داخلية موروثة من اجيال وقرون وليست وليدة الواقع السياسي المعاصر لشعبنا وانها ليست مشكلة مختلقة حديثا كما يحاول العديد تصوير الامور وتوجيه اصابع الاتهام يمينا او شمالا كما لو ان الشعب كان موحدا ومتفقا على تسميته القومية الاشورية الا ان اصابع خارجية دخلت الى البيت القومي الاشوري وخلقت وفجرت مشكلة التسمية لاعاقة مسيرته السياسية والقومية!!!
ان اية مراجعة لتاريخ الاداء والنشاط السياسي والقومي لشعبنا الاشوري، وتحديدا في العراق حيث الظهور والحضور الواضح لاشكالية التسمية، وتحديدا التسميتين الاشورية والكلدانية، تبين بجلاء لمن يتوخى الصراحة والموضوعية ان التسمية الاشورية، ورغم كونها الاكثر حضورا سياسيا نتيجة حضور حامليها في وسط تفاصيل المشهد السياسي الذي رافق تشكيل الدولة العراقية الحديثة بعد الحرب العالمية الاولى وما تلاه لاحقا من مذبحة سميل ومرورا بتشكيل حاملي التسمية الاشورية للمؤسسات القومية المختلفة وصولا الى التنظيمات السياسية، مقابل غياب حاملي التسمية الكلدانية من ابناء شعبنا عن الاحداث والازمات السياسية في العراق الحديث لاسباب تتعلق بظروف وجودهم واستقرارهم الديموغرافي بالدرجة الاولى وولاءهم للمرجعية الكنسية الكلدانية التي لم تلتزم مطالب تتجاوز القضايا الدينية، الا انها، اي التسمية الاشورية، والمؤسسات القومية الثقافية والسياسية التي التزمتها لم تفلح في كسب عموم القاعدة الكلدانية الواسعة الى قبول التسمية الاشورية كتسمية قومية جامعة، حيث انحصر ذلك على مستوى الافراد او، في احسن الاحوال، على مستوى تجمعات مناطقية محددة دون غيرها.

الا ان الحزب، وفي الوقت ذاته، لا ينكر ان العديد من التنظيمات والمؤسسات، وبخاصة بين احزاب ومؤسسات شعبنا، قامت بتوظيف مسالة التسمية لتحقيق مكاسب ومواقف شخصية وحزبية ومذهبية.
ان ما يمكن رصده من مواقف هنا يمكن تقسيمه الى ثلاثة مواقف:
الموقف الاول: ويمثله الداعون لاعتماد التسمية الاشورية كتسمية قومية مفردة ووحيدة للشعب وافراغ التسميات الاخرى من اي مدلول قومي وحصرها ضمن الاطار المذهبي او اللغوي الذي نشات منه وتخوين وتجهيل حامليها وصولا الى التضحية بهم من خلال تخييرهم بين التزام وتبني الاشورية تسمية قومية وحيدة ومفردة وبين التبرؤ منهم.

الموقف الثاني: ويمثله الكلدان الداعون الى اعتماد الكلدانية قومية لا شان لها من قريب او بعيد بالقومية الاشورية.
الموقف الثالث: ويمثله الواعون والمؤمنون بحقيقة الوحدة القومية التاريخية والمصيرية لشعبنا من جهة وبحقيقة اشكالية التسمية من جهة اخرى..
والحزب الوطني الاشوري برؤيته القومية المسؤولة ينتمي الى هذا الموقف انتماء مبدئيا لا تكتيكيا.

من هنا، واعتمادا على حقيقة الاستحقاقات السياسية للعملية الدستورية في العراق من جهة، وعلى حقيقة عدم وجود اجماع او توافق بين ابناء ومؤسسات شعبنا في موضوع التسمية من جهة اخرى، فقد كان الحزب واعيا بالمسؤولية والموقف التاريخي الذي لا بد له من اتخاذه بما يضمن وحدة شعبنا الدستورية وما يترتب عليها من وحدة حقوقه تشريعيا وممارساتيا.
ومن هنا كانت دعوة الحزب الصريحة الى عموم قوى وفعاليات شعبنا للالتقاء وتنسيق المواقف وتوحيدها بشان الاستحقاقات السياسية والدستورية هذه والتي كانت التسمية القومية الدستورية لشعبنا نقطتها الاولى. وقد تجسدت هذه الدعوة في المبادرة التاريخية للحزب عندما دعا واستضاف عموم قوى وفعاليات شعبنا في اجتماعات ونقاشات مفتوحة في مقر الحزب في بغداد **في شهر ايار 2003 (التاكد من التاريخ الفعلي وادراجه)**.
هذه المبادرة التي كان يمكن لها ان تكون حجر الزاوية للبناء عليها وتفعيلها من حيث شموليتها وعدم اعتمادها لنهج الاقصاء والوصاية، فانه من المؤسف، انه عوض ذلك، تم "خطفها" ووضعها في شكل دعوة جديدة بيافطة حزبية ضيقة ولمكاسب حزبية ضيقة من قبل فصيلين سياسيين اشوريين عندما وجها الدعوة الى ما سمي في حينه بالمؤتمر القومي في بغداد في شهر تشرين الاول 2003 والذي حملت عملية الاعداد له والية انعقاده، بما تضمنته من اقصاء ووصاية وتجيير وتوظيف حزبي، حملت في ثناياها اسباب فشله واجهاضه لاحقا من قبل الداعين اليه انفسهم.

فمن حيث الاعداد للمؤتمر والتهيئة له مارس الفصيلان، ومن دون وجه حق، نهج الوصاية على ابناء شعبنا ومؤسساته القومية والسياسية في العراق عندما قاما ومن دون اي تشاور وتنسيق وتبادل في الراي مع الاخرين من تنظيمات شعبنا بتوجيه الدعوة للمؤتمر كجهات داعية وراعية له مع تحديد للقضايا المطلوب معالجتها في المؤتمر وتحديد لتوجهاتها حتى بات الانطباع السائد بان المؤتمر ليس الا ملتقى وتظاهرة اعلامية يراد بها منح الاقرار والشرعية لما تم طبخه في الكواليس الخلفية بين الداعين للمؤتمر.
بل وان تحديد الجهات والفعاليات والشخصيات المدعوة للمؤتمر جاء على اساس اللون والانتماء السياسي بحيث تم اقصاء مؤسسات قومية وسياسية في الوطن لصالح مؤسسات وشخصيات مهجرية يجهل البعض منها جغرافية العراق ولكنها منحت ليس فقط فرصة المشاركة في المؤتمر بل حق تنظيمه وتحديد الداعين اليه.

لقد خاض الحزب الوطني الاشوري حوارا ونقاشا داخليا صعبا وحادا في مسالة التعامل مع المؤتمر والمشاركة فيه من عدمها.. حيث كان عدد من قيادات الحزب وكوادره يرى في السلبيات المرافقة للتهيئة للمؤتمر والدعوة له على انها سلبيات جوهرية تعبر عن نهج الاقصاء والوصاية وليست مجرد سلبيات عملياتية وادارية يمكن تغافلها وتجاوزها.. في حين راى اخرون من قيادات الحزب وكوادره ان على الحزب تجاوز هذه السلبيات والتحفظات والمشاركة في المؤتمر من اجل تصحيح الامور وتغييرها وتوجيهها من داخل المؤتمر نحو صالح قضية شعبنا.
ان الرؤيتين ورغم اختلافهما اتفقتا على ان المؤتمر، ومن حيث المبدأ، هو فرصة سيكون لها تاثيراتها الايجابية في الفعل القومي اذا ما تم تصحيح السلبيات التي رافقت عملية الاعداد له واذا ما تم متابعته من خلال توسيع امانته العامة وتفعيلها وخلق التواصل بينها وبين الجهات التي تم اقصاءها في عملية الاعداد او الجهات التي قاطعت المؤتمر بارادتها.
وبناء على هذه الرؤية المشتركة لاهمية المؤتمر من جهة وشروط نجاحه من جهة اخرى اتخذ الحزب قراره بالمشاركة الايجابية في المؤتمر ليس خضوعا لنهج الاقصاء والوصاية بل تجسيدا لالتزاماته باخلاقيات العمل القومي والوطني وتغليبه المواقف القومية على المواقف الحزبية من جهة ولثقته بمواقفه وطروحاته التي سيقدمها للمؤتمر من جهة اخرى.
ان موضوع التسمية كان واحدا من المحاور الاساسية، ان لم يكن اهمها، التي طرحت في المؤتمر.

وقد كان الحزب صادقا مع ذاته ومع المؤتمرين عندما اعلن موقفه في ورقة العمل التي قدمها الى المؤتمر، والمرفقة مع هذا التقرير، بان استحقاقات المرحلة الدستورية العراقية تتطلب منا توحيد الموقف من التسمية من اجل تعزيز هذه الوحدة والحقوق القومية واقرارها في الدستور العراقي من جهة والالتزام برؤية واضحة للمستقبل القومي في عموم الاوطان التي يعيش فيها شعبنا من جهة اخرى..
فالتسمية القومية ليست شانا وطنيا خاصا باشوريي العراق وحدهم..
من هنا كانت رؤية الحزب ودعوته لاعتماد التسمية القومية الشاملة لشعبنا (الكلداني الاشوري السرياني) والتي تعكس الوحدة القومية للتسميات الثلاثة.
واعتمد في ذلك على قناعة وحقيقة واقعية هي ان ايا من هذه التسميات لن تكون مقبولة بين ابناء شعبنا كتسمية قومية مفردة، وان اي اصرار على اي منها سيؤدي بحاملي التسميتين الاخريتين الى رفض الامر والتوجه الى المرجعيات السياسية العراقية المعنية بطلب اقرار تسميتها وتضمينها دستوريا بما يعني من تقسيم شعبنا في الدستور العراقي الى شعبين او ثلاثة.
كما ان الحزب وفي نقاشات المؤتمر رفض التسمية المركبة اعتمادا على رؤيته القومية وبان التسمية القومية ليست شانا وطنيا داخليا.. لقد اكد الحزب ان التسمية المركبة لن تكون مقبولة في دول الجوار الاقليمي حيث يعيش شعبنا في اجزاء اخرى من مواطنه التاريخية مما يعني تعزيزا وترسيخا لما نعانيه من انقسام.
الا ان اجواء المؤتمر والون والولاء السياسي للمشاركين فيه واقتصار حضورهم في المؤتمر من اجل رفع الايادي بالموافقة على ما تم اعداده من قبل انعقاد المؤتمر من تبن للتسمية المركبة من جهة وعدم رغبة الحزب في ان يكون خارج اطار اتفاق المؤتمر من جهة اخرى خاصة وان الحزب كان يجد ويؤمن ويسعى بان العمل الحقيقي والجدي للمؤتمر سينطلق من بعد اختتامه حيث كان يأمل الحزب ان تنطلق الامانة العامة للمؤتمر للاتصال والتواصل مع المغيبين والغائبين عن المؤتمر جعلت الحزب ان يوافق على اعتماد التسمية المركبة، الا انه في ذات الوقت ربط موافقته عليها بشرط تبنيها والموافقة عليها من قبل ابناء شعبنا من خلال عموم مؤسساته، ذلك ان رفضها من قبل اكثرية شعبنا يعني انتحار التسمية، وان اي اصرار عليها من بعد انتحارها انما هو تحويلها الى جزء من المشكلة في الوقت الذي اريد بها ان تكون جزءا من الحل.
وبذلك فان نجاح التسمية، وكذلك نجاح المؤتمر في محاوره وتوصياته الاخرى، كان رهينا ومشروطا بما سيلحق المؤتمر من نشاط وتفعيل لعمل امانته العامة ومتابعتها لمهامها واصلاح الخلل الذي رافق اعداد المؤتمر من اقصاء ووصاية.
الا انه وللحقيقة التاريخية فان المؤتمر انتحر مع انتهاء اعمال جلسته الختامية ومع انطفاء بريق كاميراته.
اننا نرى مجموعة اسباب وراء فشل وانتحار مؤتمر بغداد وكما يلي:

<u>- الوصاية والاقصاء التي مورست من قبل الفصيلين الداعيين للمؤتمر والمؤسسات التابعة لهما في الاعداد للمؤتمر من حيث المضامين القومية والوطنية لجدول اعمال المؤتمر او من حيث انتقائية المشاركين فيه وتحديدهم بولاءات والوان حزبية لا تخرج عن ارادتيهما.</u>
<u>ترك الصياغة والمضمون للمؤتمر لمراجعتها واقرارها.</u>

- التسويق الحزبي للمؤتمر وتوصياته على انها وليدة تنظيم حزبي محدد، حيث ان هذا التسويق حكم على توصيات المؤتمر ومقرراته بالرفض من قبل القوى والمؤسسات المغيبة والغائبة عن المؤتمر.. فتراكمات سنين من حملة الاساءة والتشويه التي تعرضت لها هذه التنظيمات من هذا التنظيم وماكنته الاعلامية في الوطن والمهجر جعل هذه القوى بان تتعامل مع المؤتمر وتوصياته من خلال موقفها من ذلك التنظيم.
ان التعامل مع توصيات مؤتمر بغداد ومحاولات فرضها القسري على غير المشاركين في المؤتمر يمثل شاهدا اخر على نمط الاداء السياسي لبعض التنظيمات الاشورية التي بالغت في حقيقة حجمها وفرضت نفسها وصية على الشعب ومؤسساته من خلال مطالبتها بالانصياع وقبول وتبني مواقف ورؤى لم تشارك في اعدادها او نقاشها..
واذا كان هذا النمط من الوصاية والتعامل الفوقي قد نجح في بعض المواقف مثل التعيينات الوزارية والوظيفية فانه لا يمكن له ان ينجح في تمرير مواقف ورؤى سياسية من قضايا قومية تعيش وتتفاعل في الحياة اليومية لابناء الشعب ومؤسساته كما في موضوع التسمية على سبيل المثال لا الحصر.

- الفشل الكامل للامانة العامة للمؤتمر في القيام بمهامها لمرحلة ما بعد المؤتمر وذلك بسبب عدم توفر الارادة والقرار لمعظم الجهات التي تمثلت فيها وتحديدا الفصيلين الداعيين للمؤتمر والمؤسسات التي تسير في فلكيهما.
ان ما يتوجب تسجيله للتاريخ السياسي للشعب الاشوري هو ان هذا الفشل كان بسبب قرار سياسي بتعطيل عمل الامانة العامة للمؤتمر ولم يكن باي حال من الاحوال بسبب تقصيرات او ضعف اداري في عمل الامانة العامة.
ان المآخذ والتحفظات التي رافقت عملية الاعداد والتهيئة للمؤتمر قد استمرت وتواصلت في مرحلة ما بعد المؤتمر عندما تعامل البعض معه على انه صك تخويل لهم في سياسات الاقصاء والتهميش والالغاء مستفيدين من تواجدهم في هيكليات ادارة العملية السياسية في العراق التي ارادوا من المؤتمر وتوصياته ان تكون تخويلا قوميا لوجودهم واداءهم فيها.
القرار السياسي بتعطيل الامانة العامة والاجهاض على المؤتمر لانتفاء الحاجة اليه بعد قيامه بدوره المرسوم له في كونه تظاهرة اعلامية تمنح البريق الاعلامي والتفويض المؤسساتي كان قرارا له تداعياته الكارثية اللاحقة في القضية القومية وحضور ودور شعبنا وقواه السياسية في العملية السياسية والدستورية العراقية عندما تشتت الجهود وهدرت الفرص وتعمقت الانشقاقات واتسعت الهوات بين ابناء ومؤسسات الشعب الواحد.

ان فشل المؤتمر وتعطيل اداء الامانة العامة لمهامها قد قلص من فرص قبول الشعب ومؤسساته القومية والسياسية لتوصيات المؤتمر ومن بينها التسمية المركبة، وبذلك باتت هذه التسمية تفتقر الى الشرط الاساسي الذي اشترطه الحزب الوطني الاشوري لاعتمادها وتبنيها، بل وقد تحولت التسمية المركبة الى جزء من مشكلة التسمية عوض ان تكون جزءا من الحل لها.
ولذلك فقد اعلن الحزب الوطني الاشوري وبكل جراة وصراحة وشفافية مع الذات ومع الجماهير تراجعه عن دعم التسمية المركبة وتخليه عنها احتراما منه لارادة وقرار عموم ابناء الشعب (الاشوري الكلداني السرياني) الذين عبروا عن رفضهم لها.

الا ان الحزب بقي ملتزما لهدف ضمان الوحدة القومية لشعبنا في الدستور العراقي الذي كان في طور الاعداد.
ومن اجل ذلك فقد اعتمد الحزب التسمية الشاملة وسعى لتضمينها في الدستور العراقي.
الا ان الحزب، ومعه القوى العقلانية لشعبنا التي سعت مخلصة لتحقيق هذه الوحدة قد فشلت في ذلك عندما تضمن الدستور العراقي في مادته الـ 124 تقسيما لشعبنا الى شعبين اشوري وكلداني حيث تنص المادة بصيغتها الحالية على ما يلي:
((يضمن هذا الدستور الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والاشوريين، وسائر المكونات الاخرى، وينظم ذلك بقانون)).

رغم ان الدستور العراقي يمثل اول دستور لدول الوطن الام لشعبنا (الكلداني الاشوري السرياني) الذي يعترف دستوريا بوجود شعبنا وحقوقه ويذكره بالنص الصريح في مواد الدستور، وهذه جميعا امور ايجابية يثمنها شعبنا وقواه السياسية، الا ان الدستور لم يرتق الى تحقيق امال وطموح شعبنا في امور عدة منها التسمية حيث تم تعريفه دستوريا كما لو انه شعبين.
ان الحزب يرى في العملية الدستوررية عملية مستمرة، وبخاصة مع النص الدستوري الملزم بمرادعة مواد الدستور في فترة قريبة، وعليه فان الحزب يرى وجود فرصة حقيقية لتصحيح الخلل في هذا المجال، وهي فرصة تتطلب اولا وقبل كل شيئ ادراك اسباب الخلل ونشاته لمعالجتها والانطلاق بموقف قومي واحد نحو تصحيح الامور.

ان الحزب اذ يعترف ويقر بفشله، وفشل الخيرين من ابناء شعبنا ومؤسساته المؤمنة بالوحدة القومية، في مسعى ضمان الوحدة القومية للشعب (الكلداني الاشوري السرياني) في الدستور العراقي فانه لا بد له من تسجيل رؤيته وتحديده لاسباب الفشل التي تنحصر بما يلي:
اولا: المواقف المتشنجة سواء ما كان منها في خانة الاصرار على التسمية الاشورية المفردة واوحيدة، او في خانة الاصرار على التسمية الكلدانية المستقلة عن التسمية الاشورية.
ثانيا: تشتت جهود القوى العقلانية الساعية الى تحقيق مخرج سياسي توافقي يضمن وحدة التسمية في الدستور. حيث اصر البعض ممن وجد في تواجده في الدوائر العليا للعملية السياسية وعلاقاته الشخصية مع المرجعيات

والقيادات السياسية العراقية قوة بديلة تغنيه عن الالتجاء الى القوى السياسية لشعبنا والعمل معها وتوحيد الموقف والكلمة بشان التسمية، فتشبث بالتسمية المركبة رغم انتحارها ورغم الرفض المطلق لشعبنا ومؤسساته لها..
في حين حاولت البقية باخلاص وقناعة وايمان العمل على تبني التسمية الشاملة، الا ان محدودية دورهم وتاثيرهم في العملية الدستورية حال بينهم وبين النجاح خاصة مع القيمة العنوية والشعبية الكبيرة التي تمثلها القوى التي اصرت على التسمية الاشورية المفردة والتسمية الكلدانية المستقلة.
ان عودة دعاة التسمية المركبة في اللحظة الاخيرة من العملية الدستورية والتحاقهم بالداعين للتسمية الشاملة لم يؤثر شيئا على العملية برمتها كونه جاء متاخرا جدا مثلما عكس موقفا وتعاملا مزاجيا لا مبدئيا.
ثالثا: ان الحزب اذ يعترف بهذا الفشل العام لشعبنا فانه يضيف ومن منطلق الصراحة والشفافية مع الذات والجماهير ومن منطلق الجراة على نقد الذات سببا اخر لفشله ويتمثل في فشل ممثله في البرلمان العراقي في اداءه البرلماني والعملية الدستورية منها بوجه خاص، حيث وعوض التزام موقف الحزب المبدئي من الوحدة القومية قام بالتبشير والتزام مواقف تصب في خندق شق الوحدة القومية دستوريا.

ان الحزب يرفض تحميل فشلنا كشعب ومؤسسات في ضمان وحدتنا القومية الدستورية على القوى السياسية العراقية الاخرى المشاركة في العملية الدستورية.
ان هذه الدعوات لا تخدم الحقيقة في شيئ مثلما لا تساعد في تحقيق المعالجات كونها تشخص اسابا خاطئة للخلل.
بل على العكس من ذلك تماما، فان العملية الدستورية وتفاصيلها وشهادات المشاركين فيها اثبتت مواقف ايجابية وشجاعة من العديد من القوى الوطنية، وتحديدا التحالف الكردستاني وقياداته السياسية، في الدفاع عن شعبنا وحقوقه وتضمينها في نصوص الدستور.
كما ان الحزب مقتنع تماما ان كل القوى السياسية المشاركة في العملية الدستورية لم تكن ترفض اية تسمية موحدة فيما لو كنا اتفقنا عليها كشعب عبر مؤسساته القومية والسياسية.
وما زال الحزب يمتلك هذه القناعة ويلتزم العمل من اجل تحقيقها.

ان المؤتمر الثالث للحزب يؤكد في مسالة التسمية القومية على ما يلي:

1- **ان الشعب (الكلداني الاشوري السرياني) شعب واحد موحد تاريخا وحاضرا ومستقبلا، وان ابناءه بغض النظر عن التسميات التي يعتمدوها للتعبير عن انفسهم هم اخوة يحملون ويشتركون في ذات الخصائص والعناصر المكونة لهويتهم القومية والثقافية.**
2- **ان التسمية الاشورية، وبحسب فهم ورؤية الحزب، هي التسمية الاصح تاريخيا وسياسيا لشعبنا وقضيته وطموحه السياسي القومي والوطني.**
3- **ان التسميتين، الكلدانية والسريانية، هما ايضا تسميتان قوميتان تعتمدها مساحات واسعة من ابناء شعبنا في التعبير عن هويتهم القومية التي تتطابق عناصرها مع عناصر الهوية القومية الاشورية.**
4- **ان اعتماد مؤسساتنا القومية المختلفة لاي من التسميات المفردة انما يعبر عن ان هذه التسمية تساوي وتحوي الاخريتين.**
5- **ان محاولات الفرض او الالغاء او الاقصاء القسري لاي من التسميات الثلاثة لشعبنا هي محاولات مرفوضة واستنزاف للامكانات وهدر للفرص.**
6- **ان وحدة الحقوق وتجسيدها في ارض الواقع هي التعبير الحقيقي للوحدة القومية لابناء شعبنا.**
7- **ان الحوار الاكاديمي والموضوعي لتسمية قومية مفردة موحدة هو حوار مستمر منذ اجيال وسيستمر لاجيال لاحقة، وان خطه الاحمر وثابته الاساسي الذي لا يمكن التنازل عنه او التفريط به هو وحدة الشعب (الكلدالني الاشوري السرياني).**
8- **ان التسمية الشاملة لشعبنا (الكلداني الاشوري السرياني) هي التسمية التي تضمن وحدة شعبنا الدستورية وانه لا بد من العمل من اجل تضمينها، عبر الاتفاق عليها بين مؤسسات شعبنا، في اي تعديل دستوري لاحق.**

ثالثا: الكنائس المشرقية..
غنى حضاري ودور مستمر..

ان ما يتميز به تاريخ شعبنا الاشوري ودوره الحضاري هو غنى هذا الدور في المراحل المختلفة من هذا التاريخ وبما يعكس قدرة الانسان والشعب الاشوري للتعبير عن ذاته والمساهمة في اغناء الحضارة الانسانية.
فالدور الانساني والحضاري للانسان والشعب الاشوري لم ينته بانتهاء اخر كياناته السياسية بسقوط بابل عام 539 ق.م. بل استمر بشكل اخر منذ القرن الاول للمسيحية عندما التزم شعبنا المسيحية دينا ومعتقدا وبدا بالبشارة به ابتداء من موطنه في بيت نهرين والى اقاصي الشرق.
على مدى قرون متعاقبة من الزمان اغنى شعبنا المسيحية وادابها وعلومها حتى باتت المكتبة الحضارية والانسانية للمسيحية في الشرق مرتبطة ارتباطا لا انفصام فيه بالشعب الاشوري وكنائسه المشرقية الرسولية، وتحديدا كنيسة المشرق والكنيسة السريانية الارثوذكسية.
لقد قامت الكنائس المشرقية الرسولية لشعبنا ومن خلال عطاءات ابناءها من الملافنة والادباء ومن خلال حكمة قياداتها بحماية وتطوير الهوية القومية والثقافية لشعبنا رغم سقوط كيانه السياسي وخضوعه لهيمنة كيانات سياسية اخرى.
مثلما باتت المسيحية وكنائسها المشرقية مصدر الهام وابداع للانسان الاشوري للافصاح عن ابداعاته وعطاءه الانساني والحضاري.

ومع الاحداث السياسية التي عاشها شعبنا في مواطنه التاريخية منذ منتصف القرن التاسع عشر فقد تحملت القيادات الكنسية مسؤولية مضاعفة عندما تولت قيادة الامة وقراراتها وسط صراعات ومعادلات سياسية معقدة.

ان افتقار شعبنا الى مؤسسات ومرجعيات سياسية قومية من جهة والحاجة الى مرجعيات تتعامل مع الشان القومي والسياسي من جهة اخرى منح للقيادات الكنسية والقيادات العشائرية لشعبنا دورا محوريا في صنع القرار السياسي الاشوري الذي لا يمكن الحكم عليه وتقييمه الا من خلال ادراك الظروف الذاتية والموضوعية التي احاطت بهذه القيادات عند لحظات صنع هذه القرارات.
ان الحزب الوطني الاشوري في قراءته للتاريخ الحديث لشعبنا، وتحديدا في الاحداث التاريخية التي سبقت ورافقت وتلت الحرب العالمية الاولى وتاسيس الدولة العراقية لاحقا واحداث مذبحة سميل، يرى ان كنائس شعبنا وقياداته القومية ورغم تباين المواقف بين العديد منها الى حدود الاختلاف والتقاطع، الا انها كانت جميعا مدفوعة بنوايا صادقة ومخلصة لمصلحة الامة، وان هذا التباين والتقاطع كان نتيجة طبيعية لاختلاف الرؤى والذي هو بدوره اختلاف طبيعي في حياة كل الامم.

وقد استمر هذا الدور السياسي والقومي للقيادات الكنسية مع استمرار الفعل القومي والمطالب القومية والسياسية لشعبنا في مواطنه، وتحديدا في العراق.
ولم يات هذا الدور او يستمر بسبب رغبة جامحة للقيادات الكنسية للاستئثار او التدخل في القرار والشان القومي والسياسي بقدر ما جاء نتيجة طبيعية للارث والمسيرة التاريخية الطويلة للكنيسة من جهة ونظرة وموقف عموم ابناء شعبنا من الكنيسة ورجالاتها من جهة اخرى.
فالتاريخ السياسي لشعبنا يؤكد ان القيادات الكنسية والى الامس القريب كانت المرجعية السياسية لشعبنا ليس فقط بين ابناءه بل وبين الشعوب المحيطة به والهيئات السياسية والرسمية الوطنية والدولية التي تعاملت مع شعبنا وقضاياه السياسية من خلال هذه المرجعيات.. وفي الحاضر المعاصر لشعبنا وواقعه لا بد من الاقرار ان الكنائس ومرجعياتها هي المؤسسات والشخصيات الاكثر تاثيرا وحظوة واحتراما بين ابناء شعبنا، ليس في الامور العقائدية والكنسية فحسب، بل في الامور السياسية ايضا، فرغم بروز العمل السياسي والمؤسسات والشخصيات السياسية في المجتمع الاشوري، الا ان رجال الاكليروس برتبهم الادنى في سلم الرتب الكنسية يقارنون في اوساط شعبنا بالشخصيات التي في قمة الهرم التنظيمي للمؤسسات السياسية.. وهذا لا يتاتى من فراغ، وليس سببه الوحيد ضعف الوعي السياسي لشعبنا فحسب، بل وفي جزء كبير منه هو بسبب ان الشعب لا زال يرى في الكنيسة الوعاء الحافظ للموروث الثقافي والاجتماعي اكثر من السياسي صاحب الشعارات

الكبيرة، ناهيك عن التشكك التقليدي برجالات السياسة من حيث قيم الاخلاص والتفاني والتضحية اذا ما قورنوا برجالات الكنيسة.

ان شعبا بهذا التاريخ وهذا الغنى الحضاري والثقافي لكنائسه من جهة وبهذا الدور المستمر لهذه الكنائس في الشان السياسي القومي والوطني من جهة اخرى لا يمكن له الا ان يكون معتزا بكنائسه وقياداتها ومواقفها وتضحياتها وعطاءها.
كما ان كنائسا بهذا الارث والدور لا يمكن لها الا ان تستمر بدورها والتعبير رؤيتها ومواقفها من الشان القومي والوطني.
ان الحزب الوطني الاشوري يرفض الدعوات التي يطلقها البعض والتي تطالب كنائس شعبنا بعدم اتخاذ مواقف من الشان السياسي والقومي لشعبنا، او، في افضل الاحوال، دعوتها لتبني مواقف ورؤى سياسية تتطابق مع مواقف هذا البعض.
فمن حيث المبدا فان كل الكنائس والمرجعيات الكنسية في كل الدول وبين كل الشعوب تتخذ وتلتزم مواقف من الاستحقاقات السياسية والقضايا الحيوية والمصيرية لشعوبها ودولها. فلماذا تكون كنائس شعبنا استثناء؟
يضاف الى ذلك حقيقة ان كنائس شعبنا هي المؤسسات والمرجعيات الاكثر تاثيرا بين ابناء شعبنا مما يفرض عليها اداء دورها وتعبئة ابناءها وتفعيل دورهم في تحقيق وبلوغ الرؤية والموقف الذي تراه الكنيسة ومرجعياتها بانه لخير ومستقبل ابناءها.

ان الحزب الوطني الاشوري يميز بين قيام الكنائس بتحديد مواقفها وقول قولها في الشؤون السياسية القومية والوطنية والذي هو امر مطلوب وحيوي وبين اقحام الكنائس ومرجعياتها في الصراعات الحزبية وتحويل الكنائس وانشطتها ساحة للتناحرات الحزبية والذي هو امر مرفوض قطعا.
الانتباه بكونه عدم مكرر.

كنائسنا المشرقية، هي اقدم مؤسسات شعبنا استمرارية، فاعمارها تكاد تكون بعمر المسيحية..
ولانها عاشت هذا العمر الطويل، فانها ستحمل في ان واحد كل التبجيل والتقدير لدى البعض وستحمل لدى الاخرين سببا للتذمر وتحميل الاخطاء التي اعاقت العمل القومي ومنعته من تحقيق اهدافه..
الحقيقة التي تؤكدا الوقائع التاريخية ان كنائس شعبنا، وبخاصة المحافظة على استقلالية مرجعياتها، لم تعارض العمل القومي او تتقاطع معه لا بل شاركت فيه وقدمت من اجله التضحيات الجسام..
فلماذا اذن الدعوات لاقصاءها من الفعل القومي والسياسي..

اننا نرى فيها دعوات لا تستند على فهم صحيح للكنيسة ودورها ومسؤولياتها، مثلما هي دعوات لا تميز بين مختلف المواقف التي تتخذها مختلف المرجعيات الكنسية.
ان قيام كنيسة او مرجعية ما باتخاذ موقف بالضد من الرؤية السياسية والقومية لعموم ابناء شعبنا ومؤسساته لا يتوجب اعتماده مبررا لاقصاء كل الكنائس ومرجعياتها من المواقف السياسية القومية منها والوطنية.
انه من الاجحاف وخلط الامور وعمى الالوان السياسي ان تتم الدعوة لاقصاء كنيسة ومرجعية التزمت تاريخيا المسالة القومية وما زالت تلتزم وتتشبث بالمواقف والهوية القومية لشعبنا، بسبب مواقف لمرجعيات اخرى ليست مهتمة بحماية الهوية القومية لابناءها.
كما انه من المستحيل التمييز في القضايا الحياتية والحيوية التي تخص الانسان كذات مفردة والشعب كمجموع بين قضايا تخص الكنيسة ومرجعياتها حصرا واخرى تخص القوى السياسية حصرا.. فالفرز غير ممكن وغير وارد اساسا.
فقضايا مثل حقوق الانسان ودور الاسلام في الدستور والحريات والحقوق الفردية والدينية والقومية هي قضايا من صلب اهتمامات وواجبات رجل الدين ومؤسسته الكنسية مثلما هي من صلب اهتمامات ومسؤوليات السياسي ومؤسسته الحزبية.

لفهم مكانة الكنيسة ودورها والمتوقع منها لا بد من الادراك التام ان الكنيسة كمؤسسة ورجالاتها كافراد هم وليدو هذا الشعب وهم جزء منه، يحملون ما يحمله من عناصر قوة ومواطن ضعف، من مظاهر تخلف ومقومات تطور، وعليه فمن الاجحاف تحميل الكنائس ورجالاتها ما لا تتحمله من امان بالمثالية والاداء المتكامل.
ان رجل الدين هو جزء من عامة الناس، يولد بينهم ويتربى معهم ويحمل همومهم ويتعلم منهم ويعلم فيهم..
انه بالمختصر يمثل المجتمع بكل ارهاصاته، بكل ما يمور فيه من الحركات والتجاذبات..
ففي رجال الدين هناك المتعصب السياسي لفكرة ما وهناك المنفتح..
هناك المتعصب لكنيسة ما وهناك المنفتح..
وعليه فان لرجال الدين، كونهم جزءا من المجتمع، رؤى سياسية خاصة بهم.. ولكن الكنيسة كمؤسسة، لها رؤية خاصة بها تشمل مواقفا من كل ما يرتبط بابناءها من امور وقضايا قانونية واجتماعية وثقافية لان هذه جميعا هي من صلب اهتماماتها وواجباتها التي لا تقتصر على امور العبادة فحسب..
فما قيمة الصوم والصلاة في مجتمع يحدد السياسي القبلة والتسبيحة فيه..
من هنا فان للمؤسسة الكنسية، شئنا ام ابينا، رؤية سياسية تحافظ من خلالها على مصالح رعاياها بحسب ما تؤمن.. الا ان الكنيسة ومؤسستها لا تدخل في اللعبة السياسية الداخلية للشعب الواحد بما في هذه اللعبة من تناحرات وصراعات واختلافات.. الكنيسة لا بد لها ان تلتزم موقفا مساندا لابناءها بشكل عام، ولا تفرق بينهم ما داموا كلهم من رعاياها.

اننا اذ لا ننزع حق وواجب الكنائس ومرجعياتها من تحديد مواقفها وتقديم رؤيتها من القضايا السياسية القومية والوطنية للشعبنا فاننا في ذات الوقت لا نمنح التفويض المطلق للكنائس ومرجعياتها واطلاق يدها في الافتاء بالمواقف واعتبارها جميعا مواقف لا بد من اعتمادها والتزامها كونها صادرة من مرجعيات كنسية لكنائس شعبنا الرسولية.
فما بين الغاء دور الكنيسة والقبول المطلق له موقف يقول بالتعامل مع كل من المواقف لكل من الكنائس بقدر التقاءه او تقاطعه مع مصالح شعبنا وطموحاته واماله.

وعليه فاننا نؤكد ما سبق للحزب التزامه من احترام دور الكنيسة كوعاء يحفظ للمجتمع اسسه المعتاد عليها والتي توارثها حتى باتت جزءا اساسيا من هويته وقيمه وتتحكم في نشاطاته وممارساته، وبما يعزز شعور المجتمع بالامان والاطئنان مع الذات والمحيط.
اننا نرى ان دور رجل الدين لا يتناقض مع دور السياسي في عملية بناء الفرد والمجتمع من كل النواحي المادية والروحية.. ان لرجل الدين، كونه جزءا من المجتمع، حق التصريح في الشأن السياسي، ولكن ليس من حقه تحريم رجل السياسة بشكل عام وخصوصا انه لم يخرج عن مفاهيم الدين المتفق عليها.. مثلما ليس من حقه تخوين او تحريم ابناء رعيته بسبب التزامهم لموقف او رؤية سياسية تتناقض مع رؤيته ما دامت هذه الرؤية لا تمس العقائد الايمانية الكنسية.
وفي المقابل فان على السياسي عدم الارتكاز على السلطة الروحية لرجال الدين لكسب مواقع سياسية عندما يشاء وليرميها لاحقا، وبعد انتفاء الحاجة اليها او التقاطع معها، بشتى التهم وصولا الى تخوينها والاساءة والتهجم عليها بين اوساط العامة من الشعب.
على السياسي احترام الدور الروحي للكنيسة ورجالاتها، ودور الكنيسة التاريخي والحاضر.

ان من مقومات نهضة الامم هو امتلاكها لرموز ومقدسات هي موقع اجماع لابناءها، يلتفون حولها لانها تسمو على خلافاتهم واختلافاتهم.
والكنائس المشرقية الرسولية لشعبنا الاشوري هي جزء حيوي من موروث هذه الامة، وفيها من القيم والرموز والمحطات التاريخية ما يمتلك من القدسية ما يؤهلها لان تكون عوامل قوة فاعلة في مسيرة شعبنا.
ان الحزب الوطني الاشوري يدين وبشدة حملات التشهير والاساءة التي تتعرض لها المؤسسة والمرجعيات الكنسية المختلفة لشعبنا بما تتضمنه هذه الحملة من مس واساءة وتدنيس لقيم ومحطات ورموز مقدسة في تاريخ ووجود شعبنا.

ان التاريخ الطويل للكنائس المشرقية الرسولية وغناها العقائدي والفكري من جهة وتوسع رقعتها الجغرافية من جهة اخرى اضافة الى عوامل سياسية واقتصادية مختلفة الذاتية منها والموضوعية اجتمعت جميعها لتخلق سلسلة من الانشقاقات المؤلمة في هذه الكنائس وادخلتها في صراعات وتناحرات مستمرة كان لها التاثير الكبير ليس فقط على الكنائس ذاتها حيث انكمشت جغرافيا وترادعت جذوة الابداع والعطاء فيها فحسب بل كان لها التاثير الكبير على الجسد القومي ايضا عندما ارتدت هذه الانشقاقات والصراعات رداء قوميا عمق من الفرقة والانقسام بين ابناء الامة الواحدة حتى باتت التسميات القومية تتطابق الى حد بعيد مع حدود السلطات الكنسية ومرجعياتها البطريركية.

ان اكثر ما يؤلم في هذا الواقع ليس مجرد انقسام الكنائس وتعددية مرجعياتها البطريركية، فتعددية الكنائس امر طبيعي وحالة عامة تسود كل المجتمعات والشعوب المسيحية.
كما ان المؤلم ليس مجرد اختلاف الرؤى والمواقف من القضايا المختلفة بين هذه المرجعيات، فهذا الامر ايضا طبيعي وهو نتاج قوانين الحياة وجليتها.
ان المؤلم هو فشل المرجعيات الكنسية لشعبنا، والتي تشترك في ذات الموروث الحضاري والثقافي مثلما يشترك ابناءها في ذات الهوية القومية وذات الهموم والطموحات، في خلق والتزام حد ادنى من اطار للحوار والمل المشترك بينها في التعامل مع الاستحقاقات التي تواجهها في شتى القضايا الدينية منها والدستورية والقانونية والثقافية وغيرها..

ان الافتقار الى هذا الاطار قد خلق حالة من عدم الثقة المتبادلة بين مرجعيات هذه الكنائس ونقل اختلاف الرؤى والمواقف بينها الى التناحر العلني في المستويين الشعبي والرسمي مما افقدنا، شعبا وكنائسا ومؤسسات، الكثير من الجهد والوقت والفرص.
وموضوع التسمية القومية وتوحيد الموقف منها كان شاهدا على ذلك.
وتجربة العملية الدستورية شاهد ودرس لنا جميعا للاستفادة من احباطاتها واخفاقاتها لتصحيح الامور واليات العمل بما يضمن حدودا ممكنة التحقق من التنسيق والعمل المشترك.

ان الحزب الوطني الاشوري يؤكد في موضوعة الكنائس المشرقية ودورها في واقع شعبنا وتاثيرها على مساراته المستقبلية على:

1- **الاحترام الكبير لهذه الكنائس ودورها التاريخي والحضاري على مدى عشرين قرنا من التاريخ.**
2- **الاحترام الكبير للمرجعيات لكنسية لكنائس المشرق الرسولية.**
3- **دعم الكنائس المشرقية ومرجعياتها للقيام بدورهم وتحمل مسؤولياتهم تجاه القضايا الاساسية القومية منها والوطنية، وفي المقدمة منها قضايا حقوق الانسان والقوميات والاديان على اسس من العدالة والتكافؤ دون تمييز او تمايز بسبب الهوية القومية او الثقافية او الدينية او المذهبية وتضمين ذلك بنصوص دستورية واضحة وتطبيقات عملية تمنح الطمانية والامان والشعور بالمساواة والعدالة لابناء العراق. ونخص بالذكر هنا القلق الذي تولد لدى ابناء العراق من غير المسلمين من الدستور العراقي واعتماده للاسلام والشريعة الاسلامية بشكل شرعن التمايز الديني بين ابناء العراق.**
4- **تشجيع ودعم المرجعيات الكنسية لشعبنا لخلق والتزام اطار عمل مشترك بينها من اجل الحوار المشترك وتنسيق الرؤى والمواقف من مختلف القضايا المشتركة لها ولحياة ومستقبل ابناءها.**
5- **تشجيع ودعم خلق اطار وملتقى تحاوري دوري بين المرجعيات الكنسية من جهة وبين مؤسساتنا السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية العراقية من جهة اخرى لتبادل الرؤى واتخاذ المواقف من مختلف القضايا القومية والوطنية.**
6- **تشجيع الكنائس المشرقية للحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية الموروثة لها، وتحديدا فيما يخص الحفاظ على اللغة السريانية لغة رسمية ومعتمدة لهذه الكنائس وطقوسها وادابها وبرامجها.**
7- **دعم دعوات وبرامج التقارب والوحدة بين هذه الكنائس وابناءها سواء على مستوى المرجعيات او المؤسسات الكنسية او على مستوى الحياة اليومية لابناء مختلف هذه الكنائس، مع التزام الواقعية في سقف التوقعات الممكنة التحقيق بهذا الاتجاه.**

8- تنديده ورفضه لجميع حالات التمرد والعصيان والانشقاق على المرجعيات البطريركية لهذه الكنائس.. فالحزب ومن منطلق مسؤوليته القومية والاخلاقية لا يمكن ان يكون محايدا تجاه الانشقاق ولا يمكن ان يكون محايدا تجاه هدر الامكانات والجهود ولا يمكن ان يكون محايدا تجاه الاساءة الى الكنيسة ورموزها وقيمها المقدسة.

رابعا: المهجر الاشوري
هجرة ام تهجير من الوطن.. نعمة ام نقمة في الاغتراب..

الهجرة، بمعنى الانتقال من موطن الاقامة الاصلي الى موطن آخر، هي ظاهرة طبيعية في حياة المجتمعات عبر التاريخ سواء من حيث الهجرة الفردية او الجماعية..
كما ان اسبابها متعددة ونتائجها متفاوتة...
فمن هجرات حصلت بسبب تغييرات مناخية دفعت موجات سكانية واسعة للانتقال من منطقة الى اخرى طلبا لمقومات العيش والبقاء، الى هجرات حصلت بسبب الحروب والاضطهادات والاستيلاء بالقوة على الاراضي، الى هجرات وتهجيرات بسبب الحملات الاستعمارية وغيرها..
ومن بين هذه الهجرات فان البعض منها غيرت مسار التاريخ كهجرة الجرمان التي ادت الى الاستيلاء على اوربا الغربية واسقاط الامبراطورية الرومانية والتي بسقوطها انتهت العصور القديمة وبدأ ما يسمى بالعصور الوسطى.

والشعب الاشوري، كاحد الشعوب الحية والذي تمتد جذوره الى عدة الاف من السنين، عاش الهجرة والتهجير في المراحل المختلفة من هذا التاريخ ولاسباب وبحدود واحجام مختلفة باختلاف هذه المراحل.
الاشوريون كشعب امتدت مواطن سكناه من اورميا في ايران الحالية شرقا الى اواسط سورية الحالية غربا، ومن منطقة وان شمالا الى جنوب العراق الحالي جنوبا، شهد هجرات وتنقلات بين ربوع وزوايا هذه المساحة الشاسعة ولكنها بعمومها بقيت هجرات داخلية بين مناطق الشعب الواحد.
الا ان سقوط الكيان السياسي الاشوري بسقوط نينوى عام 612 ق.م. وبابل عام 539 ق.م. شهد هجرة نخبة قيادية عسكرية للاستقرار في مدينة اورهاي وقيامها بتأسيس مملكة باسم عسروانا استمرت الى القرن الثالث الميلادي.. كما شهد الاشوريون هجرة داخلية واسعة في القرنين الثالث والرابع عشر الميلادي نتيجة هجوم قوات المغول وخصوصا بقيادة هولاكو واحفاده حيث عمل السيف في رقاب الاشوريين في مناطق بغداد وسهل نينوى وكركوك وغيرها من مواطنه التاريخية..
مجموعات اشورية كبيرة، ومنذ سقوط الكيانات السياسية الاشورية وخضوع المواطن الاشورية الى هيمنة الشعوب والقوى الخارجية، هاجرت الى مناطق واسعة وعديدة، فبعضهم هاجر الى جبال حكاري، والبعض منهم هاجرت الى خارج مناطق شعبنا الجغرافية كالهند وقبرص.

وفي التاريخ القريب والحديث للشعب الاشوري ابان خضوع مواطنه للسلطة العثمانية مارس هجرة داخلية بين الجبال والسهول لاغراض اقتصادية لتامين متطلبات العيش والحياة.
إلا ان اول هجرة او تهجير الى خارج حدود هذه المواطن كانت عند انتقال الالاف من الاشوريين من منطقة وان وما جاورها الى روسيا طلبا للحماية من الاعتدات المتتالية عليهم مقابل انتمائهم الى الكنيسة الارثوذكسية الروسية.. وما زالت اجيال واحفاد هذه العوائل في ارمينيا وجورجيا وروسيا الى اليوم.

ومع مذابح الابادة الجماعية التي اعلنتها لدولة العثمانية ضد الارمن والاشوريين اثاء الحرب العالمية الاولى حيث تمت ابادة اكثر من نصف مليون اشوري، حدثت هجرة واسعة شملت اغلب الاشوريين المتواجدين في الاراضي التركية الحالية.. وقد انقسمت الهجرة الى قسمين او وجهتين رئيسيتين:
القسم الاول، وهو من العشائر والمناطق الاشورية في حكاري ومن ابناء كنيسة المشرق، اتجه الى ايران ليلتحق بالقوات الروسية ويسكن مع بقية ابناء شعبنا الذي كان ساكنا في منطقة اورميا. انتقل هذا القسم وبعد حروب متتالية مع القوات التركية والاكراد الى بعقوبة ليسكن فيها وقتيا، وليتم بعد عام 1920 اسكانهم في جوار مناطق ابناء شعبهم في مناطق برواري بالا وصبنا وعقرة ودوسكي وسهل نينوى .
والقسم الثاني، وهو بوجه عام من ابناء شعبنا في منطقة طورعبدين ومن ابناء الكنيسة السريانية، هاجر منتقلا صوب الاراضي السورية ليلتحقوا ويسكنوا مع بني جلدتهم من الاشوريين الساكنين تاريخيا في سوريا الحالية.

اما بواكير الهجرة الاشورية باتجاه الامريكيتين الشمالية والجنوبية فقد بدات منذ القرن التاسع عشر وخصوصا من مناطق سورية الداخلية من ابناء الكنيسة السريانية بشقيها الارثوذكسي والكاثوليكي وكانت هجرة واسعة افرزت جالية كبيرة في الارجنتين والبرازيل والولايات المتحدة.
في حين اقتصرت هجرة اشوريي حكاري الى اميركا من قبل الحرب الاولى على هجرات فردية محدودة توسعت لاحقا بالتحاق اشوريي اورميا بهم لتتشكل نواة الجالية الاشورية في اميركا والتي توسعت مع تاسيس الدول الحديثة في الشرق الاوسط من بعد الحرب الاولى.

مع انتهاء الحرب الاولى وتفتت دولة "الرجل المريض" الى كيانات سياسية هي الدول الحديثة لمنطقة الشرق الاوسط، ومن بينها العراق كان الاشوريون عامل استقرار للحكم والدولة العراقية الفتية حيث خدموا البلد وعملوا على حماية حدوده. الا ان الحكومة البريطانية لم تحقق الوعود التي قطعتها لحليفها الاصغركما ان الحكومة العراقية التي استلمت الحكم لم تقدم وعودا حقيقية للاشوريين والاكراد والازيدية مما حدا بهم للانتفاض والمطالبة بحقوقهم.
كما ان تفتيت دولة الرجل المريض قد قسم المواطن التاريخية لشعبنا وشعوب المنطقة الى دول بات التواصل بين ابناء الامة الواحدة محدودا وصعبا وفي العديد من الاحيان مستحيلا. مثلما بات الانتقال من احدى هذه الدول الى اخرى يشكل هجرة وليس مجرد تنقل داخل الوطن الواحد.

من بين هذه الانتفاضات انتفاضة الشعب الاشوري في عام 1933 والمعروفة بانتفاضة ومذبحة سميل.
ان نتائج انتفاضة سميل تجاوزت العمليات العسكرية المرافقة لها ونتائجها السياسية والديموغرافية على الشعب الاشوري، لتصل وتساهم تاثيراتها في رسم صيغة تعامل الانظمة الحاكمة مع انتفاضات شعوبها ناهيك عن تاثيراتها في تحديد صيغة تداول الحكم في دول المنطقة.

ان الطريقة الوحشية والاجرامية التي تعاملت بها الحكومة والجيش العراقي بالتعاون مع بعض العشائر ضد ابناء الشعب الاشوري في انتفاضة سميل 1933 تمثل اول جريمة ابادة جماعية في تاريخ الدول المؤسسة حديثا بعد الحرب الاولى، وان السكوت على هذه المذبحة ومكافاة مرتكبيها وتتويجهم ابطالا وطنيين ارسى الاسس لهذه السابقة في تعامل الحكومات والانظمة مع شعوبها.
ان مذبحة سميل هي الشقيقة الكبرى لشقيقاتها من جرائم الابادة الجماعية التي ارتكبت لاحقا ضد الشعب الكردي في اقليم كردستان العراق وضد الشيعة في الجنوب العراقي وضد عموم ابناء العراق على يد نظام صدام حسين.
فسميل كانت بذرة القمع والابادة التي اثمر السكوت عليها من قبل المحيط الاقليمي والمجتمع الدولي وارسى التبرير لها من قبل الحكم العراقي واعلامه والراي العام الشعبي حينها بحجة الجهاد ضد الكفار والخونة!! اثمر تبريرات قمع الثورة الكردية التحررية والانتفاضات العراقية تحت يافطات محاربة الخونة وصيانة الوحدة الوطنية!!
وقد اعاد التاريخ نفسه ايضا عندما سكت الجوار الاقليمي والمجتمع الدولي على جرائم حلبجة والانفال والاهوار بل وانكرها وبما يرقى الى حد المشاركة فيها.

كما ان استقبال وتتويج مرتكبي المذبحة وتصويرهم ابطال وطنيين قد فتح شهيتهم للمزيد من السلطة والقوة التي حاولوا الحصول عليها لاحقا في اول انقلاب عسكري في الشرق الاوسط عام 1936 والذي كان باكورة الانقلابات العسكرية التي فتحت ابواب جهنم على دول وشعوب المنطقة عندما اعتمدت الدبابة كوسيلة لتداول السلطة واجهضت بذلك فرص بناء المؤسسات والدول الديمقراطية.

ان انتفاضة سميل 1933 وما رافقها من مجازر وما خلفته من نتائج سياسية تتطلب من شعبنا الاشوري ومؤسساته وبالتعاون مع القوى الكردستانية والوطنية العراقية السعي للاعتراف بها كجريمة ابادة جماعية، مثلما تتطلب منا جميعا السعي لادراجها ضمن مناهج التربية والتعليم العراقية واتخاذها نقطة انطلاق لتعزيز روح التسامح بين المكونات العراقية عبر الاعتراف بالمجازر والمذابح التي ارتكبت ضد ابناءه من ابناء القوميات والاديان العراقية وعبر تكريم ضحايا هذه المذابح.

كانت نتيجة هذه المذبحة تهجير وهجرة الالاف من العوائل الاشورية من عشرات القرى الاشورية الى سوريا وتحديدا الى منطقة الخابور.
كما تم نفي البطريرك الشاب مار ايشاي شمعون دون سبب حقيقي سوى اظهار الحكومة استعداداتها لممارسة البأس والقسوة في التعامل مع اقلية قومية لم تقدم لبلدها غير الخير والمساندة عند الشدائد.

لقد ادت مذبحة سميل والطريقة البشعة للتعامل مع الانتفاضة الاشورية ومطاليبها القومية والوطنية المتواضعة والعادلة الى اصابة المجتمع الاشوري العراقي بالسكوت القاسي الذي كان يعكس الخوف والرعب.
الا ان الاشوريين المعروفيين بابداعهم العملي لم يستكينوا. فطوروا ما كان قائما منها منذ اجيال تاريخية سابقة وعمروا القرى الجديدة لسكن واستقرار المهاجرين النازحين منهم من حكاري وغيرها من المناطق التي باتت ضمن الدولة التركية ولم يعد ممكنا لهم العودة اليها.
ومع بداية دخول الصناعة والانتاج الاقتصادي العصري الى العراق، وتحديدا شركات النفط، فقد عملوا في هذه القطاعات الصناعية والانتاجية المختلفة ساعدهم في ذلك قدرتهم على تقبل واتقان علوم ومعارف عصرهم ناهيك عن سرعة تقبلهم واجادتهم للغة الانكليزية التي كانت لغة مديري واصحاب القرار لهذه الشركات والقطاعات الصناعية الداخلة حديثا الى العراق.
لقد ساهم ذلك في زيادة وتراكم الثروة الاقتصادية بين الاشوريين، وانعكس ذلك في طهور بوادر تمدن الريف الاشوري.. الا ان ذلك، ومن قبل ان يكتمل ويترسخ، تعرض الى التوقف والاذى بسبب ما رافق انطلاقة الثورة التحررية الكردستانية في ايلول 1961، هذه الثورة التي وقف فيها شعبنا الاشوري شريكا الى جانب الشعب الكردي الشقيق وكان اول شهداء الثورة الشهيد اثنيئيل وهو من ابناء قرية دورى الاشورية.
نتيجة للمشاركة الاشورية في الثورة الكردستانية ووقوفه وتعاطفه معها فقد تعرضت معظم قراه وقصباته الى الاعتداءات من قوات الجيش العراقي والمتحالفين معها من المرتزقة حيث اقدمت هذه القوات على سلب ونهب وحرق هذه القرى مما دفع سكانها للهجرة والانتقال للسكن في المدن وبما يمثل اول خطوة في طريق قطع صلة الرحم مع الجذور.
في مواطن الجذور وقراها كان الاشوريون يمارسون في اجواءها وتكوينها الاجتماعي والثقافي والديني لعاداتهم وقوانينهم وخصوصيتهم بحرية واستقلالية، بينما خضعوا في المدن التي التجئوا اليها وهم لا يحملون من مقومات العيش والمناعة الا ما يسترهم الى اجواء ثقافية واجتماعية وقوانين وقيود كانت غريبة عليهم بل ومتعارضة في الكثير من الاحيان مع خصوصيتهم وثقافتهم وذهنيتهم.
اقتصاديا، كان عليهم الانطلاق من الصفر بعد ان حرقت ودمرت قراهم، وكان عليهم التكيف واعتماد صنوف عمل وممارسة مهن وطبيعة انتاجية تختلف عما توارثوه واجادوه من زراعة ورعي وغيرها من انشطة اقتصاد الريف.
وثقافيا واجتماعيا كان عليهم التكيف مع اجواء المدينة ونظامها وتكوينها وهي مهمة ليست بالسهلة بقدر ما هي صعبة ومكلفة اجتماعيا وثقافيا. ولعل التجاء العوائل المهاجرة للالتفاف مع بعض والسكن في احياء شبه مغلقة وخاصة بهم في المدينة هو احدى الوسائل التي تبناها المهجرون والنازحون للحماية الذاتية الثقافية والاجتماعية ولكن ذلك بالتاكيد لن يستمر طويلا امام تحديات المدينة ونظامها المعيشي ومتطلباته.

ان الاغتراب في المدينة والاضطرار الى التعايش وقبول الاخر المختلف دينيا وثقافيا من جهة وانقطاع الامال للعودة الى الجذور في القرى والريف والقصبات والمدن الاشورية من جهة اخرى ناهيك عن عموم الاوضاع السياسية للبلاد وتصاعد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي وتصاعد المد "الثوري" في الستينيات والذي بات يعم المنطقة والذي حمل الطابع العروبي باقسى تعبيراته الفاشية والمطعم في اغلب الاحيان بالاسلاموية الرافضة للاخر المختلف، وما تبناه والتزمه هذا المد من تشريعات وسياسات اقتصادية تحت يافطات الوطنية والسيادة والتي افرزت واقعيا البطالة والقمع السياسي والاجتماعي ادت مجتمعة الى انطلاق عملية الهجرة من الوطن الى دول الشتات في امريكا واوربا واستراليا..
المدينة باجواءها وتشريعاتها ونظامها وبنيتها وارتباطها المباشر بالدولة وتشريعاتها وسياساتها ايقنت المخاوف لدى المهاجرين الاشوريين اليها.. مخاوف وقلق حقيقي على الهوية والخصوصية القومية والدينية والثقافية بعكس القرية والريف حيث هذه المخاوف كانت غير ذات تاثير او في وارد الحسبان بسبب التركيبة الاجتماعية والثقافية للقرية وكونها شبه مستقلة في تفاصيل حياتها اليومية عن الدولة.

طريقان وخياران لا ثالث لهما كانا امام الاشوريين لمواجهة هذه المخاوف، فاما العمل السياسي من اجل التغيير او الهروب والاغتراب..
لقد انتصر خيار الهروب على خيار المواجهة السياسية عندما اتخذت الاكثرية واعتمدت الحل الثاني كاسهل الطرق والخيارات خصوصا وانهم بتحليلهم للامور راوا عدم امكانية احداث تغييرات مهمة بقوانا السياسية الذاتية..
هذه الهجرة التي بدات من المدن كهجرة خجولة فردية في بادئ الامر ما لبثت ان تصاعدت وتسارعت لتشكل موجات ونزيف مستمر من افواج المهاجرين بمختلف الانتماءات والخلفيات، حيث لم تقتصر على انتماء مذهبي او مناطقي او عشائري دون غيره، كما لم تقتصر على فئة عمرية او اقتصادية دون غيرها، لقد كان فيضانا من امواج المهاجرين من كل ابناء الشعب وبخاصة مع استلام البعث للسلطة في العراق وتبنيه لسياسات التعريب وصهر الهوية القومية والتي سارت في خطين متوازيين احدهما داخل الوطن من سياسات تدمير وترحيل القرى وترحيل اهاليها وسياسات التعريب الديموغرافي والثقافي وقمع الحريات وغيرها، والثاني التشجيع المباشر وغير المباشر للهجرة عبر تسهيلات منح جوازات السفر وتسهيلاته والترويج الدعائي والاعلامي عن منظمات دولية تعني بالمهاجرين وغيرها.
هذا التهجير والهجرة من العراق رافقتها هجرة ابناء شعبنا او البقية الباقية منه في تركيا حيث وفي عقد السبعينات الى اواسط عقد الثمانينات خلت مناطق شعبنا في طورعبدين من ابناءها حيث لا يعيش الان في هذه القرى والمواطن التي عاش فيها شعبنا لعدة الاف من السنين سوى ما لا يزيد عن الالفين او الثلاثة جلهم من كبار السن. رغم ان هذه الهجرة تضمنت دوافع اقتصادية من حيث فرص العمل والنجاح الاقتصادي الا انها في خلفياتها واسبابها الحقيقية كانت نتيجة سياسات الاضطهاد والتمييز القومي والديني الذي عاناه ابناء شعبنا في تركيا.
والامر في ايران لا يختلف من حيث الاسباب والنتائج.. فمع مجئ الاسلام الى سدة الحكم في ايران عام 1979 وتحويل ايران الى جمهورية دينية تتبنى نظام الدولة الاسلامية ثقافة وتشريعا بما يعنيه ذلك من تمييز ديني وتهديد حقيقي لثقافة وهوية ونمط معيشة المجتمعات غير المسلمة في ايران تصاعدت موجات الهجرة الاشورية منها حيث لم يعد اليوم يعيش في ايران الا ما يقارب الـ 15 الف اشوري.
اما في سوريا، فرغم ان الهجرة الاشورية منها تمتد الى عقود بعيدة والى بدايات القرن العشرين حيث الهجرة الى امريكا اللاتينية واميركا ورغم ان الهجرة بقيت وما زالت مستمرة الا انها بقيت، الى الان على الاقل، الاقل تاثيرا على الوضع الديموغرافي لشعبنا في سوريا اذا ما قورنت مع تاثيرات الهجرة الاشورية من تركيا والعراق وايران على اوضاع شعبنا الديموغرافية في هذه البلدان.

ان هجرة الشعب كان لا بد ان تلحقها هجرة مؤسساته.
لقد التحقت الكنيسة والتي هي من اقدم مؤسسات شعبنا واكثرها تاثيرا بشعبها في المهجر والمنافي لتقدم له خدماتها وواجباتها الروحية..
ومع التحاقها صار لزاما عليها ان تتكيف مع الغرب وقوانينه، وصار لها في الواقع، وان كان غير معلن رسميا، قانونان، احدهما يلائم الغرب واحواله والاخر يتوافق مع الشرق وظروفه.
هذا اضافة الى انبثاق مؤسسات قومية مهجرية وهو امر طبيعي ومطلوب لخدمة الجاليات وابناءها وصراعها من اجل البقاء وحماية خصوصياتها.
لقد حاول المهاجرين ومنذ اجيالهم الاولى تأسيس مؤسسات خاصة بهم للعمل من اجل شعبهم وللحفاظ على هويتهم ولعل احد اقدم مؤسساتنا القومية كان الاتحاد الاشوري الامريكي (الفدريشن) الذي تاسس بعد مذابح سميل كرد فعل لما حدث في الوطن ومن اجل نصرة شعبنا في الوطن الام.
خلال النصف الثاني من القرن المنصرم وتحديدا بعد عقد السبعينيات سعى المهاجرون الى تطوير مؤسساتهم لتلم الانسان والمجتمع الاشوري وتحافظ عليه من الانصهار ولكي تدمجه في النشاط القومي من اجل شعبه.
ولكن وقائع الامور تقول غير ذلك حيث الفشل شبه التام لهذه المؤسسات المهجرية من تحقيق الاهداف التي انبثقت من اجلها والمهام التي التزمتها.. ويعود ذلك لاسباب عديدة لعل اهمها ان المؤسسات لم تواكب التطوير في ذهنية الانسان الاشوري المهجري، فقد بقت تسير بذهنية المواطن المهاجر لتوه من بلده، والذي يريد ان يصنع في المهجر الواقع الذي هاجر منه، كرد فعل عاطفي للغربة وتأثيراتها، وهنا اتسع البون بين هذه

المؤسسات وابناء المهاجرين في اسلوب العمل والياته، ولذا فاننا نشاهد دائما ان هذه المؤسسات تدار من قبل المهاجرين وليس من قبل ابناءهم واحفادهم.. حتى ان مؤسسة اشورية امريكية عمرها اكثر من سبعين عاما لا تزال تدار من قبل من هاجر بالامس القريب وليس من قبل الاشوري الامريكي المولد لان الامريكي المولد قد تركها لانها لم تعد تلائم تطلعاته او تلائم فهمه للحياة.

ومع تصاعد الفعل السياسي ومؤسساته في الوطن وانتقالها الى الممارسة العلنية في العراق تحديدا ما بعد 1991 فقد تعرضت هذه المؤسسات وفعاليتها وفاعليتها الى المزيد من اسباب الاخفاق عندما تعرضت للاستغلال من قبل بعض المؤسسات التي لها قاعدة في الاوطان، حيث تم استغلال عواطف مديري وناشطي مؤسساتنا المهجرية وتعاطفهم الفطري مع قضايا شعبهم اسوأ استغلال من اجل المنافع الحزبية والسياسية الانية غير ابهين بنتائج ذلك على اداء هذه المؤسسات ودورها الاكثر اهمية والمتمثل في التعامل مع المهجر وواقعه واحتياجاته ومشاكله..
وتم التمادي في هذا الاستغلال غير السليم للمؤسسات المهجرية عندما انطلق سباق مريض لتاسيس المؤسسات التي تعود كل منها الى مؤسسة ما في الوطن او في المهجر كاداة فعالة لكسب الاموال اكثر منها اداة لتفعيل الوعي السياسي والثقافي لدى ابناء شعبنا المهجري واجيالهم المولودة هناك..
المهجر بما يتصف به نظامه وتكوينه وبيئته من فرصة لتجاوز الاختلافات والحدود التي عشناها او فرضت علينا في اوطاننا من حدود سياسية او فواصل مناطقية او مذهبية او لهجوية وغيرها لم يتم توظيفه لكسر هذه الحواجز بل، وفي العديد من الاحيان، تم نقلها الى المهجر واقامتها بين ابناء الجاليات الاشورية في دول الاغتراب، حيث هناك المؤسسات التي تقتصر قواعدها او انشطتها او اهدافها على اشوريي هذه الدولة من دول الموطن الام دون غيرها، او على هذه العشيرة من العشائر الاشورية دون غيرها، او على ابناء هذه الكنيسة او متحدثي هذه اللهجة دون غيرها.. وقد يكون هذا الامر رسميا في اسم ونظام المؤسسة او قد يكون، في معظم الاحيان، ممارسة عملية تحت يافطات اسماء قومية جامعة.
وتم توظيف هذه المؤسسات وارتهانها واستغلالها ليس لتوريد الاموال فحسب بل توظيفها اداة في الصراع والتناحر السياسي والحزبي الذي نقله البعض منا ببراعة واصرار الى الساحة المهجرية ومؤسساتها القديمة منها والحديثة وتمت العودة الى كل ما يحارب به الخصم وينمي من التأييد وبكل الوسائل الرخيصة فشاهدنا استغلال اختلاف انتماءنا لاوطان متعددة في الشرق واستغلال انتماءاتنا العشائرية المختلفة واستغلال انتماءتنا المذهبية والكنسية المختلفة لاجل تقوية انصار طرف ما ضد الطرف الاخر في تحارب مقيت ومدمر لوحدة المجتمع لاجل المصالح الانية والحزبية..
وبدلا من تلوين العمل السياسي الذي هو حق بكل ما يساعد على تنمية الاحاسيس الانسانية ويعمل على تنامي روح الاحساس بالمسؤولية القومية والانسانية ويعمل على المحافظة على الانسان الاشوري كذخيرة وكهدف سامي، وجدنا وبفعل انتقال الخطاب الديماغوجي من الوطن الى المهجر تقبل الكثيرين لشعارات وممارسات سياسية واعلامية ادعوا انهم هاجروا بسبب شيوعها في الوطن.
وهكذا ازدادت وتعمقت الهوة بين مؤسسات المهجر وبين اجيالنا المهجرية الناشئة وبلغت حد القطيعة شبه المطلقة.

ولعل المفارقة الاخرى التي نحسها من هجرة مؤسساتنا انها تشجع بطريقة لا شعورية الهجرة عندما تهاجر هي الاحرى وخصوصا عندما يكون ثقلها في المهجر وليس في الوطن.

كما ان احدى النتائج المترتبة على الهجرة هو هذا الانقلاب في القدرات الاقتصادية، فبعد ان كان المهاجر فقيرا ويطلب المساعدة من الوطن او جلب راسماله من الوطن، صار هو صاحب الامكانيات المالية وخصوصا بعد انقلاب الموازين وسقوط عملات البلدان الاصلية وخصوصا بعد الحروب المدمرة التي دخلها العراق، ومن نتائج ذلك ان الهجرة بات ينظر اليها على انها الدواء لكل العلل، السياسية منها والاقتصادية والامنية والاجتماعية، ولم تعد تنفع شعارات العمل القومي وتضحيات المضحين في الوطن في اقناع ابناء الامة للبقاء في الوطن.. بات عموم المجتمع ينظر الى الهجرة على انها عملية انقاذ واسعة من الظلم والاظطهاد والحروب المتتالية والحصارات العديدة والفاقة والحاجة المتزايدة فصار الطوفان في التسعينيات، وفتحت ابواب الهجرة الى بلدان عديدة في اقاصي شمال العالم وجنوبه، في شرقه وغربه..

ان النتيجة والتحصيل النهائي لذلك هو ما نشهده اليوم في واقعنا القومي من حيث اننا شعب مهجري بما يعنيه هذا المصطلح من معان ومدلولات اهمها:
- ان اعدادنا في المهجر هي اكثر من اعدادنا في الوطن.. ففي اكثر التخمينات تفاؤلا لا تتجاوز اعداد شعبنا حاليا في العراق الـ 400 الف اشوري، ناهيك عن ان معدلات النمو السكاني له في الوطن هي بالسالب، اي ان هذا العدد هو في طور التناقص عاما بعد اخر وجيلا بعد اخر. ونزيف الهجرة هو احد اهم اسباب هذا الانحدار في معدلات النمو السكاني لشعبنا في العراق اضافة الى عوامل ثقافية واقتصادية واجتماعية اخرى..
- ان الرساميل الاقتصادية لشعبنا في المهجر هو الاخر اكبر منه في الوطن.
- ان مؤسساتنا المهجرية اكثر منها من مؤسساتنا الوطنية واكثر قدرة مالية منها. وحتى للمؤسسات الكنسية التي بقيت مرجعياتها في الوطن فان ابرشياتها المهجرية تمتلك من القدرة المالية اكثر من المؤسسة الأم في الوطن بما يمنحها دورا اكبر في قرارات ونشاطات المؤسسة الأم يفوق رتبتها وصلاحياتها.
- ان سوق الاصدار الثقافي والانتاج الفني في المهجر اكثر منه في الوطن.

بالتاكيد فان لحقيقة كوننا شعب مهجري ثمارا وعناصر قوة اذا ما اجيد توظيفها واستثمارها فانها ستعود بالدعم لقضية شعبنا في الوطن سواء من حيث توظيف الرساميل الاقتصادية في مشاريع استثمار وتنمية في الوطن الأم على غرار ما تم القيام به في سوريا من قبل جاليتنا المهاجرة، او من حيث التوظيف السياسي للجاليات ومؤسساتها في خلق شبكة من الاصدقاء ومناصري قضية شعبنا وصولا الى بناء لوبي مؤثر في هذا الاتجاه.
الا انه من المؤسف ان ذلك لم يتحقق الى الان بل وعلى العكس منه فان ما تحقق هو العكس تماما عندما بات المهجر وكسب عواطفه وتعاطفه وصولا الى توريد امواله، كما سبقت الاشارة، يتحكم بالاجندة والخطاب السياسي للعديد من التنظيمات والفعاليات السياسية الاشورية في الوطن حتى يمكن القول انها باتت تعمل لارضاء الجاليات الاشورية في اميركا تحديدا، حيث الدولار، اكثر من العمل لتحقيق المستقبل القومي والوطني لاجيالنا في الوطن والعمل على منحها الثقة والطمانينة.
ان المشهد السياسي والاعلامي لشعبنا المهجري هو ضوضاء وضجيج من الاقلية المهيمنة على مؤسساته والتي يقوم خطابها ومفرداته على الاحقاد القومية وتاجيج العداوات بين شعبنا والشعوب التي يعيش معها في وطنه الأم، وتحديدا مع الشعب الكردي الذي يتقاسم شعبنا معه الجغرافيا.
يقوم هذا الخطاب على اشباع نزوات المشاركين في الترويج له والذين قرروا البقاء رهائن لنوعية من العلاقات التي تحكمت في علاقات الشعوب في عموم منطقة الشرق الاوسط في قرنيه السابقين ولم تكن محصورة بعلاقات الشعبين الاشوري والكردي فقط.
لقد خضعت هذه العلاقات بين شعوب المنطقة الى عاملين اساسيين تحكما بهما وهما عامل الاكثرية والاقلية وعامل الهوية الدينية، وفي العديد من الاحيان عامل الانتماء المذهبي ضمن الدين الواحد.
والعلاقة الاشوررية الكردية لم تكن استثناء بل حالة عامة خضعت لهذين العاملين مثلما خضعت العلاقات الكردية العربية، او التركية الارمنية، او التركية الفارسية وغيرها.
التاريخ لا يمكن تغييره ولكن لا يمكن البقاء رهينة له اذا ما اردنا التوجه للمستقبل الذي لا يمكن بناءه الا بعلاقات الشراكة والاحترام المتبادل بين الشعوب التي تتقاسم الارض والحياة والمستقبل.
ان التزام وترويج خطاب قومي يعتمد الاحقاد والكراهية وتخديش الذاكرة عوض معالجتها هي اجهاض لاي مستقبل لاجيالنا في الوطن.
لقد ارتهن المهجر الاشوري من خلال الاقلية المهيمنة على مؤسساته واعلامه قضية شعبنا في الوطن وشراكته الوطنية.. وخضعت لهذا الارتهان طوعا وبارادة وشراكة كاملة تنظيمات سياسية فاعلة في الوطن وهذا ما يزيد من مخاطر هذا الخطاب ويفرض معالجته عاجلا وليس اجلا.
وباتت عملية تبادل الادوار وتكاملها بين هذه التنظيمات في الوطن وشركاءها في المهجر عملية تشوه الحقائق وتهدر الفرص وتضيع الامال في مشهد من الفوضى السياسية والاعلامية التي لا تخلو من التناقضات في مواقف كثيرة.
فضمن تشويه الامور والحقائق وتضليل الجاليات المهجرية لتسويق الذات ابطالا ومتحكمين بالقرار والارادة السياسية في الوطن يتم التجيير الحزبي لمكاسب وثمار عملية التغيير في العراق والتي ابتدات مع اقليم كردستان العراق عام 1991.

عملية التجيير الحزبي لهذه المكتسبات لها اكثر من هدف ينطلي معظمها على المهجر الذي تحركه الذاكرة التاريخية من جهة والعاطفة القومية من جهة اخرى.
فمن ناحية تستهدف الى تصوير هذه المكتسبات على انها انتزعت انتزاعا من انياب "الذئب" وبذلك تخدم هدفا مزدوجا فمن ناحية ان من قام بانتزاعها هو بطل قومي ومن ناحية اخرى فانها تخدم محاولات ترسيخ صورة الجار على انه العدو التاريخي للامة.
يضاف الى ان عملية الانتزاع تتطلب المزيد من الدعم المالي والمعنوي الذي على المهجر تقديمه اتاوة.
وكلما دعت الحاجة فانه تتم زيادة هذه الاتاوة، المالية والاعلامية والسياسية، من جهة واخراس صوت العقل والحكمة من جهة اخرى مع كل انتكاسة تصيب التنظيم الشريك للحملة في الوطن ومع كل انكشاف للحجم الحقيقي له فيتم التصعيد السياسي والاعلامي بشكل حملات احتجاج ومظاهرات حزبية ويتم توظيف شبكة العلاقات العامة التي تاسست نتيجة المشاركة السياسية للتنظيم ضمن الحكومة والتحالفات السياسية التي يتظلم منها اليوم!! ويتم توظيف دماء الشهداء فتلك اقصر الطرق لكسب عاطفة الانسان الاشوري رغم ادراك القائمين عليها بعدم جدواها كونها قائمة على ادعاءات لا حقائق، ولكن لا ضير بها في سوق الاعلام الاشوري المهجري.

وفي فترة من الفترات، ونتيجة التناغم والشراكة بين القيمين على مؤسساتنا المهجرية وبين الاوصياء الجدد على شعبنا في الوطن، او الذين ادعوا ومنحوا لانفسهم حق الوصاية، كان المهجر او غالبيته يصدق ان اي اشوري لا يتحرك في العراق الا بأمر من الاوصياء الجدد.. ولم يتكلف المهجر مشقة التساؤل: ولكن اين هي احهزة الدولة؟ وهل نحن نناضل من اجل ان يكون شعبنا عبدا لحزب؟ او عاريا من قانون يستره امام محن الزمن؟
المهجر كان الطرف الامن الذي التجأنا اليه هربا من الظلم والاضطهاد (الديني، القومي، السياسي) ولكننا كجالية مهجرية وافراد واحزاب مارسناها بحق بعضنا البعض وبلا تردد او حياء وبلا تساؤل عن احقية ما ندعيه من تعرضنا للظلم، ونحن نمارسه بحق اقرب الناس الينا الا وهم من ابناء شعبنا.

ان هذا المشهد السياسي والاعلامي يفرض نفسه بسبب ضجيجه من جهة وبسبب مخاطبته العواطف والذاكرة بما يجعله وسيلة سهلة لكسب المتعاطفين من جهة اخرى على الاحزاب المهجرية التي نشات في المهجر دون ان يكون لها جذور في الوطن مثلما تتبناه التنظيمات المهجرية للعديد من التنظيمات الموجودة في الوطن.

ففي المهجر وكنتيجة طبيعية لغياب الديمقراطيات في اوطاننا الاصلية (العراق، سوريا، ايران ، تركيا) تأسست منظمات سياسية للمطالبة بحقوق شعبنا في الوطن.. وهو رد فعل ووعي لها بما يحيق بشعبنا من الغبن في وطنه، وهي رد فعل طبيعي لتحميل هذا الغبن السبب في الهجرة..
ومن الطبيعي ان تكون هذه الاحزاب عابرة للحدود فقد ركزت على العامل القومي واهملت الحدود في برامجها في عملية محاكاة للاحزاب العربية والتي كانت اغلبها اداة في يد انظمة معينة تسيرها بحسب رغبات السلطات في بلدانها.. اي ان احزابنا المهجرية اخذت التجربة العربية الفاشلة في اقامة احزاب عابرة للحدود وطبقتها في بيئة غير بيئتها وبامكانيات لا تتوفر لها بما يعنيه ذلك من حتمية الفشل في تقديم اي انتاج.
في المهجر تجلت فضيحة احزابنا السياسية..
فاغلبها لا يمتلك اية معلومات قانونية وسياسية وادارية وجغرافية وحتى ديموغرافية..
وتجربة الحقوق السياسية لشعبنا في العراق كانت خير شاهد على ذلك.
فاغلب هذه الاحزاب ما زال لم يفقه الفرق بين حق التمثيل وحق الترشيح..
مثلما لا يدرك الخريطة السياسية للاحزاب الكردستانية والوطنية العراقية ومعنى التحالفات السياسية ووجبها مع هذه الاحزاب.
كما انها لا تمتلك دراية بحدودها الدنيا، لكي لا نقول التفصيلية، عن الحجم والتوزيع الديمغرافي لشعبنا في العراق..
ولكنها تمنح لنفسها حق المشاركة بل والوصاية على العمل السياسي القومي في الوطن ولا تتردد في تخوين المشاركين في هذا العمل، احزابا وافرادا، بحسب معاييرها وشعاراتها هي والتي كما اسلفنا تجهل في معظم الاحيان لحقائق ومعطيات الواقع السياسي والقومي والوطني.

ان من نتائج ما سبق ايراده بشان المؤسسات المهجرية وفشلها واداء الاحزاب الاشورية ونقلها لصراعاتها وتناحراتها الى المهجر والمشهد الاعلامي والسياسي القائم على العاطفة القومية من جهة والحقد على المحيط والاساءة اليه من جهة اخرى والتهليل لبطولات ليست قائمة الا في مخيلات مروجيها فشلنا في امتلاك بنية تحتية مؤسساتية ترفد العمل القومي في الوطن، فلا مراكز بحوث ودراسات لنا، ولا شبكة حقيقية من العلاقات الدولية المؤثرة لنا، ولا مراكز اعلامية تخاطب شعبنا وتوعيه بالمخاطر الحقيقية لا الوهمية التي تواجهه.
كل ما خرجنا به في المهجر الى الان هو احزاب ومؤسسات مهلهلة لا قواعد حقيقية لها ولا مواقف مسؤولة لها غير المواقف المتشنجة لاحدها ضد الاخر وحروب استنزاف للطاقات والجهد والزمن.

ان المهجر لكي يتقدم ويأخذ دوره في العمل السياسي في الوطن يجب ان يرتقى بمؤسساته وباسلوب عمله وببرامجه لكي يواكب ما هو موجود في الغرب، وان يؤمن ويستوعب المنظومة الفكرية له بمعنى ان يؤيد كل التطلعات الانسانية والتقدمية والتي تقدس الانسان وتعتبره اسمى من كل خلق الله والتي تقدس البيئة وتعتبرها مكملا للانسان وتقدس الحريات وتعتبرها البيئة الملائمة لولادة الانسان الحر المستقيم وتعمل من اجل ان يكون القانون فوق الكل لان اقامة دولة القانون تكون البيئة الصالحة لممارسة الحقوق .

الهجرة داخل الوطن يمكن استيعابها والتعامل معها الى حد كبير، فالاحياء الاشورية في المدن العراقية محاولة وشاهد على ذلك، ولكن الهجرة والاغتراب في دول الشتات والمنافي هي غير ذلك..
المهجر يمثل تحديا كبيرا لاجيالنا وخطرا حقيقيا عليها..
في الوطن كانت وما زالت الخصوصية القومية والدينية والثقافية لنا والمختلفة مع المحيط عامل مناعة يحمينا من الانصهار.. بل وان سياسات التعريب والتمييز والاضطهاد القومي والديني اولدت وما زالت تولد رد فعل طبيعي بين عموم ابناء شعبنا للتشبث بهويته وخصوصيته.
كما ان النظرة التي ينظر بها شعبنا الى محيطه في الوطن ومن انه اكثر تمدنا وحضارية من محيطه هي الاخرى كانت وما زالت عامل حصانة اضافية من تبني ثقافة مختلفة عن الثقافة ونمط العيش الموروث لشعبنا في الوطن.

الا ان هذه المحصنات تسقط عن شعبنا وجالياته في المهجر حيث النظام الحياتي وتفاصيله مختلفة عن الوطن، وحيث يسقط عامل الاختلاف الديني، وحيث تفرض الدورة الاقتصادية على الجميع قسوتها والتزاماتها، وحيث يفرض النظام التربوي والتعليمي نفسه على لغة وثقافة وعلاقات الابناء.
ومن ناحية اخرى فان النظرة التي يمتلكها السواد الاعظم من المهاجرين تجاه مجتمعات المهجر المحيط بهم تجعلهم يتوجهون نحو الاقتداء وتبني ثقافات وعادات المجتمع الجديد بسرعة لا تخلو من مخاطر حقيقية على الموروث الثقافي والاجتماعي للمهاجرين، وبضمنهم جيل المهاجرين انفسهم.
ان السعي نحو التكامل مع المجتمع الجديد يتحول وبفضل عوامل مختلفة بينها ذاتية من قبيل ضعف الحصانة الذاتية وفشل المؤسسات وغيرها وبينها موضوعية متعلقة بالتركيبة الاقتصادية والاجتماعية للمحيط ومنظمة قوانينها يتحول الى انصهار نشعره مع اول اجيالنا الناشئة او المولودة في المهجر.
ان افات المهجر كثيرة وعديدة، وقد بحثت مرارا وتكرار، ولعل الخطر الاساسي هو في الانصهار المتوقع لاجيالنا القادمة وخصوصا لو لم يتم ربطهم بالوطن بصورة صحيحة وعملية وتمنح الفائدة لكل الاطراف، فلا نعتقد ان ربطهم بالخطاب العاطفي المشحون بنكهة العداء للجوار سيفيد في جذبهم للوطن، بل خطاب المصالح والارتباط والهوية الانسانية الراقية والرفاهية والامن، هي الاشياء التي تربط الانسان بوطنه، الذي تركه اباءه .

ليس بخاف على احد انه اذا كان الوطن لا يتشكل حسب رغبات شعبنا فالمهجر حتما لن يكون كذلك..
فالثقافة والاعلام والمصالح الاقتصادية كلها امور تتقدم على ما نمتلكه في الوطن من ناحية تاثيراتها على الانسان، وعليه فالتحديات التي تواجه الانسان المهاجر كبيرة ومخاطرها حقيقية لجهة الانصهار وخصوصا الاجيال القادمة بسبب كثرة عوامل ارتباطها بالاوطان والمجتمعات الجديدة، وضعف تأثير اولياء الامور على الابناء بفعل فارق التعليم بين الطرفين وبفعل اللغة التي يجيدها الابناء اكثر من اولياء الامور وثقافة المجتمع التي يستوعبها الجيل الجديد بسرعة ويندمج فيها اكثر من اولياء الامور وبفعل انتفاء العامل الديني المختلف الذي قد نجده لدى اليهود والمسلمين في دول المهجر وغيرها..

ومن النتائج السلبية للمهجر وتاثيراته على المجتمع وابتداء من لبنته الاولى وهي العائلة انه نتيجة ما سبق ايراده من تاقلم الاجيال الوليدة والنائشة في المهجر مع المجتمع في مقابل الهوة الكبيرة التي للمهاجرين مع هذا المجتمع من حيث الثقافة والذهنية والقيم وغيرها التي لا تستطيع الساعات القليلة للطيران من دول الوطن الأم الى دول المهجر ان تقلصها، كونها هوة ما لا يقل عن قرنين من الزمان بين الشرق والغرب، يؤدي الى تصادم وفجوة ثقافية واجتماعية داخل العائلة ذاتها وصولا الى المجتمع والجالية كمجموع.

واليوم على المهجر المثخن والمطعون ان يفكر ويسال ويناقش:
ما الذي سيقدمه لشعبه في الوطن؟ الوطن محتاج لزيارة المهجري، لاستثماره، لنشره مبادئ الديمقراطية والتسامح والقدرة على التكيف مع المتغيرات، والقدرة للخروج من الاوهام والعيش في رحاب الواقع انطلاقا للمستقبل..
المهجر بحاجة الى مؤسسات ثقافية اجتماعية عصرية تساعد الفرد منه ليندمج في مجتمعه دون ان يذوب فيه..
مؤسسات تخلق تواصلا له مع الوطن من خلال زيارات شبابية واستثمارات صناعية وتجارية وسياحية..
المهجر لم يعد ضرورة للسياسي في الوطن.. بل المهجري هو ضرورة للوطن..
المهجر بحاجة الى تنظيم عالمي يهتم بشؤون المهجري ويخلق التواصل بين ابناء المهجر ايضا وينمي الاحساس بالمشترك القومي في بيئة الغرب الانسانية..
ان تجربة الاتحاد الاشوري العالمي تعتبر تجربة جيدة لو تم تطويرها ومنحها الدفع اللازم وتطويرها لتلائم متطلبات العصر وظروف المهجر الاشوري ولكي تكون عضدا وسندا للانسان الاشوري في كل مكان وزمان.

ان الحزب يؤكد في موضوعة التهجير والهجرة الاشورية وواقع ومستقبل المهجر الاشوري على:
1- ان الهجرة الاشورية من دول الوطن الام في العراق وسوريا وتركيا وايران ليست مجرد قضية ومشكلة قومية اشورية بقدر ما هي مشكلة وطنية لهذه الدول التي اذا ما فرغت، لا سمح الله، من ابناءها الاشوريين تكون قد فقدت احد مكونات نسيجها الوطني بل واقدم هذه المكونات تجذرا فيها.
ان هذه الدول والشعوب مع استمرار نزيف الهجرة تخسر مكونا وعنصرا حضاريا من عناصرها وبما يجعلها مشوهة التركيب والهيئة.
2- ان الاسباب الحقيقة لتهجير وهجرة الشعب الاشوري الى دول الاغتراب هي اسباب سياسية في جوهرها وان كانت تبدو في العديد من الاحيان على انها بدوافع اقتصادية او لاسباب امنية. وعليه فان الحزب يرى ان التعامل مه الهجرة ومعالجتها يتم عبر حلول سياسية تمنح للانسان والشعب الاشوري الثقة بوجوده ومستقبله في الوطن بالتكافؤ والمساواة مع بقية شركاءه في الوطن والمواطنة.
ان تجسيد الحقوق السياسية للشعب الاشوري في العراق بصيغة منطقة ادارة ذاتية في سهل نينوى ترتبط باقليم كردستان العراق وتضمن الاتصال والتواصل بين ابناء شعبنا في مختلف المدن والقصبات والقرى التي يعيش فيها هو نقطة البداية في معالجة حقيقية لظاهرة الهجرة.
3- ان المهاجرين والمهجرين العراقيين من العراق، وبينهم الاشوريون، منذ تاسيسه كدولة حديثة بعد الحرب العالمية الاولى يمتلكون حق العودة اليه والاستقرار فيه والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة فيه.
4- اهمية قيام الدولة العراقية والحكومتين المركزية والاقليمية بتقديم التسهيلات القانونية لكافة المهاجرين والمهجرين من العراقيين، وبينهم الاشوريين، للعودة والاستقرار والتمتع بكل حقوق المواطنة.
5- اهمية تقديم الامتيازات، وبينها الاولوية والتفضيل، للاشوريين المهاجرين في برامج الاستثمار والتنمية في القرى والقصبات التي هجروا منها من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة.
6- اهمية اعادة المؤسسات الاشورية المهجرية الى الاهتمام باولوياتها فيما يخص الجاليات المهجرية واحتفاظها بخصوصياتها وعناصر هويتها القومية والثقافية والاجتماعية وحماية اجيالها من الانصهار.
7- اهمية تحرير المؤسسات والجاليات المهجرية من الصراعات السياسية والحزبية المنقولة اليها من الوطن، وتحريرها من الصبغات والتخندقات المناطقية والمذهبية والعشائرية.
8- امتلاك مراكز بحوث علمية لاعداد الدراسات ذات العلاقة والارتباط بشعبنا وقضيته ووضعها في متناول التنظيمات والقوى السياسية الاشورية.
9- تاسيس شبكة علاقات عامة تمثل نواة لوبي اشوري في دول المهجر لخدمة شعبنا وقضيته القومية والوطنية.

10- تحرير المشهد والخطاب السياسي والاعلامي الاشوري في المهجر من الاحقاد والكراهيات والعداءات القومية وتحرير الانسان والمجتمع من الارتهان لهذه الاحقاد والتوجه بروحية ايجابية نحو تعزيز شراكة وطنية وسياسية وانسانية مع الشعوب والقوميات التي نعيش معها في دول الوطن الام.
11- اعداد وتنفيذ برامج زيارات وتبادل بين الوطن والمهجر وبخاصة للشبيبة.
12- تشجيع رؤوس الاموال المهجرية للاستثمار في الوطن وبخاصة في المناطق ذات الخصوصية والوجود الاشوري الديموغرافي الكبير.
13- دعم جهود الاتحاد الاشوري العالمي في تاطير وتفعيل العمل السياسي الاشوري المهجري.

خامسا: المؤسسات القومية
العمل المؤسساتي بين المهام القومية والولاءات الحزبية

منذ بدء استقرار المجتمع الاشوري في المدن العراقية بادر الى تاسيس المؤسسات والمراكز والاندية الاجتماعية منها والرياضية وغيرها، حتى يمكن القول ان المؤسسات الاشورية كانت من بين اوائل المؤسسات المماثلة لها في العراق الحديث، ويعود ذلك بالدرجة الاساسية الى طبيعة الانفتاح الاجتماعي التي يتسم بها المجتمع الاشوري والتي هي نتاج تكوينه الثقافي والديني، كما ان وجود الكنسية وفاعليتها في المجتمع الاشوري وتهيكلها بشكل مؤوسسة فاعلة، وبخاصة الكنيسة الكلدانية، قد اثمر مؤسسات فرعية تابعة للمؤسة الكنسية الأم وتعني بامور محددة مثل النشاط الانساني، او تتوجه الى فئات عمرية بين ابناء الكنيسة مثل الشبيبة وغيرها.
صحيح ان هذه المؤسسات لم ترتق الى ما يمكن توصيفه على انه مؤسسات المجتمع المدني بمفهومها ودورها المعاصر، الا انها بقيت ورغم ذلك مؤسسات ناشطة في مجالها مثلما كانت نواة لمؤسسات قومية لاحقة اكثر تاثيرا وفاعلية واهتماما بالشان القومي الثقافي والسياسي.

الجيل الاول من المؤسسات كان اجتماعيا ورياضيا بالدرجة الاولى..
المؤسسات الاجتماعية منها هدفت الى خلق اجواء من اللقاءات بين العوائل الساكنة في محيط المؤسسة بهدف تعزيز الاواصر من خلال اللقاءات اليومية هذه او من خلال الفعاليات والانشطة الدورية والموسمية من حفلات واحتفالات بمناسبات الاعياد وتذكارات القديسين الى سفرات عائلية وغيرها..
اما الاندية والمؤسسات الرياضية، وتحديدا النادي الاثوري الرياضي، فانه ورغم تخصصه بالانشطة الرياضية وفرقها، الا انه قدم خدمة قومية كبرى للشعب الاشوري عندما اصبح السفير الاشوري الى الشارع والمجتمع العراقي في مختلف المدن والمناطق.
لقد قامت الدولة العراقية الحديثة على نهج تغييب المكونات العراقية من القوميات غير العربية والاديان غير المسلمة من معرفة واطلاع الانسان العراقي.. فلا مناهج التربية والتعليم ولا مناهج التربية الوطنية ولا برامج الاعلام المسموع والمرئي والمقروء تضمنت تعريفا بهذه المكونات حتى بات الانسان العراقي يحصل على اعلى درجات التعليم الجامعي والاكاديمي او يرتقي اعلى سلم التدرج الوظيفي ولكنه يجهل ان بين شعبه العراقي قوميات غير عربية واديان غير مسلمة ما لم يطلع او يتعرف عليهم بحكم جغرافيا سكنه او محيط نشاطه الحياتي.
انه تغييب متعمد وبقرار سياسي يعكس الذهنية العروبية والاسلاموية في التعامل مع الاخر.
من ها كانت الانشطة التي قامت بها والنجاحات التي احرزتها المؤسسات الرياضية الاشورية اختراقا وكسرا لهذا التغييب وتعريف للشعب العراقي وشعوب دول الجوار ان هناك في العراق شعبا اشوريا حيا.
كما كانت مؤسسات التف حول انشطتها، وليس بالضرورة عضويتها، عموم اشوريي العراق بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية والمناطقية والعشائرية عندما شعروا بوحدة الانتماء الذي يجمعهم مع المشاركين في هذه الانشطة والفرق الرياضية ونجاحاتها والافتخار بها على انها نجاحات للشعب الاشوري.
قد يكون دافع الالتفاف والشعور بوحدة الانتماء دينيا مسيحيا ولكنه من حيث النتيجة والتاثير كان تعبيرا عن وحدة الهوية وخصوصيتها.
مثلما كان شعورا برد الاعتبار عن الغبن والتغييب الذي عاناه ابناء الشعب الاشوري في المستور الرسمي والمؤسساتي.
من ناحية اخرى فان هذه المؤسسات وانشطتها كانت عامل تواصل، رغم محدوديته، بين الشعب الاشوري في العراق ودول الجوار.

ومع توسع المجتمع الاشوري في المدن، وبخاصة بغداد، من خلال المهاجرين الوافدين من الريف الاشوري تكاثرت هذه المؤسسات التي تاطر معظمها باطار العشيرة او القرية او القصبة التي ينتمي اليها معظم اعضاء المؤسسة، وهذه كانت محاولة لخلق وادامة اجواء القرية واواصر ابناءها وتافهم وشعورهم الانتماء الى عائلة كبيرة في المدينة الكبرى التي حرمتهم من اجواء القرية.

لقد شهدت نهاية عقد الستينيات وبداية عقد السبعينيات في العراق توسعا ملحوظا في المؤسسات القومية الاشورية من حيث التوسع الافقي منه والعمودي.
فقد حصل توسع ملحوظ في مساحة ومواقع تاسيس واطلاق هذه المؤسسات فلم تعد تنحصر بالعاصمة بغداد او كركوك بل توسع ليشمل المدن الاخرى مثل البصرة والسليمانية والموصل ودهوك وصولا الى القصبات والمدن الصغيرة.
مثلما حصل توسع ملحوظ في حقول اهتمامات وانشطة واختصاصات هذه المؤسسات التي لم تعد اجتماعية ترفيهية او رياضية فحسب بل تطورت الى مؤسسات قومية ثقافية وادبية وفنية وغيرها، كما توسعت في هذ الاكار الفئات النوعية المؤسسة او الناشطة في هذه المؤسسات لتشمل تحديدا الطلبة الجامعيين والشبيبة الكنسية.

اسباب هذا التوسع متعددة وياتي في المقدمة منها:
التطور النوعي في المجتمع الاشوري من حيث توسع اعداد المتعلمين والمثقفين والاكاديميين من خريجي الجامعات والمعاهد فيه بعد الجيل الاول للمهاجرين الى المدن. ومن البديهي ان تكون اهتمامات هذا الجيل الجديد متطورة نوعيا عن اهتمامات جيلهم السابق المتقولبة باهتمامات العائلة والعشيرة الاجتماعية.
طبيعة الاحداث السياسية القومية منها والوطنية في هذه المرحلة ساعدت على هذا التوسع والتطور، فعلى سبيل المثال كان لاقرار الحقوق الثقافية في نيسان 1972 دورا محوريا وكبيرا في تاسيس المؤسسات الادبية والفنية والثقافية مثل اتحاد الادباء والكتاب والجمعيات الثقافية والفنية وغيرها، مثلما كان هذا الاقرار سببا لتاسيس العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية الاختصاصية المعنية بالشان الثقافي والفني واللغوي لشعبنا، مثل مجمع اللغة السريانية، والقسم السرياني في الاذاعة العراقية وغيرها التي، ورغم اهميتها الا انها بقيت رهينة للنظام وتكتيكاته السياسية تجاه القوميات الصغيرة.
كما ان عودة الشخصيات والرموز القومية للشعب الاشوري الى مركز الاحداث في العراق ساهم في توسيع هذه النشاطات كما ونوعا.. فعودة البطريرك مار ايشاي شمعون الى العراق كان له دورا في اعادة تفعيل الكنيسة واطلاق انشطتها وتحديدا لجان الشبيبة الكنسية، كما كانت عودة المرحوم مالك ياقو مالك اسماعيل والوفد المرافق له من ناشطي الاتحاد الاشوري العالمي والمهجر القومي دافعا لتطوير اهتمامات المؤسسات الاشورية وتحديدا نشاطات الطلبة الجامعيين.

إلا ان هذا التوسع الكمي والتطور النوعي في المؤسسات الاشورية الرسمية منها والقومية لم يستمر طويلا عندما صعد النظام البعثفاشي من سياسات طمس الهوية تجاه القوميات العراقية والتي كان من بين ادواتها وتطبيقاتها تحجيم المؤسسات القومية الثقافية والغاء دورها وفاعليتها ووضع اليد عليها.
النادي الثقافي الاثوري تم تجميد نشاطاته ووضع هيئته الادارية رهن الاعتقال وتم فرض هيئة ادارية من قبل النظام كمرحلة اولى ليتم لاحقا تحويله الى نادي اجتماعي عائلي لا شان او نشاط قومي او ثقافي له.
نشاطات الطلبة الجامعيين الاشوريين تم تحجيمها لتقتصر على سفرات وامسيات ينظمها الطلبة بينهم دون وجود اطار مؤسساتي لها.
لجان الشبيبة الكنسية تم تجميد نشاطاتها والغاءها او تحديدها.
المؤسسات الرسمية ايضا لم تسلم من ذلك.
مجمع اللغة السريانية تم تقليصه ليكون هيئة.
القسم السرياني في الاذاعة تم توظيفه ليكون منبر ترويج وتسويق للنظام وسياساته حيث اهتم القسم السرياني بكل سيئ الا باشان القومي والثقافي الاشوري.

وبذلك دخل شعبنا في العراق عقد الثمانينيات وهو لا يمتلك من المؤسسات القومية سوى مؤسسات اجتماعية ليس في اهدافها او نشاطاتها ما له دور او تاثير في الفعل القومي.
وبالتاكيد فان ظروف الحرب العراقية الايرانية وما التهمته ماكنتها من دماء وجهود ووقت واهتمامات ساهمت ايضا في تقليص فرص تفعيل النشاط المؤسساتي القومي.

ومع بداية عقد التسعينيات بما حمته بداياته من وقائع سياسية على العراق والتي كانت اهمها اعلان اقليم كردستان العراق منطقة امنة ومتحررة من سلطة النظام وادارته واجهزته، وما نتج عن ذلك من انطلاقة لعملية

بناء سياسية وتشريعية ومؤسساتية وحياتية تختلف من حيث الاساس والتوجه عن عقود الهيمنة والاستبداد الدكتاتوري وسياساته العنصرية نحو القوميات غير العربية، فقد كان للعمل المؤسساتي غير الحكومي ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني فرصته في الانطلاق دون قيود من النظام واجهزته.

في اقليم كردستان العراق لا بد من التمييز بين ثلاثة صنوف من المؤسسات القومية او المتخصصة بالامور او الشؤون ذات العلاقة بالشان القومي.. والتصنيف هو من حيث عائدية وتبعية المؤسسات وكما يلي:

الصنف الاول: المؤسسات القومية غير الحكومية وغير المرتبطة رسميا وقانونيا بالاحزاب السياسية
الصنف الثاني: المنظمات الجماهيرية الحزبية.
الصنف الثالث: المؤسسات الرسمية الحكومية المهتمة بالشان والخصوصية القومية.

اولا: المؤسسات القومية غير الحكومية:

مع انقضاء العام الاول على تحرير اقليم كردستان العراق من براثن النظام ومع بوادر الاستقرار السياسي للاقليم باشر ابناء الاقليم بانتماءاتهم القومية المختلفة تاسيس مختلف المؤسسات والمراكز والاندية المهتمة بمختلف الانشطة الحياتية من ثقافية واجتماعية ورياضية وفنية وغيرها.
اشوريا تم اطلاق العديد من هذه المؤسسات من قبيل الاندية الرياضية كنادي اكد في عنكاوة ونادي سنحاريب في دهوك، والثقافية وفي مقدمتها المركز الثقافي الاشوري في مركز محافظة دهوك الذي كان اعضاء واصدقاء الحزب الوطني الاشوري من المشاركين والداعمين لتاسيسه ليكون مؤسسة ثقافية قومية جامعة تضم تحت خيمتها مختلف التلاوين السياسية والفكرية للشعب الاشوري وليتحاوروا تحتها من جهة وليكون المركز مؤسسة يرتادها المثقفون والمتعلمون من ابناء شعبنا في دهوك من جهة اخرى.
لقد كان الطموح من المركز الثقافي الاشوري كبيرا ليلعب هو الاخر دوره القومي الفاعل كما سبق للنادي الثقافي الاثوري في بغداد، ليس من حيث جعله واجهة للعمل الحزبي ذلك ان فترة النضال السلبي قد انقضت، والهاجس الامني قد انتهى مع تحرير الاقليم من النظام، بل من حيث جعله مؤسسة قومية جامعة تسمو على الاحزاب والمواقف والاختلافات الحزبية مثلما تسمو على التخندقات المذهبية والفئوية والتسموية.

الا ان اصرار البعض على استنساخ نماذج الحكم التوتاليتورية عبر الاصرار على تلوين كل الانشطة الحياتية والياتها ومؤسساتها باللون الحزبي ووضع اليد والهيمنة على مرافق الحياة وسلب قرارها وارادتها وتطويعها والحاقها العملي بمكاتب الاحزاب ادى الى سقوط المركز الثقافي الاشوري ضحية هذه الذهنية عندما تحول عمليا الى منظمة حزبية تابعة وتم اقصاء وفصل الناشطين غير المتلونين بالالون الحزبي المعني وتم التحكم بتشكيلات الهيئات الادارية على اساس الترشيح والولاء الحزبي وتم توجيه انشطة المركز بحيث بات من الصعب التمييز بين نشاطات المركز الثقافية وبين نشاطات الجهة الحزبية المهيمنة.
ومن البديهي ان ينتج عن ذلك نتائج كارثية على المركز واهدافه واداءه حيث اصبح جزءا من المشكلة واداة من ادوات التناحر الحزبي مما ادى به الى الفشل الذريع في استقطاب المثقفين والمتعلمين الاشوريين عندما بات بناية يقتصر ارتيادها على مجموعة محددة من الاشخاص.
ان مركزا ثقافيا اشوريا قرر التنازل عن اهدافه واداءه وقرر التحول الى اداة للتناحر كان لا بد له ان يتسبب في ردود فعل سلبية على عموم الواقع القومي الاشوري، حيث بفشله ان يكون جامعا ساهم الى جانب اسباب اخرى في انبثاق مؤسسات قومية مماثلة ولكن منفصلة وعلى اساس التسمية.
فمقابل المركز الثقافي الاشوري تاسس المركز الكلداني للثقافة والفنون. ومقابل مجلة (نجم بيث نهرين) انطلقت مجلة (رديا كلدايا).
صحيح ان اللون والتبعية الحزبية للمركز الثقافي الاشوري لم تكن السبب الوحيد في تاسيس المؤسسات المقابلة الاخرى ولكن بالتاكيد انه كان من بين الاسباب المهمة.
وبذلك خلقت حالة من التشرذم المؤسساتي وتشتيت وتناحر الجهود لن تنحصر حدودها في محافظة دهوك كما سنرى لاحقا.

كما ان المنظمات الانسانية الخيرية كانت احدى الانشطة المؤسساتية التي انطلقت في اقليم كردستان العراق بعد عام 1991، ومن بين هذه المنظمات الاشورية واولها من حيث تاريخ تاسيسها، كانت اللجنة الخيرية الاشورية.

ان الاوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة لابناء الاقليم وهم يتعرضون لحصارين، الاول من قبل المجتمع الدولي ضد العراق بسبب احتلال الكويت، والثاني الحصار الذي فرضه النظام على الاقليم من جهة، وتوافر فرص العودة الى القرى المهدمة والمرحلة واعادة الاعمار والاستقرار فيها بما تحتاجه من مقومات وبنية تحتية من جهة اخرى، قد جعل للمهجر الاشوري وامكاناته الاقتصادية دورا محوريا واساسيا في استغلال هذه الفرص بالاستفادة من فارق القدرة الشرائية للدولار المهجري في الوطن. فعلى سبيل المثال ان وحدة سكنية ملائمة في الريف الاشوري في مطلع التسعينيات لم تكن تفوق كلفتها الثلاثة الاف دولار.
كما ان هذا الوضع وفر فرصة ملاشمة لتوظيف العامل الاقتصادي لتحسين الضعف الموجود في الوجود والتوازن الديموغرافي لشعبنا بالمقارنة مع الشعوب التي نشاركها الحياة في الوطن.

الا ان اخضاع العمل الانساني والياته للهيمنة الحزبية وتوظيفه لاغراض الاعلام الحزبي قد اهدر هذه الفرصة ايضا وحدد من فاعلية التبرعات الضخمة التي تم تقديمها من المهجر حيث وعوض توظيفها في اعادة البناء وتوفير مقومات الاستقرار والنمو للانسان الاشوري في قراه وريفه وتم تحويلها وتوظيفها للاغراض الحزبية واحتياجات التنظيمات والمؤسسات الحزبية ومن بينها تغطية تكاليف البطالة المقنعة لمنتسبي وانصار وجماهير التنظيم الحزبي.

ان الخلط المتعمد بين الاحتياجات المادية للعمل السياسي والحزبي وبين الاحتياجات الانسانية للانسان والمجتمع الاشوري تطلب تحقيقه رفع شعارات ضبابية لجمع الاموال دون تحديد واضح لماهية المشروعات مثلما تطلب عدم شفافية في تفاصيل الصرف والتنفيذ.
ان اعتماد الاحتياجات الانسانية للشعب الاشوري وسيلة وغطاء لتوريد الدعم المادي الحزبي حدد البرامج المنفذة فعلا الى الحد الادنى بالمقارنة مع حجم الاموال والتبرعات المقدمة، فاضافة الى ادعاء تنفيذ برامج وهمية لم تنفذ اساسا مرورا بادعاء تنفيذ برامج تم تنفيذها من قبل اخرين الى التنفيذ الجزئي غير المتكامل لبعضها الاخر كما هو الحال مع برنامج اعادة اعمار ستة قرى (بمعدل اثنتان لكل من الاشوريين، الاكراد ، الايزيدية) تم تمويل تنفيذها من قبل منظمة اوفدا الامريكية وليتم تنفيذ الاقرى الكردية والايزيدية منها وعدم تكملة تنفيذ القريتين الاشوريتين (باختمة وصوركا).. في جميع هذه الحالات كانت الغاية واحدة وهي تحويل مسار الاموال الواردة من هدفها الاساسي لتنفيذ برامج انسانية الى ميزانية الحزب.
كما ان هذا الخلط استهدف تحقيق غاية اخرى، هي توفير مادة اعلامية رائجة التسويق في ان التنظيم السياسي الموجود في الوطن يعمل ويقدم المكاسب والانجازات لشعبه، ذلك ان تنفيذ مشاريع انسانية ابتداءا بتوزيع مواد الاغاثة تم تصويرها على انها مكاسب وانجازات سياسية وقومية تشوهت معها حقيقة الاحزاب السياسية وواجباتها ومهامها. ولم يكن هذا التشويه عفويا بقدر كونه تشويها متعمدا لتحقيق الدعم الجماهيري والسياسي والاعلامي والمادي من المهجر الذي يتعامل مع الامور بعاطفته في اغلب الاحيان.

ان هذا الخلط ومتطلباته من حيث الاداء والادعاء واوجه الصرف الحقيقية واحجامها ادى بمحصلته الى مجموعة من الاخفاقات.
فمن ناحية كان الفشل في انشاء شبكة من الشراكات مع المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة ببرامج الاغاثة واعادة الاعمار كون هذه الشراكة تتطلب شفافية ووضوحا في طلبات المساعدة والتزاما وتوثيقا بتنفيذها مما حدد، فيما عدا استثناءات محدودة لها اسبابها، مصادر التمويل بالجاليات الاشورية التي تبرعت بسخاء لسنوات عديدة اعتمادا على حقيقة تعاطفها مع جذورها وشعبها في الوطن.
كما فشل توظيف المهجر في اعادة البناء والاستقرار والتنمية في الريف الاشوري عندما انهارت الثقة لدى المتبرعين في المهجر بعدما تبينت حقيقة سوء توظيف ما قدمه المهجر من تبرعات. ان ارساء علاقة من الثقة والمصداقية في هذا المجال كان سينقل علاقة المهجر ودعمه للوطن الى مراحل متطورة جدا عبر الانتقال التدريجي من مرحلة الاغاثة واعادة البناء الى مرحلة الاستثمار في مشاريع انتاجية وخدمية انتحرت فرص تحقيقها مع انهيار الثقة.
كما ادى انهيار الثقة هذه الى بحث الجاليات الاشورية في المهجر والمجتمع الاشوري في الوطن عن اليات بديلة لتقديم الدعم تمثلت في اتساع ظاهرة اللجان الخيرية العشائرية او المناطقية والتي كانت تعبيرا عن فشل النشاط الانساني بصيغته القومية الشاملة.

مثلما ادى هذا الخلط المتعمد بين ما هو انساني وما هو حزبي، واستفادة التنظيم الحزبي من توظيف الاحتياجات الانسانية اليومية لشعبه في كسب الدعم المادي والمعنوي الى استنساخ تجربة اللجنة الخيرية من قبل احزاب اخرى في الوطن والمهجر.

ان التجربة التي تستحق التقدير في مجال النشاط الانساني هي تجربة عمل منظمة (كابني) من حيث التزامها صيغة عمل عصرية في طلب وتنفيذ المشاريع استطاعت من خلاله كسب ثقة ودعم شبكة واسعة من الشركاء من المنظمات والهيئات الانسانية الاوربية والامريكية.
ان الاختلاف الاساسي الاخر بين عمل (كابني) وبقية المؤسسات الخيرية الاشورية هو ان تمويلها هو من مصادر اوربية وامريكية غير اشورية تقوم بكسب تعاطفهم وثقتهم لتمويل مشاريع واسعة كما ونوعا لمصلحة واحتياجات الشعب الاشوري في الوطن.

ان الحزب ومنذ مطلع التسعينيات كان واضحا في ضرورة التمييز الكامل بين الاحتياجات الانسانية للانسان والمجتمع الاشوري وبين الاحتياجات المادية للعمل السياسي والحزبي.
ويؤكد الحزب موقفه مرة اخرى من ضرورة تاطير العمل الانساني ومصادره بين الجاليات الاشورية المهجرية في مؤسسة قومية انسانية مستقلة الهوية والانتماء الحزبي وتعتمد الشفافية والنزاهة والموضوعية في برامجها وعملها.

ثانيا: المنظمات الجماهيرية الحزبية:
كاتحادات النساء واتحادات الطلبة والشبيبة وهي مؤسسات قومية غير حكومية، ولكنها مرتبطة وتابعة رسميا وتنظيميا للاحزاب السياسية.
ولن نتعرض لها في هذا المحور كونها تابعة وجزء من الاحزاب التي تتحكم بها تنظيميا وبرامجيا.

ثالثا: المؤسسات الحكومية:
1- التعليم السرياني
لقد كان للوضع السياسي للاقليم وانطلاقة العملية الديمقراطية فيه من بعد تحرره من النظام البعثفاشي وادارته واجهزته القمعية ثماره ونتائجه الايجابية على شعبنا ووجوده وخصوصيته وطموحاته القومية.
ومن بين اوائل ثمار العملية الديمقراطية التي انطلقت مؤسساتيا بعد انتخاب البرلمان الكردستاني عام 1992 وتشكيل حكومة الاقليم هو ضمان حقوق القوميات في التعلم والتعليم في المدارس الحكومية بلغاتها القومية.
وتطبيقا لذلك انطلقت عملية التعليم السرياني في اقليم كردستان العراق مثلما انطلقت عملية التعليم التركماني ذلك ان هذا الحق وتجسيده لم يكن مرتبطا بمشاركة الاحزاب والقوميات في الجبهة الكردستانية او الحكومة او البرلمان الكردستاني بل كان تشريعا مبدئيا قائما على فهم وموقف مبدئي من القيادات السياسية الكردستانية تجاه حقوق القوميات الصغيرة في الاقليم.
لقد تطلبت عملية التعليم السرياني هيكلية ادارية في وزارة التربية لاقليم كردستان العراق ومديريات تربية المحافظات حيث استحدثت مديرة التعليم السرياني.

التعليم السرياني من حيث التشريع كان ثمرة طبيعية ونتيجة منطقية لعملية التغيير السياسي في الاقليم وعملية بناءه على اسس من اقرار الحقوق القومية لابناء الاقليم.
ومن حيث التجسيد فان التعليم السرياني انطلق في بدايته من قصبة سرسنك وبجهود من الاب الفاضل شليمون ايشو خوشابا وتوسع لاحقا بفضل جهود وتعبئة ومشاركة عموم ابناء شعبنا ومؤسساته وفاعليه ومن بينها، بل وفي المقدمة منها الحزب الوطني الاشوري، الذي ادار عضو قيادته الاخ روميل شمشون الندوة الجماهيرية الواسعة في دهوك والتي مثلت التدشين الجماهيري للتعليم السرياني.

الا ان عملية التعليم السرياني ومنذ بداياتها خضعت لعملية تسييس وتحزيب مفرطة حيث رافقتها مظاهر تحزيب متعددة وتم تسويقها على انها نتاج حزبي بلون محدد تعامل مع المدارس وصفوفها كما لو كانوا مقارا ومنظمات

حزبية، مثلما تحول طلابها الصغار الى طلائع حزبية من بين مهامهم التغني باللون الحزبي الواحد والمشاركة في احتفالاته وفعالياته.

كما تم توظيف التعليم السرياني ومدارسه وصفوفه مادة اعلامية لطلب وتوريد الدعم المالي من المهجر الاشوري واصدقاء شعبنا من مؤسسات ومنظمات وكنائس اجنبية حيث تم تصوير التعليم السرياني على ان متطلباته المادية، ابنية ورواتب وكتب وقرطاسية وغيرها، تقوم بتوفيرها اللجنة الخيرية في الوقت الذي كانت وما زالت تقوم بها وزارة التربية وكجزء من واجباتها تجاه جميع مدارس الاقليم.

ان تحزيب التعليم السرياني والصورة التي تم فيها الاعلام به في المهجر لم تستهدف فقط توريد الدعم المادي الحزبي، بل استهدف دعم رسالة سياسية في مخاطبة المهجر الاشوري والتي تقوم على الادعاء بان المتحقق من الانجازات في الاقليم ليس نتاج عملية سياسية سلسة شملت الاقليم وقومياته وفي مختلف الجوانب بل انها انجازات تم انتزاعها انتزاعا من الجيران الذين لم يكونوا راغبين باقرار حقوقنا وانهم مصرون على اعاقة ممارستها بدليل انهم انهم لا يوفرون المستلزمات المادية لذلك!! وان تجسيد ونجاح هذه الانجازات يتطلب ميزانيات مالية على المهجر وابناءه ومؤسساته واصدقاءه تحملها.

ان نتائج تسييس وتحزيب عملية التعليم السرياني كانت سلبية على اكثر من مستوى.
ففي الوطن، وتحديدا في الاقليم، فان تحزيب التعليم السرياني كان من بين اسباب احجام الكثير من ابناء شعبنا عن ارسال ابناءه مدارس التعليم السرياني (بمعنى المدارس التي تقدم كل المناهج بالسريانية وتدرس الكردية والعربية والانكليزية كلغات) واختار ارسالهم الى مدارس تعليم السريانية (اي المدارس التي تقدم كل المناهج بالكردية وتدرس السريانية والعربية والانكليزية كلغات).
وبذلك انعكس، والى حد كبير، الانقسام القائم بين شعبنا وتعمق عندما انقسمت اجيال شعبنا الى قسمين، قسم يتعلم بالسريانية واخر يتعلم السريانية.
كما ان اقتصار نظرة المشاركين في الحلقات التنفيذية للتعليم السرياني على مقدار ما يقدمه التعليم من مكاسب مادية وسياسية واعلامية للجهة والتنظيم الذي ارتهن العملية قد جعلهم يغفلون عن الاهتمام الجدي بتطوير العملية في افاقها المستقبلية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يتم الى الان، ورغم انقضاء 14 عاما على اطلاق عملية التعليم اتلسرياني، افتتاح اي قسم للتعليم السرياني في معاهد وجامعات الاقليم، ولم يتم العمل من اجل تهيئة مستلزمات هذا التعليم السرياني الاكاديمي، وخاصة الكوادر التعليمية الاكاديمية، حيث ان اول خطوة في هذا الاتجاه خطاها المؤتمر الاول للغة السريانية الذي عقد في دهوك في تموز 2005 بدعم مادي من حكومة الاقليم وبتنظيم ومشاركة لغويين اختصاصيين، وبمقاطعة كوادر وحلقات التعليم السرياني، مديرا ومشرفين، للمؤتمر على خلفيات مواقف حزبية. لقد اقر المؤتمر الاول للغة السريانية ضرورة العمل لافتتاح اقسام اللغة السريانية في جامعات الاقليم وباشر العمل من اجل ذلك بارسال كوادر الى الجامعات الاوربية الاختصاصية لنيل الشهادات الاكاديمية الاختصاصية اللازمة لافتتاح هذه الاقسام.
وفي المهجر، فان الصيغة التضليلية التي تم تقديم التعليم السرياني بها ساهمت هي الاخرى في الترويج لخطاب الاحقاد والكراهية القومية الذي يسيئ مروجيه ومتقبليه الى علاقات الشراكة القومية والوطنية ومستقبل وجود شعبنا في الوطن.

ان حكومة اقليم كردستان العراق، وتحديدا وزارة التربية، تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية عندما سمحت بخضوع التعليم السرياني وحلقاته الادارية للون والهيمنة الحزبية عوض الكفاءة المهنية، مثلما تتحمل المسؤولية في عدم تحصينها مدارس التعليم السرياني وطلبتها من التوظيف في اعلام وانشطة حزبية داخل الوطن وخارجه.

ان الحزب يعيد توكيد موقفه الداعم لعملية التعليم السرياني في الاقليم وتطويرها وتوسيعها، وبخاصة العمل لافتتاح اقسام التعليم السرياني في معاهد وجامعات الاقليم.
كما ان الحزب يلتزم الدعوة لتحرير التعليم السرياني وحلقاته التنفيذية وكوادره من الارتهان والولاء الحزبي ويدعو الى التزام المهنية والكفاءة في العملية.

مثلما يحذر من النتائج السلبية لتكرار هذه الاخطاء في عملية التعليم السرياني في بقية محافظات الوطن.

2- الثقافة الاشورية

على التوازي مع اقرار وتجسيد حقوق القوميات في الاقليم للتعلم والتعليم بلغتها لقومية، فقد استحدثت وزارة الثقافة في الاقليم مديريات اختصاصية لثقافات القوميات الصغيرة.
حيث ضمت هيكلية وزارة الثقافة في الاقليم مديرية للثقافة الاشورية لتعني بحفظ وتطوير الثقافة القومية الاشورية وتنفيذ خطط العمل والبرامج اللازمة لذلك.
الا ان مديرية الثقافة الاشورية شانها شان مديرية التعليم السرياني خضعت للهيمنة الحزبية في حلقاتها التنفيذية وتم توظيفها بما يساير الخطاب السياسي الحزبي الذي كانت تطبيقاته فيما يتعلق بمديرية الثقافة الاشورية تهميش وتقليص نشاطات المديرية الى حدها الادنى المتثل باصدار مجلة (بانيبال) الثقافية الدورية وبعض الكتيبات التي مورست الانتقائية في اختيار مؤلفيها.
حيث لم يبادر القائمون على مديرية الثقافة الاشورية الى اي برنامج حقيقي لتطوير الثقافة الاشورية او تنظيم المهرجانات الثقافية الاشورية وغيرها وتقديمها في الخطاب الاعلامي للجهة الحزبية المهيمنة ذلك ان هذه النشاطات، في حال اقامتها، كانت ستتقاطع مع الخطاب السياسي التضليلي لهذه الجهة والقائم على تصوير العلاقات والتعاملات مع شعبنا في الاقليم على انها ممارسات اتبدادية لهضم الحقوق وطمس الهوية، بالتالي فان اي مهرجان ثقافي تقوم به مديرية الثقافة الاشورية والتي هي جزء من وزارة الثقافة في الاقليم ويتم تمويل نشاطاتها من ميزانية الوزارة كان سياتي متقاطعا مع الخطاب الاعلامي الموجه الى المهجر الاشوري من قبل اللون الحزبي المهيمن على مديرية الثقافة الاشورية.
وذات التفسير هو وراء عدم مبادرة مديرية الثقافة الاشورية باعداد البرامج الاشورية التلفزيونية لتلفزيون (هريم) الحكومي والتابع لوزارة الثقافة في الاقليم قبل ايقافه مؤخرا.
فتقديم هذه البرامج كان سيتقاطع ايضا مع الخطاب السياس المشار اليه اعلاه.

ان لشعبنا وجود تاريخي وحضاري غني في الاقليم.. والعديد من اعلامه الكبار ولدوا وترعرعوا وانتسبوا الى مدن ومناطق الاقليم، ونستذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، مار نرساي قيثارة الروح والذي هو من مواليد قرية ادلب المجاورة لدهوك، ومار كيوركيس الاربيلي وخامس القرداحي وهو اربيلي ايضا.
وكان من واجب مديرية الثقافة الاشورية، لو تحرر القائمون عليها من اللون الحزبي والتزامات موقفه السياسي وخطابه الاعلامي السلبي من الاقليم وتجربته، ان تبادر بتنظيم مهرجانات للاحتفاء بهؤلاء الاعلام وغيرهم او تبادر باقتراح اقامة النصب التذكارية لهم او اطلاق اسماءهم على احياء وشوارع وساحات في مدن الاقليم، وغيرها من المبادرات التي هي من صلب اهتمامات وواجبات مديرية الثقافة الاشورية.

كما ان اعتماد معايير التحزب بديلا عن المؤهلات والكفاءة قد قلصت المبادرات النوعية لمديرية الثقافة الاشورية التي لم تبادر مثلا، بالتنسيق مع مديرية التعليم السرياني، لمراجعة المناهج الدراسية لمادة التاريخ، وبخاصة فيما يتعلق بالفقرات المتعلقة بالتاريخ الاشوري.
كما انها لم تبادر، على سبيل المثال ايضا، لتضمين نصوص عن الثقافة الاشورية وادابها وادباءها ونماذج مترجمة من نتاجاتهم في مناهج الادب والنصوص للمدارس والطلبة الاكراد وبما يعزز من تعريف شعبنا لاجيال وطلبة الشعب الكردي الشقيق.

ان الحزب اذ يؤكد على اهمية الدعم الحكومي، وزارة الثقافة في الاقليم تحديدا، لمديرية الثقافة الاشورية فانه يؤكد الحاجة لتحريرها ايضا من الارتهان والتلون الحزبي واطلاق برامج وانشطة ثقافية اشورية في الاقليم تشارك فيها المؤسسات والمثقفين الاشوريين من الاقليم والعراق والمهجر وبما يحقق التواصل بينهم ويعطي لهم صورة حقيقية عن واقع ونشاطات شعبنا في اقليم كردستان العراق.

اما في محافظات العراق التي بقيت خاضعة للنظام البعثفاشي وسلطته القمعية وبخاصة في بغداد فان المؤسسات الاشورية استمرت في الانكماش والتراجع في اداءها ونشاطها ودورها الذي لم يتجاوز تنظيم لقاءات عائلية اجتماعية تاثرت اجواءها واحجامها هي الاخرى بالاوضاع السياسية والاقتصادية التي سادت العراق بعد حرب

تحرير الكويت وتطبيق الحصار الدولي على العراق وارتهان الشعب العراقي وماساته واحتياجاته الانسانية من قبل النظام لتوظيفها في استمراره على سدة الحكم.
جمعية اشور بانيبال بقيت الاستثناء الوحيد لعمل المؤسسات القومية في مناطق هيمنة النظام حيث استطاعت الجمعية ورغم مصاعب العمل واجواءه وقلة الموارد المادية للجمعية ونزوح الكثير من الطاقات الثقافية الى المهجر الا انها استمرت في عطاءها الثقافي ومساهمتها في المسيرة الثقافية القومية والوطنية.
من بين ما تميزت به الجمعية هو كسرها في عضويتها وادارتها ونشاطاتها لحاجز الفروقات المذهبية عندما استطاعت ان تجمع تحت سقفها جميع الانتماءات وبمختلف التوجهات السياسية.

لقد كان متوقعا ان تزداد فاعلية المؤسسات القومية الاشورية في بغداد وعموم المدن العراقية بعد تحرير العراق من النظام البعثفاشي وهيمنته وتحكمه بمفردات الحياة وتفاصيلها.
الا ان الانهيار السريع للاوضاع الامنية في العراق بعد اشهر من التحرير وفراغ السلطة وهيمنة المليشيات والاحزاب على الشارع العراقي وفرضها لنمط الحياة من جهة والثقل والعبئ الاقتصادي على المواطنين من جهة اخرى قد حجم دور المؤسسات الثقافية والاجتماعية والنقابية لعموم المكونات العراقية وبضمنهم الشعب الاشوري.
كما ان النقل السريع لامراض التناحرات الحزبية بين الاحزاب الاشورية في الاقليم الى عموم الساحة الاشورية العراقية عوض معالجتها، اضافة الى تصاعد صراع التسمية وتوسع قائمة المؤسسات المشاركة فيه قد ساهمت هي الاخرى في صنع الاخفاقات للعمل المؤسساتي من حيث السعي لتحزيب الموجود منها او اطلاق مؤسسات جديدة لتكون واجهات حزبية، وفي هذا السياق نشير الى الانهيار والاخفاق السريع الذي واجهه المجلس القومي الكلداني الاشوري السرياني عندما بات ساحة للصراعات التسموية التي كانت تعكس في جانب منها ايضا الصراعات الحزبية وفشل في ان يكون مؤسسة قومية جامعة وبات مؤسسة مهلهلة حزبية خالية من اي رصيد او تاثير شعبي.
وانتقلت ممارسة التحزيب للمؤسسات لتشمل بين ضحاياها جمعية اشور بانيبال ليسقط بالهيمنة الحزبية التي فرضت عليها في الانتخابات الاخيرة اخر معقل مؤسساتي قومي مؤثر.

مثلما توسعت ساحة صراع التسمية لتشمل المؤسسات القومية مكررين بذلك اخطاء تجارب مؤسساتنا في الاقليم عوض الاستفادة منها..
فعلى خلفية الاختلاف والتناحر بسبب التسمية يتم تاسيس واستنساخ مؤسسات قومية اختصاصية لا تختلف في اهدافها وبرامجها الا في التسمية.. فمقابل اتحاد الادباء والكتاب السريان تم تاسيس اتحاد الادباء والكتاب االاشوريين.
ان هذا النهج والتوجه في شعب بوضع شعبنا ومحدودية قدراته وطاقاته انما يعني هدر وتشتيت هذه الطاقات على محدوديتها.

ان الحزب الوطني الاشوري الذي امن دوما بدور المؤسسات القومية وبانها رافد مهم من روافد الفعل القومي ولا يقل تاثيرها عن تاثير الاحزاب السياسية وخاصة لجهة اتساع القاعدة الجماهيرية لهذه المؤسسات وتعدد اختصاصتها وطبيعة ادارتها الديمقراطية وكونها الخيمة الجامعة التي تتجاوز الخلافات والانتماءات الحزبية والمذهبية والعشائرية يؤكد التزامه العمل على تفعيل دور هذه المؤسسات من خلال تحريرها من الارتهان الحزبي واطلاق عنان وافاق الطاقات الكامنة في شعبنا من خلال هذه المؤسسات.
ان الحزب الوطني الاشوري يدعو كافة الاحزاب الاشورية الى اعطاء المؤسسات القومية دورها وابعادها عن الصراعات الحزبية ورد الاعتبار اليها كمؤسسات جامعة.

سادسا: الاحزاب السياسية والعمل القومي المشترك

يتميز واقع العمل السياسي الآشوري في الوطن والمهجر بالتعددية السياسية التي تبلغ أحيانا حد الإفراط..
أن الحزب يرى أن هذه الظاهرة هي نتاج الظرف الذاتي والموضوعي لشعبنا، من حيث:
- إن مواطن تواجده التاريخية هي مقسمة اليوم بين عدة دول ومن البديهي أن يؤدي ذلك إلى ضعف أو انعدام الاتصال بين فعالياته في هذه الدول..
- الانقسام المذهبي واللهجوي مما يضعف أيضا الاتصال والتفاعل بين أبناءه.
- إن أنظمة الحكم المتعاقبة في الوطن الأم لم تكن ديمقراطية تتيح فرصة العمل السياسي العلني للقوميات الصغيرة، مما أدى إلى تأسس الأحزاب الآشورية في الوطن الأم بصورة سرية، الأمر الذي يعني منطقيا إمكانية تأسس عدة أحزاب بدون معرفة بعضها بالآخر..

وفي المهجر فان التشتت في عدة دول أدى إلى تعدد الأحزاب خاصة وان تأسيس الأحزاب المهجرية لا يتطلب الكثير..

إن الحزب في الوقت الذي يرى في هذه التعددية حقيقة واقعة قائمة لا يمكن تجاوزها بل يجب التعامل معها وتوظيفها من اجل توسيع مساحة المشاركة في الجهد القومي، فانه في ذات الوقت يرى ان هناك افراطا في هذه التعددية من ناحية، وسلبيات رافقت ممارسة التعددية السياسية من ناحية اخرى ادت بمجموعها الى نتائج سلبية ومحبطة للعمل السياسي القومي ولثقة الجماهير بالتنظيمات والقيادات السياسية الاشورية.

ففي مجال التعددية الحزبية واطلاق تاسيس الاحزاب القومية المختلفة فان الحزب يرى ان الافراط في التعددية السياسية والحزبية الاشورية انعكست في اتخاذ تاسيس الاحزاب الجديدة او الانشقاق عن الاحزاب القائمة وسيلة لتاطير الخلافات في وجهات النظر السياسية في اطار تنظيمي للتجنيد والدفاع عن هذه الخلافات والتبشير بها عبر تصعيد التناحر الحزبي وقطع الطريق امام الحوارات العقلانية والسجالات السياسية التي هي من شروط التعددية السياسية الناضجة والمسؤولة والتي، وللاسف، تفتقر اليها الساحة السياسية والقومية الاشورية القائمة.

ان افتقار الاحزاب السياسية الاشورية الى الممارسة والحياة الديمقراطية الداخلية من جهة وضعف تجربتها السياسية من جهة اخرى اضافة الى تبنيها اطر التنظيمات الايديولوجية التي تتمحور على الشخص الذي في قمة هرمها التنظيمي وتحويل القيادات والكوادر والقواعد والتنظيمات والمؤسسات الحزبية الى مجرد ادوات تنفيذ في يد القائد الحزبي افقدت هذه التنظيمات حصانتها وتماسكها عند طهور اية نقطة او موقف خلافي داخل التنظيم حيث يكون الانشقاق واطلاق تنظيم جديد هو الحل الاسهل والاقل كلفة.

ان تاطير الازمات والخلافات القائمة على الساحة القومية، وتحديدا مسالة التسمية القومية، بشكل تنظيمات سياسية ترسخ لحالة الانقسام التسموي ادى ليس فقط الى الافراط في التعددية الحزبية بل والى فرز تسموي لهذه الاحزاب من احزاب اشورية او كلدانية او سريانية مثلما ساهمت في تعميق وترسيخ الخلاف على التسمية.
كما ان الحزب يرى ان اخفاق الاحزاب الاشورية، وبينها الحزب الوطني الاشوري، في كسب ثقة وطمانينة ابناء شعبها من الكلدان والسريان **والهواجس** التي حملها هؤلاء تجاه التسمية الاشورية، خاصة ومع اعلان الاحزاب الاشورية لحربها ضد التسميتين الكلدانية والسريانية قد اجهضت اية فرصة لظهور احزاب تسمو على التسميات من الناحية الفعلية وبالتالي كان من الطبيعي ان تظهر احزاب قومية تتبنى الكلدانية والسريانية في تسمياتها الحزبية سواء اقرت بوحدانية شعبنا، كما هو موقف اكثريتها، او لم تقر، كما هو الحال في النادر من المواقف والاحزاب.

ان ما تتميز به التعددية السياسية الاشورية ومكوناتها من تنظيمات وقوى سياسية يمكن اجمالها بما يلي:
- اشتراكها جميعا في كونها احزاب قومية ولبرالية تمتلك برنامجا سياسيا متقاربا لجهة المطالب القومية السياسية الاشورية مع بعض الاستثناءات.

- اشتراك معظمها في ضعف اهتمامها التفصيلي بالامور والقضايا الوطنية بالمقارنة مع اهتمامها بالجانب القومي وذلك لاسباب واقعية تتمثل في اولوية القضايا القومية عندها وضعف حجمها ودورها الوطني.
- افتقارها الى التجربة السياسية وكذلك افتقارها الى المؤسساتية ومراكز البحوث والدراسات التي تخدم الحزب في صنع القرار. فالارتجالية وردود الافعال والاداء العاطفي هي ما يتحكم باداء الاحزاب الاشورية في معظم مواقفها. بالتاكيد فان الاحزاب الاشورية التي التزمت العمل السياسي وتفاصيله اليومية في العراق ومنذ العقد المنصرم، وبينها الحزب الوطني الاشوري، امتلكت رصيدا معينا من التجربة افضل مما لاشقائها من الاحزاب والتنظيمات الاخرى.
- عدم تمييز معظمها بين الهوية القومية والوطنية للحزب واستحقاقات والتزامات كلا منهما. فمعظم الاحزاب الاشورية، وخاصة غير العراقية، هي احزاب قومية لا تلتزم هوية وطنية لها سياسيا وتنظيميا وتعتبر ذاتها معنية ومشاركة بالقرار الاشوري في اي من دول الوطن الأم دون دراية منها بواقع واستحقاقات الوضع الوطني فهي احزاب عابرة للحدود التي ليس لها وجود في تنظيرها وهيكليتها ومواقفها.
- اعتمادها البنى التنظيمية المنقولة عن الاحزاب العربية المنقولة اساسا عن الاحزاب الشيوعية بما تفتقر اليه من شفافية وديمقراطية.
- التحزب وتقديم الاولويات الحزبية على المصالح القومية والوطنية.
- شخصنة المواقف والعلاقات بين الاحزاب والفهم القاصر للتعددية السياسية على انه تناحر يبيح ممارسة كل المحرمات من تشويه واساءة وارهاب فكري وتصفية جسدية وذلك اعتمادا على فهم خاطئ للتعددية السياسية على انها تفرض محاولة الغاء المقابل وليس تكملته.

وفي المحصلة النهائية فان نتائج الافراط في التعددية الحزبية من جهة وما رافق ممارسة التعددية السياسية من تناحر حزبي وغيره ادت الى نتائج سلبية على العمل السياسي الاشوري وثقة الجماهير به، يمكن ملاحظتها في:
- انعدام او ضعف القاعدة الجماهيرية وبخاصة بين النخب المثقفة والواعية.
- ضعف المقومات والعناصر لديمومة العمل الحزبي والسياسي بمعنى الافتقار الى مبررات حقيقية للتعددية الحزبية، من حيث الفكر والمواقف السياسية او من حيث اساليب العمل السياسي.
- الافتقار الى الحد الادنى من الاتفاق والتوافق السياسي الداخلي عند التعامل مع الاستحقاقات الوطنية او عند التعامل مع القوى السياسية الوطنية والكردستانية او هيئات ومؤسسات المجتمع الدولي الرسمي والشعبي.
- ضعف الاداء الحزبي السياسي والاعلامي والجماهيري والمؤسساتي

وفي مواجهة هذا التشتت في الجهد والاداء فان الحزب يرى ان النوايا الصادقة والمخلصة للكثير من القوى والشخصيات الفاعلة ليس كافيا لوحده للمعالجة في مواجهة انعدام الثقة والتراكم الكبير من الاخطاء والممارسات في مجال العمل القومي السياسي المشترك.
كما ان اعتماد الشعاراتية من قبل البعض من القوى لا يمكنها لوحدها ترميم ما هدمته الافعال والاساءات والممارسات.
مثلما لا تكفي العاطفة القومية التي تملأ قلوب ابناء شعبنا لخلق ضغط شعبي يمنع تكرار الممارسات المسيئة للعمل القومي المشترك من قبل بعض التنظيمات القومية.

في الوقت الذي تحمل ويتحمل شعبنا وكل قواه السياسية النتائج السلبية للحالة المتردية للعمل القومي والسياسي المشترك فانه لا يمكن باي حال من الاحوال تحميل اسبابها على الجميع، خاصة اذا ما اردنا معالجة الوضع والانطلاق الى المستقبل بما يعنيه ذلك من تحديد لاسباب الحالة وبالتالي وضع المعالجات لها.
الحزب يؤكد انه لا يمكن المساواة في تحميل مسؤولية التشتت والتناحر في العمل السياسي الاشوري بين من دعا والتزم واصر على العمل القومي المشترك وفي جميع المحطات والاستحقاقات القومية والوطنية، وبين من اصر على رفض هذا العمل او الالتفاف عليه او تحقيقه في مواقف تكتيكية لخدمة مصالح انية.
الحزب يؤكد انه لا يمكن اعتماد تبويس اللحى دون ان يقوم من اساء الى العمل المشترك من مراجعة نقدية صريحة للذات واقرار ما اقترفه من اساءات واخطاء، فمن دون ذلك لا يمكن ضمان عدم تكرار الامور مستقبلا.

من اجل المعالجة الحقيقية لهذه الازمة لا بد من اعتماد مبادئ عمل يكون حدها الادنى التزاما باخلاقيات العمل القومي المشترك وفي المقدمة منها التعهد بنبذ الارهاب الفكري والجسدي وعدم تكرار محاولات التصفية الجسدية.
مثلما تضم هذه المبادئ رفض خطابات التخوين وحصر الهوية القومية بالالوان الحزبية والسياسية.
كما ان الايمان بالوحدة القومية لشعبنا رغم تعددية تسمياته تمثل هي الاخرى شرطا ومقوما اساسيا من مقومات العمل المشترك.

وحيث ان العمل القومي المشترك يهدف، بين ما يهدف اليه، تحقيق مصالح شعبنا الاشوري في الوطن عبر شراكة قومية ووطنية مع مكونات النسيج الوطني، فانه لا بد لمنطلقات هذا العمل ان تؤمن بمبدأ الشراكة الوطنية وان يتلتزم المشاركون في هذا العمل خطابا سياسيا واعلاميا يبشر بهذه الشراكة ويكون متحررا من الاحقاد والعداءات القومية والدينية.

كما ان العمل القومي المشترك يتطلب خلق اليات له.
وفي هذا السياق فان الحزب واعتمادا على رؤيته ومبادئه القومية والوطنية فانه يرى اطارين لتنسيق العمل القومي المشترك، احدهما يهدف الى تاطير العمل وتنسيق الجهود والمواقف بين القوى السياسية العاملة في ذات الساحة الوطنية، فيما يكون الثاني اطارا لتنسيق العمل القومي في المهجر.
وفي الوقت الذي فيه هناك العديد من الاهتمامات والالتزامات المشتركة بين الاطارين فانه وفي ذات الوقت هناك خطا فاصلا واضحا بينهما لا يمكن الغاءه او تجاوزه او اهماله.

ان هذه الرؤية تنطلق من حقيقة ان شعبنا في الوقت الذي يتشارك ابناءه في خصوصيتهم وهويتهم القومية وعناصرها والتحديات التي يواجهونها في حماية وتطوير وجودهم، فانه، وفي ذات الوقت وبما لا يقل اهمية، فان ابناء شعبنا يمتلكون خصوصيات وطنية يتشاركون فيها مع بقية مكونات النسيج القومي والديني والاجتماعي والثقافي للاوطان التي يعيشون فيها، سواء في دول الوطن الأم ام دول الاغتراب.
كما ان التباين في هذه الخصوصيات الوطنية هو تباين واسع من وطن لاخر او من دولة لاخرى، ابتداء من التباين في الخاركة القومية والدينية مرورا الى النظام السياسي وهيكلياته ومبادئه وانتهاء بالتحديات والاستحقاقات.

ان الحزب اذ يتفق في ان ابناء الامة الاشورية اينما عاشوا على وجه المعمورة هم اشوريون يتشاركون وموحدون في خصائص اللغة والتاريخ ويشعرون ويتعاطفون مع بعض، وان الحزب اذ يفتخر مع ابناء الامة بحقيقة هذه الوحدة وعناصرها ويناضل من اجل تعزيزها وتطويرها، فانه في ذات الوقت لا يمكن له ان يتغاضى عن حقيقة ان اشوريي العراق يتشاركون مع بقية ابناء العراق، عربا وكردا وتركمانا، خصائصا وواقعا وتحديات واستحقاقات لا يعيشها اشوريي بقية دول الجوار او المهجر.
مثلما يؤمن الحزب بان اشوريي المهجر يعيشون خصائصا وواقعا وبيئة وتحديات تختلف كلية عما يعيشه اشوريو العراق.

ان هذا التباين لا بد من اقراره والاعتراف به، كما انه لا بد من اخذه بعين الاعتبار في اية رؤية سياسية قومية مسؤولة وناضجة وتنبع من وقائع الحياة وتتوجه الى المستقبل.

في العراق، وتحديدا في مرحلته الراهنة، يرى الحزب الحاجة الى تنسيق العمل القومي المشترك في خضم العملية السياسية المستمرة بكل تفاصيلها التشريعية والتنفيذية.
وحيث ان تاريخ العمل السياسي المشترك لاحزابنا القومية تفتقر الى اية سابقة في هذا المجال ما عدا تجربة (النهرين وطني) التي ورغم كونها تحالفا انتخابيا محددا، الا انها السابقة الوحيدة التي اثبتت احزابنا فيها القدرة على الاتفاق على برنامج مشترك.
لذلك فان الحزب يدعو الى اعتماد (النهرين وطني) وتفعيله كاطار عمل سياسي مشترك يتعامل مع استحقاقات شعبنا السياسية الدستورية والتشريعية والتنفيذية، وهذا ليس اعتمادا على النتائج الانتخابية لقائم (النهرين وطني)

بل اعتمادا على حقيقة برنامجها القائم على الاحترام والتكافؤ والشراكة والثقة والاتفاق على منطلقات ومبادئ اساسية للعمل القومي المشترك وفي مقدمتها الايمان بوحدة شعبنا القومية من جهة وشراكته القومية والوطنية مع الشعب العراقي من جهة اخرى.

اما في الساحة المهجرية فان اية مراجعة لتاريخ العمل القومي المشترك تبين وبجلاء الاخفاق الكبير الذي اتسم به هذا العمل المشترك وبان جميع ما اعلن من اطاراته وجبهاته وائتلافاته خلال الـ 15 سنة المنصرمة لم يكن سوى ائتلافات تكتيكية ومرحلية ابتغى القامون بها تحقيق مكاسب انية.
ومن مراجعة لهذه التحالفات والائتلافات التي لم تستمر، الا بمقدار استمرار المحطة السياسية التي تطلبت خلق التحالف، فان ما يسجله التاريخ السياسي لشعبنا ان حلفاء تحالف مرحلي عادوا في محطة سياسية لاحقة وقريبة زمنيا الى الافتراق حد العداء والتناحر وبما يؤكد كونها تحالفات انية تكتيكية تفتقر الى مقومات الاستمرار والنمو كونها ارتكزت على مصالح انية كانت في العديد من الاحيان موجهة للنيل من قوى سياسية اشورية.

الحزب ومن مراجعته واستيعابه لتاريخ العمل القومي في المهجر من جهة ومن نظرته وادراكه للمهجر الاشوري واقعا وقدرات من جهة اخرى واعتمادا على فهمه وادراكه للواقع القومي والسياسي في الوطن فانه يرى ان اطار العمل القومي المشترك في المهجر هو ما يحاول تحقيقه الاتحاد الاشوري العالمي والذي كان اجتماع هنغلو في هولندا **والمنعقد في ؟؟؟؟ (اضافة التاريخ)** خطوته الاولى.
الحزب يرجب ويدعم مساعي الاتحاد الاشوري العالمي للم شمل العمل القومي المهجري بما يجعله مؤهلا للتعامل مع متطلبات المجتمع والجاليات الاشورية المهجرية من جهة وتفعيل دور المهجر في دعم العمل القومي الاشوري في الوطن كما تراه وتلتزمه القوى السياسية العاملة في الساحة الوطنية وعبر حوار مسؤول وناضج يراعي الخصوصيتين القومية والوطنية.
بالتاكيد فان تطوير هيكل الاتحاد الاشوري العالمي ومراجعة منطلقاته السياسية والفكرية بما يجعله يتوافق تنظيميا وسياسا وفكريا مع هذه المهمة وافاقها المستقبلية والهادفة لتفعيل طاقات المهجر المؤسساتية والاختصاصية والجماهيرية وبما يجعل الاتحاد الاشوري العالمي اطارا او مظلة للعمل المؤسساتي الاشوري المهجري هو امر بالغ الاهمية ندعو الاتحاد الاشوري العالمي الى الاهتمام به مؤكدين في ذات الوقت استعدادات الحزب للدعم في هذا الاتجاه.

سابعا: اشوريو دول الجوار

اولا: **الجمهورية العربية السورية**
يمتد الوجود الاشوري في سوريا الى ازمان موغلة في القدم تمتد بامتداد تاريخ سوريا.
فليس معروفا متى استوطن الاشوريون الاراضي الواقعة في سوريا الحالية، ولكن من الناحية الطبعية تعتبر الاراضي الواقعة شرقي الفرات في الاراضي السورية امتدادا للاراضي الاشورية وخصوصا منطقة نينوى.
ومن المعروف تاريخيا ان تواصل نينوى والموصل الحالية كان مع مدن الغرب اكثر منه مع الجنوب او الشرق العميق.. فالتواصل بين الموصل والحلب مثلا كان اكثر مما هو مع الموصل وبغداد وخصوصا بالتجارة التي كانت هي اساس التواصل المؤدي الى التلاقح الثقافي.

التحق باشوريي سوريا الاصليين، موجات من الاشوريين النازحين من الاراضي التركية والهاربين من المذابح الكبرى وخصوصا مذبحة 1915 - 1917 والتي راح ضحيتها ما يقارب النصف مليون من ابناء شعبنا.
كما التحق بهم لاحقا الاشوريون النازحون من العراق هربا من مذبحة سميل عام 1933 والتي اقترفها الجيش والحكومة العراقية بحقهم ليس لشئ الا لمطالبتهم بحقوق انسانية بسيطة ولعدم رضوخوهم للاذلال من خلال اذلال بطريركهم مار ايشاي شمعون.

بمنظور الارقام والنسب، فان نسبة اشوريي سوريا الى مجموع الشعب السوري هي النسبة العليا اذا ما قورنت بنسبة شعبنا في بقية دول الوطن الأم.
الا ان هذه النسبة هي في تقلص مستمر بسبب النمو السكاني الكبير في سوريا (من غير الاشوريين) والهجرة الدائمة لابناء شعبنا اضافة الى ميل الاجيال الجديدة من عوائله في الوطن الى تحديد عدد الاولاد.
كما ان نسبة المهاجرين والميل والتوجه للهجرة قد ازدادت بسبب سياسات الانظمة المتعاقبة، وبالاخص بعد اقامة النظام الوحدوي مع جمهورية مصر العربية وتبني الشعارات العروبية التي تعكس عدم ارتياح الانظمة لتواجد اقلياتها، فحرمت البعض من الجنسية واساءت للبعض الاخر من خلال تزوير وتشويه تاريخه، كما ان هذه الانظمة لم تعترف اساسا ومن حيث المبدأ بالتعدد الاثني في سوريا حيث اعتبرت كل المواطنين السوريين دون مراعاة لشعورهم القومي على انهم عرب.
التسمية الرسمية لسوريا على انها (الجمهورية العربية السورية) هي جزء من سياسة الفرض القسري للهوية العربية، مثلما هي جزء من الضغط الذي لا يخلو من رسالة التمييز القومي الموجهة الى ابناء شوريا من غير العرب.

واليوم وبعد تحرير العراق وتغيير نظامه بالاسلوب الذي حصل به التغيير، فاننا نتوقع، ويتوقع كل الخيرين ان يقوم النظام السوري باجراء تعديلات جوهرية على اساس نظام حكمه لاجل اعطاء الشعب حقه في الخيار ولمساواة المواطينين بغض النظر عن انتماءه القومي والديني والمذهبي والثقافي.
نتطلع جميعا ان يعمل النظام السوري لاجل عدم جرع السوريين الكأس المرة التي تجرعها العراقيون، حينما لم يكن باستطاعتهم اجراء التغييرات المطلوبة بالاسلوب السلمي الطبيعي والمتوافق مع كل الانظمة الديمقراطية.

ان سنة الحياة تتطلب التغيير.. وكلما كان التغيير عقلانيا ومقننا فانه يكون اكثر جدوى واقل خسائرا.. ولكن عندما تسد دونه الابواب، فالشعب سيطرق كل ما يجد من طرق لاحداث التغيير المنشود حتى لو دفع الضريبة التي يدفعها العراقيون.. وهذا امر طبيعي وقانوني ومشروع..

ليس بخاف على احد ان النظام السوري هو الاكثر قربا من العلمانية والتعامل العقلاني مع ابناء الطوائف والديانات الاخرى، والتبرير السائد لذلك هو ان النظام مستند على قوى طائفته العلوية التي هي اقلية.
الا ان الملاحظ ان النظام اقترب كثيرا من التوجهات الاسلامية وصار يغازلها ويفسح المجال للكثير من التطبيقات الاسلامية للظهور في بادرة تقليدية وغير حكيمة للدفاع عن النفس.
ان النظام يروج ان بديله هم الاسلاميون الاصوليون..

ان النظام السوري بذلك لا يدرك ان اي نظام اخر سيخضع لمتطلبات النظام الدولي القيد الانشاء والذي لا يقبل الا بفرض القانون الدولي المصاغ من خلال معاهدات دولية قبلتها واقرتها غالبية الدول.

اننا تنوجه الى النظام لاتخاذ خطوات جادة للانفتاح الديمقراطي وتوسيع رقعة الحريات العامة ومنح القوميات غير العربية دورها اللائق بها وبعمقها التاريخي في وطنها واتحاة الفرصة الكاملة لها لمشاركة السياسية وبفعالية في البناء سوية مع كل السوريين بمختلف انتماءاتهم الدينية والقومية.
ان ما يخافه النظام من خسائر بسبب اطلاق الحريات السياسية ومبادئ العدالة وحقوق الافراد والجماعات هي اقل بكثير من الخسائر التي ستدفعها سورية برفضها التكيف مع المجتمع الدولي ومتطلباته، فالحصار والنبذ قد يولد الانفجار وخسائر الانفجار لا يقدر احد على تخمينها.

ان شعبنا الاشوري في سورية مطالب اليوم بربط مصيره بمصير كل القوى المحبة للسلام والديمقراطية والتعددية السياسية والثقافية والدينية.
ان حلفاءنا الطبيعيين هم من لا يميزوا بين المواطنيين على اساس الهوية القومية والدينية والمذهبية والثقافية والانتماء الجغرافي.
ان عراقا قويا ومستقرا يعني سوريا قوية ومستقرة، مثلما ان سوريا مستقرة تعني عراقا مستقرا.
ان ارتباط سوريا والعراق ليس باشوريه فقط، بل بكل التلاوين القومية والدينية، انهما بلدان متجاوران ومتكاملان.

ان الوجود القومي الاشوري في سوريا قد عبر عن نفسه بشكل انشطة ومؤسسات قومية سياسية وثقافية واجتماعية ولها تجربة تكاد تتماثل الى حد بعيد مع تجربة اشوريي العراق.
كما ان تنظيمات شعبنا السياسية في سوريا وناشطيه ومثقفيه القوميين هم باحتكاك واتصال وتواصل مباشر مع شعبنا وتنظيماته ومؤسساته وتجربته في العراق.
ان الحزب الوطني الاشوري الذي كان صريحا في تعاملاته واعلامه واقراره باخطاء واحباطات التجربة السياسية والمؤسساتية الاشورية في العراق فانه يأمل من التنظيمات والقيادات والفعاليات والشخصيات السياسية والقومية الاشورية في سوريا الاستفادة من هذه التجربة وتفادي احباطاتها التي كانت وليدة عدة عوامل اهمها نهج الوصاية والهيمنة والالغاء.

ان واقع شعبنا في سوريا يشير الى انه سيواجه ذات الاستحقاقات الدستورية التي واجهها شعبنا في العراق، سواء في مسالة وحدة تسميته الدستورية او اقرار حقوقه القومية.
اننا ندعو قوى شعبنا السياسية ومرجعياته الكنسية ومؤسساته القومية الاخرى الى الاستفادة من تجربة واحباطات شعبنا في هذا الاطار، والتعامل بواقعية سياسية مع واقع شعبنا.
اننا نتمنى عليهم وندعوهم لاستباق الامور وتوحيد الصف وترك الامور الخلافية لدراسات الاكاديميين والمؤسسات الاختصاصية، فالاهم والمقدس هو الانسان والشعب والوطن.

ثانيا: الجمهورية التركية
مناطق تواجد شعبنا في تركيا الحالية هي جزء من بلاد الرافدين او بلاد النهرين.
فالمناطق الواقعة جنوب بحيرة وان التركية، والممتدة شرقا الى منطقة سلامس شرق اورميا في ايران وغربا الى منطقة طور عادبدين هي مناطق سكنى جزء من شعبنا التاريخية، ولم يترحل عنها ولم يتركها.
لقد انكمش تواجده فيها لحساب شعوب اخرى بسبب العديد من عوامل صراع القوة العسكرية والاقتصادية او بسبب الصراعات الدينية وفرض الاسلام على اعداد كبيرة من ابناءه وبالتالي تحولهم القومي التدريجي الى الاكراد او الاتراك.
لقد تعرض شعبنا في مناطق تركيا الحالية لاضطهادات كثيرة وكبيرة استنزفت وجوده في هذه البقعة فمذابح بدرخان بك وامير راوندوز في القرن التاسع عشر، ومذابح الحرب الكونية الاولى وما سبقها في مطلع القرن العشرين استنزفت هذا الوجود بالقتل وبفرض الاسلام وترك الاراضي عنوة.
مع كل معركة كانت تخسرها الدولة العثمانية في اوربا كان شعبنا يدفع ثمنها اضطهادا وقتلا وتشريدا.

ان مذابح سيفو بين 1915 و 1917 والتي بدأت بفرمانات رسمية عندما افتى مفتي الديارالعثمانية بجواز قتل المسيحيين وفرض الجهاد على كل مسلمي تركيا لتحقيق هذه الغاية، كما ان هناك وثائق تثبت تخطيط جهات حكومية للمذابح بمخططات حكومية.
فقد شعبنا جراء مذابح السيفو ما لا يقل عن نصف مليون شخص من القتلى.
ان اكثر ما يسيئ الى انظمة وحكومات دول الوطن الام وقياداته العشائرية والسياسية في تعاملها مع شعبنا هو عندما تقوم بتعيير شعبنا بانه اقلية..
فهل تساءلوا يوما لماذا اصبحنا اقلية؟ ومن المسؤول عن ذلك؟
لو تسنى لنا افتراضا عدم تختيل وذبح النصف مليون اشوري بين عامي 1915 – 1917 فهل كنا سنكون اقلية بهذا الحجم الذي نحن علينا فيه اليوم.

لم تتوقف الاضطهادات على شعبنا بانهيار الدولة العثمانية وتاسيس وريثتها الجمهورية التركية، التي تدعي العلمانية.
فخلال الاربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي تم الاستيلاء على الموارد الاقتصادية المملوكة للمسيحيين وحرموا من تجارتهم جراء تشجيع الحكومة لقطاع الطرق وحزب الله التركي المؤسس بعلم الحكومة على اضطهاد ابناء شعبنا.
يضاف الى ذلك الاضطهاد القومي الثقافي على القوميات غير التركية حيث منعوا من التعلم والتعليم بلغتهم الأم، كما فرضت الدولة التركية عليهم تبديل القابهم واسماء عوائلهم لتكون القابا واسماء تركية، مثلما قامت بتبديل اسماء القرى والمدن لتكون اسماء تركية، وغيرها من مظاهر الاضطهاد والتمييز العنصري بحق ابناء تركيا من غير الاتراك.

لقد ادت هذه المظالم مجتمعة الى انطلاق واستمرار وتصاعد هجرة ابناء شعبنا الى دول المهجر وخصوصا بعد فتح اوربا بابها لحاملي الجنسية التركية للقدوم والعمل في اراضيها.
مثلما تزايدت معدلات الهجرة مع الاوضاع السياسية والامنية ولاقتصادية التي باتت مناطق طورعبدين وحكاري فيها نتيجة الصراع المسلح بين حزب العمال الكردستاني من جهة والجيش التركي والمتعاونين معه من جهة اخرى حتى بات شعبنا وقراه واقتصاده هدفا لطرفي الصراع.

وكانت النتيجة الحتمية لموجات المهاجرين ان يتقلص عدد ابناء شعبنا في تركيا الى اعداد لا تكاد تذكر.

ان تركيا برغبتها الانضمام الى الاتحاد الاوربي وما يمثله ويوفره لها ذلك من مكاسب اقتصادية وسياسية فان عليها ان تدرك ان هذه الرغبة تتطلب لتحقيقها الايفاء بشروط ومعايير اساسية هي من ثوابت وقيم المجتمعات الديمقراطية.
ان جمهورية تركية تلغي الهويات القومية وتنكر الحقوق السياسية والثقافية والادارية لقومياتها وتمارس الاضطهاد والتمييز القومي الديني مثلما تنتهك حقوق وحريات الانسان والجماعات لا يمكن لها ان تكون عضوة في منظومة سياسية كالاتحاد الاوربي.
كما ان جمهورية تركية تبرر ما يتضمنه تاريخها من مذابح ابادة جماعية وتتنصل من المسؤولية والعواقب التي تترتب عليها بسبب هذه المذابح لا يمكن لها ان تكون مقبولة في الاتحاد الاوربي.

اننا في الوقت الذي نرحب بما ابدته تركيا من رغبة وتسهيلات لعودة ابناء شعبنا الى مواطنهم، وفي الوقت الذي نشجع ابناء شعبنا لاستثمار هذه الفرصة فاننا نراه غير كافيا.
يجب على تركيا تحمل مسؤوليتها عن المذابح المقترفة بحق شعبنا وخصوصا مذابح سيفو اعوام 1915 - 1917 وان تقوم الدولة بدفع التعويضات اللازمة لابناء واحفاد الضحايا مع اعادة املاكهم وممتلكاتهم اليهم.
مثلما يجب عليها اعادة الاعتبار للقوميات غير التركية والغاء تشريعات وازالة مظاهر طمس وتشويه هويتهم القومية واقرار حقوقهم السياسية والثقافية والادارية الكاملة.
ان الجالية الاشورية في اوربا والتي نظمت نفسها بشكل مؤسسات واتحادات قومية يمكن لها ان تلعب دورا محوريا واساسيا في فرض هذه الاشتراطات على تركيا من قبل الاتحاد الاوربي.

ثالثا: جمهورية ايران الاسلامية

يعود التواجد الاشوري في ايران الى عصور قديمة وتشهد لها الاثار والشواهد القائمة الى اليوم في مختلف مناطق ومواطن شعبنا في ايران الحالية.

تذكر صحيفة كيهان الايرانية في احد اعدادها لعام 1963 ان عدد الاشوريين في اذربيجان الغربية كان يربوا على ستمائة الف نسمة في القرن السابع عشر الميلادي..

لقد تعرض الاشوريون في ايران للاضطهاد الديني وخصوصا ابان تطبيق قوانين الشريعة، ولكن اشوريي ايران لعبوا دورا تنويريا متميزا..

فمن ايران انطلقت باكورة الاصدارات الاشورية ممثلة في (زهريرا) في منتصف القرن التاسع عشر لتليها الكثير من الصحف والمجلات الثقافية والسياسية..

وفي ايران تأسس اول تنظيم قومي في بداية القرن الماضي سمي بـ (المجلس القومي) ضم رجال الفكر والعسكريين ورجال الدين، ليهتم بشؤون الشعب و يدير اموره.

واشوريو ايران هم اول من امتلك اذاعة حكومية تنطق باسمهم بالاضافة الى الاذاعة التي تأسست في السبعينيات في قصر شيرين والموجهة اساسا الى اشوريي العراق.

كما في بقية مواطنه التاريخية، فان اشوريي ايران ايضا تقلص عددهم نتيجة للاضطهاد الديني. في العهود المتعاقبة.

لقد طالت اثار مذبحة سيفو 1915 – 1917 اشوريو ايران، وخصوصا مع تقدم الجيش التركي الى اورميا محتلا لها فنزح قسم من اشورييها مع اشوريي حكاري الى العرق، فيما نزح قسم اخر ملتحقا بالقوات الروسية الى ارمينيا، وعاد البعض بعد هدوء المعارك.

اشوريو ايران لم يستكينوا بل استمروا في نشاطهم القومي رغم الاهوال التي مرت عليهم.

فمع عقد الخمسينيات من القرن الماضي كان للاشوريين مؤسسات تقوم بالتبشير القومي ونشر الوعي والاهتمام بشؤون الادب والثقافة فتأسست لذلك (ܟܬܒܢܐ ܕܐܘܪܗܝ) (اللجنة الادبية) والتي اهتمت بحركة التاليف والنشر للكتب والصحف والمجلات.

كما ان الجيل القومي من اشوريي ايران كانوا النواة الفكرية والتنظيمية لتاسيس (الاتحاد الاشوري العالمي) عام 1968.

الا ان المجتمع الاشوري ومؤسساته وفعالياته في ايران تعرضت للانكماش والتراجع مع الثورة الاسلامية عام 1979 التي تبنت الشريعة الاسلامية دستورا لها وتبنت النظام والثقافة الاسلامية نمطا للعيش على كل الايرانيين وفي جميع مرافق ومجالات الحياة وانشطتها.

لقد ادت الثورة الاسلامية ومبادئها وممارساتها وتشريعاتها وسياساتها الداخلية والخارجية الى هجرة ابناء شعبنا من ايران حيث لم يبق منهم الا ما يقل عن العشرين الف نسمة.

رغم ان الاشوريين في ايران يحق لهم انتخاب ممثل لهم الى مجلس الشورى الاسلامي الايراني، اي ان لهم حق التمثيل بكرسي واحد، الا ان الغالبية تفرض قوانينها وتتجاوز على الحق الانساني في الحريات الاساسية وتفرض التمييز الديني.

ان النظام الاسلامي المعتمد في ايران يتجاوز على الكثير من الحقوق الفردية للمواطنين، سواء السياسية او الاجتماعية او الثقافية.. كما ان تطبيق الشريعة يعني بالضرورة الحاق الاذى بالمواطنين الاخرين.

ان الحزب يدعو الحكومة الايرانية الى الغاء التشريعات التي تميز بين المواطنين على اساس الانتماء الديني، مثلما يدعوها الى عدم فرض هوية وثقافة ونمط واحد من الحياة على المواطنين.

نتطلع الى تطوير النظام السياسي لكي يكون المواطنين سواسية امام القانون ولكي لا يتم فرض قيم وممارسات على ابناء الاقليات تتعارض ومبادئهم وايمانهم.

ان ابناء شعبنا في ايران يحق لهم ان يتمتعوا بكل الحريات التي تمنحها وتضمنها لهم المواثيق الدولية سواء كمواطنين او كابناء اقليات قومية ودينية.. اننا نطالب الحكومة الايرانية لتطبيق هذه المواثيق والتعهدات التي اقرها العالم المتمدن.

الفصل الثاني: في المحور الكردستاني
ساقوم بكتابته

- مدخل عن الاقليم منذ 1991
- توحيد ادارتي الاقليم
- الاستقرار الامني والسياسي
- النمو الاقتصادي
- حدود الاقليم

اية ملاحظات اخرى يرجى اعلامي بها

الفصل الثالث
في المحور الوطني

الاوضاع السياسية:
الوعي او الايمان بقيم معينة وتطبيقها، لا يمكن له ان يأتي بين ليلو وضحاها هذا مفهوم جيدا بالنسبة لنا، ولكن ممارسة الديمقراطية السياسية والتداول السلمي للسلطة والاقرار بالحريات الفردية وتقسيم السلطة، هي مفاهيم متقدمة ومتطورة في النظام السياسي، الا ان نفس هذه المفاهيم عندما تقوم احزاب ايدولوجية اي تمتلك رؤية خاصة بالمجتمع وترغب في قسره على اتباعها باعتبارها الصح المطلق، يمكن ان تتحول هذ المفاهيم والمبادئ وينة يراد بها ايهام الناس بان النظام ديمقراطي ولا غبار علية.
ان المجتمع العراقي الذي لم يتطور او لم تتطور فيه الافكار والممارسات بحكم كونه محكوما بعقلية تسلطية تؤمن ان ايدولجيتها هي الاصح وما تقوله لا يرقى اليه شك، ليس مطلوبا منه ان يعي الديمقراطية وممارساتها ويعي الحريات واحترامها، فغالبية ابناء العراق هم من الشباب المولود ما بعد استيلاء البعث على السلطة في انقلاب 1968، وبالتالي تربى على المفاهيم التي زرعها هذا النظام، ولكن الطامة الكبرى كانت في الاحزاب التي عملت في خارج العراق والتي احتكت مع المجتمع الدولي والتي عاشت في الانظمة الديمقراطية وتمتعت بالحريات والمزايا التي وفرها لها، ان مشكلتها انها لا نزاتل تفكر بدولة تيوقراطية بلباس ديمقراطي مهلهل، فما فرض في الدستور من تناقضات كان يجب ان لا يقع فيه المبتدئ في السياسية ولكن مسألة الخوف على المعتقدات والاعتقاد انها بالممارسات الديمقراطية وبالتمتع بالحريات قد يتم تركها هو الدافع الذي لا يزال يتحكم باغلبية السياسين العراقيين وحتى بثقافة المجتمع ليجعلهم يستحوذون على الحق المقدس والغير القابل للنقاش للاجيال الاتية في تحديد مصيرهم بانفسههم.
انه امر مفهوم ان لا يتم ممارسة كل الحريات وبالشكل التي تمارس في البلدان العريقة بها لان المجتمع يمارس من الحريات ما يتفق وفهمه لها، الا ان وجودها في الدستور ودون اشتراطات معينة كان يعني ان المجتمع العراقي مجتمع ناضج يمكن له ان يرسم حدود لكل امر وجسب الثقافة الشائعة. اننا نؤمن ان تطوير الدستور امر ضروري لكي يواكب العصر ومبادئه، وكفى ان نحدد للناس ما يجب ان يؤمنوا به او يمارسوه او يقولوه وناتي لنقل ان الناس تريد هذا، فمتى ادت الاحزاب واجبها الاساسي الا وهو تعليم الناس كيفيةممارستهم لحرياتهم والتمتع بها والاصرار عليها.

عملية اجتثاث البعث: مبرراتها السياسية والاخلاقية، الياتها، ضرورة عدم المساومة بشانها
البعث كنظام وحزب، لم يضر بالعراقيين فقط بل يمكن القول انه اجرم بحقهم كبشر وكوطن وحتى كتاريخ، لقد مارس البعث سلطته ففرض نفسه على الكل من خلال تهديدهم في عيشهم وامنهم وحتى كرامتهم الشخصية، ولذا فيمكن القول ان حزب البعث العربي الاشتراكي، لم يكتفي بالاستيلاء على السلطة بالقوة وبانقلاب عسكري، بل دمر البلد والشعب والفرد العراقي، وعليه فان حزبا يؤمنبالانقلابات العسكرية، واجرم بحق العراقيين ودول الجوار، ويحمل ايديولوجية استعلائية قومية عنصرية تنكر حق الاخرين وتحاول فرض قيمها عليهم بالقوة، وبالتالي لا تؤمن بالحريات الفردية، لذا فان حل حزب البعث واجتثاث افكاره وكل فكر مشابه امر ضروري لبناء النظام الديمقراطي، انه لم يعد مقبولا ان يمنح النظام الديمقراطي المجال لمن يرد نحره وقتله لكي ينفذ ذلك، فعلى الاحزاب العاملة كلها الاقرار بالحق في التبادل السلمي للسلطة وبالحريات الفردية وبدولة القانون ودولة المؤسسات وبتقسيم السلطات واستقلاليتها وهذه الامور كلها عاداها البعث ويعاديها ويريد العودة وبنفس الافكار والاساليب. ان وجود المقابر الجماعية والتي برر القيام بها على اساس الفكر الشوفيني العنصري البعثي، وتدمير الاف القرى والقصبات في اقليم كردستان العراق، بما ضمته من ارث انساني وتراث عراقي غني، والحروب التي ادخل العراق فيها، هذه وغيرها من الجرائم التي وجدت تبريراتها في فكر البعث كافية لاجتثاث الحزب من العراق. ان اي تهاون في المسألة يعني ان تمنح الضحية السكين لذابحها والذي يقول بصراحة ان يسعي لذبحها.
الا ان البعثيين العراقيين كانوا في غالبيتهم ممن انتمى خوفا من تهديد ووعيد او رغبة في اعالة عائلته او نتيجة للقوانين المجحفة والتي كانت تفرض الانتماء للبعث على الكثيرين بدون رغبتهم، وعليه نرى ان لا يتم الانتقام

من كل بعثي بل ممن تطلخت يداه بدم العرقيين او ممن ثبت عليه انه سرق من اموال الشعب. ان معاناة شعبنا كانت على الاكثر ممن كان يتجسس عليهم وينقل تحركاتهم وتنقلاتهم وكلامهم ومهما كان الى السلطات الامنية، ان شعبنا بحاجة ماسة الى الشعور بعودة الامور الى مجراها الطبيعي، فضرورة وجود السلطات الامنية لا تبح ان يكون رقيبا على الشعب وقواه السياسية، ان المطالبة باجتثاث البعث تعني اجتثاث من مارس التجسس على الشعب لادامة السلطة القمعية والاجرامية التي تحكمت برقاب الشعب.

اسرى ومفقودي الحرب العراقية الايرانية

لم يقدم العراق ضحايا الحرب فقد من قتل وجرح وهم في غالبيتهم معروفون باعدادهم واسماءهم،ولكن المأساة التي لا تزال تطل برأسها على الدوام لا بل تعيش بين جدران الكثير من البيوت والاسر هي مسألة المفقودين والذين لم يعرف لهم مصير، وهم يتوزعون الى قسمين مفقودين لم يسمع عنهم شيئا ومفقودين سمع عنهم او تلقى اهلهم منهم رسالة او خبر او سمعصوتهمفي الاذاعة الا انهم لم يعودوا بعودة الاسرى، وهم بالتالي مفقودين، ان الحس الانساني والايمان اللديني واي قيمة اخرى كانت تفرض على الطرفين العراقي والايراني، لملمة جراح والالام الاسر المبتلية بهذه الحالة، ان عدم ايلاء المسألة اهتماما معينا يعني ان الدولتين العراقية والايرانية لا ولم تهتم يوما بالانسان كانسان له كيانت وعواطف ومرتبط باسرة وقد يكون له زوجة تريد معرفة لتحدد مستقبلها، ان الكثير من الامور لا يثير انتباه الدولتين او بالاحرى الدول التي تصرخ صباحا مساءا مدعية التدين والتمسك بالقيم المقدسة ولكنها عمليا تعمل على تشويه اقدس ما في الكطون الا وهو الانسان، اننا نطالب العراق وايران الانتهاء من هذا الملف لكي تعلم الاسر مصير ابناءها ولكي يضعوا حدا لشكوكهم والامهم.

العلاقات الاقليمية والدولية: موجودة في فقرة انظر تحت

هل العراق عربي؟ وما هي حدود ونتائج عروبته؟

في ظل انتشار الايديولوجيات القومية، واستلام الاحزاب المؤمنة بهذه الايديولوجيات لزمام الجكم فيها، لم تنشر مقولة البلدان العربية فقط، بل حاولت بعض الانظمة تطبيقها فعليا، ففي العراق حرمنا كاشوريين من ذكر انتماءنا القومي في الاحصاءات السكانية، ولم نتمتع بحقوق المواطنة لا بل طالت حرمان بعضنا من حق المواطنة بحرمانهم حق التمتع بالجنسية العراقية، وهذا الامر طال الكرد الفيلية، اذا ان رفض الانتماء العربي للعراق ليس رفضا للعلاقات مع الدول العربية، بل هو رفض للنهج الشوفيني للانظمة العروبية والغبة في اذابة القوميات الغير العربية في البوتقة والثقافة العربية، انه رفض لحق من يأتي من اقاصي الارض ويقول انه عربي ويتمتع في بلدك باضعاف ما تتمتع به من الحقوق والامتيازات، ان يكون العراق عربيا فليس له اي معنى غير ان البعض يحاول الحاقه قسرا بشئ او بامر غير موجود فالعروبة كنظام ومنظومة سياسية وكهيكل ليست موجودة، ان العروبة ومع الاسف الشديد هي منظومة ثقافية لم نجد فيها الا كل ما يهدر كرامة الانسان، اليوم يجب علينا وفي ظل دولة القانون، ان نقول ان العراق هو بلد مستقل سيتخذ قراراته بما يحقق مصلحة مواطنيه بكل تلاوينهم القومية، ان استعداد العراق للتعاون مع الجوار سيكون بحسب المصالح المتحققة وليس بحسب الايدولوجيات، من المعقول ان يكون بلدا منتميا الى منطقة جغرافية ولكن ان يتم منح صفة قومية او دينية لبلد ما وخصوصا للعراق بخصوصيته وتنوعه الاثني والديني، فهذا يعتبر قسر الناس على الانتماء الى ما لا يؤمنون، فالاسلام رابطة روحية قد تتشارك فيها امم وشعوب متعددة، ولكن مصالحها قد تكون متناقضة، ان الدافع الاساس لانشاء منظومات لربط الدول المسماة بالاسلامية او العربية، رغم تهلهل هذ المنظومات كان دافعا انيا ليس لخدمة الشعوب بقدر ما كان لخدمة ايديولوجية شوفينية ترمي الى التحكم وليس التعايش مع الاخرين من موقع المساواة وفي اطار قوانين انسانية صالحة للجميع.

وعليه نرى ان وجود العراق في المنظومتين الاسلامية كمنظمة المؤتمر الاسلامي والعربية كجامعة الدول العربية، بالاضافة لكونه غير عملي ولم يقدم للشعوب المنضوية فيها اي امر ايجابي غير خلق محاور كاذبة للعداء مع الاخر وغير نشر ثقافة العداء والكره للاخر، صار من الماضي الذي يجب ان يعاد النظر فيه، فاما وجودن العراق يجب ان يعاد النظر فيه او شكل وصلاحية هذه المنظمات التي تحوي دول بانظمة متناقضة، وغالبيتها لا تؤمن بحقوق الانسان او بالاستقلال او بالمساواة بين الافراد والشعوب والامم، وغالبيتها تتحكم بها انظمة لا تعرف للديمقراطية معنى لا بال ان بعضها يحارب الديمقراطية وحقوق الانسان كمحرمات دينية.

ولعل ما جعل العراقيين وخصوصا النخب المثقفة تنظر بعين الريبة والشك نحو هذه المنظمات انها كانت بالفعل حامية للانظمة ضد شعوبها، فرغم كل المأسي التي حدثت في العراق وكان نظام صدام سببها، لم نسمع من هذه

المنظمات ولو اشارة ما لنقد الممارسات فمن حروبه الخارجية المتعددة، الى الانفال والقضاء على انتافضة الجنوب وتجفيف الاهوار والمقابر الجماعية والقمع الوحشي، لم نسمع من منظمة المؤتمر الاسلامي او جامعة الدول العربية شيئا .

منظمة المؤتمر الاسلامي.. جامعة الدول العربية..
ماذا قدم العرب والمسلمون للعراق تحت صدام حسين وبعد التحرير..

بسقوط النظام الدكتاتوري الفاشي السابق كان من المفترض ان تكون هناك اليات عملت جديدة تواكب التغيير الحاصل، تؤكد على دور الشعب ودور منظمات المجتمع المدني ودور الخطاب النير والديمقراطي وتلغي استحواذ الطوائف على مقدرات البلد او تعمل من اجل عدم استيلاء طوائف اخرى على مقاليد الحكم بدلا او انتقاما من طوائف سابقة. ان الحزب في الوقت الذي وقف موقفا مؤيدا ومساندا وبكل امكانياته للتغيير المنشود وبرغم استبعاده من السلطة والياتها منذ البدء وجعل كل المقدرات في يد فصيل واحد من شعبنا، الا انه لم يقف موقف المتفرج وبقدر سماح الظروف والقدرات واليات العمل المتوفرة كان فاعلا في الدعوة الى حكم القانون ودان الممارسات الارهابية التي اقترفت من جهات عديدة ومنها البعض ممن استفاد من سقوط النظام الدكتاتوري السابق.

الارهاب الذي شاع في المجتمع وانتشر كانشار السرطان في الجسد لم يكن وليد لحظة سقوط النظام بل هو وليد حقب طويلة من الانظمة الدكتاتورية العنصرية التي اجبرت كل مكونات المجتمع على السكوت والصمت وعند اول تباشير الحرية كان الانفجار الكبير والكل اراد ان يعبر عن نفسه ولكن التعبير خان الكثيرين فلجواء الى الارهالب والقتل والسرقة، سرقة المواطن والدولة وكان الوطن لحظة زمن يجب ان ناخذ منه اكبر ما يمكننا في اقصر لحظة زمنية، انه سباق محموم لاجل جرد الوطن من كل موارده ومن عقوله ومن وجوده.

لاقامة وطن يلفه الاستقرار والسلام على الجميع التعاون من اجل ترسيخة قيم عليا متفق بشأنها، اي لا يجوز قانونيا واخلاقيا تجاوزها، فاحترام القانون يجب ان يعتبر عملا واجبا على الكل، ويجب ان يدرك المواطن ان تجاوز القانون في اي موقع هو بداية انهيار الدولة، فاذا سمح شخص ما لنفسه التجاوز على القانون فعلى رجال حماية القانون الاقتصاص منه مهما كانت درجته،ان من لم يحترم قانون بلده فالاخرين لن يحترموا هذا البلد اصلا، بل يعتبر الامر مثلمة بحق الوطن والمواطن ان يكون التجاوز على القانون امرا عاديا.

من الامور الاساسية التي يجب ان تأخذ دورها ومكانتها في العارق لكي يتم تحصين وضعه السياسي والاقتصادي والامني، هو المؤسسات التشريعية والتنفيذية، فاذا كانت الاحزاب اليوم قد استخوذت على قرار البلد والقرار في الغالب يؤخذ في المكاتب السياسية وقيادات بعض الاحزاب، فغدا وبعد زوال الضروف الاستثنائية التي تحيط بالبلد، ان تاخذ هذه المؤسات دورها الحقيقي في رسم وتنفيذ سياسة العراق الداخلية والخارجية.

لقد مرت هذه المؤسسات بمراحل عدة، الا انها ومن خلال المراحل الثلاثة التي مرت بها، يظهر التطور في اداءها، والمهم ان يعمل الحزب وبمعية الاحزاب التي تشاركه الرؤية في دعم ومساندة هذه المؤسسات لكي يترسخ دورها اكثر واكثر، وان تلحقها مكاتب استشارية تصاغ فيها السياسات الحقيقة للبلد وبما يحقق مصلحة الشعب العراق وليس بما يحقق رؤية ايديولوجية لحزب ما، فالمؤسستان التشريعية والتنفيذية هي مؤسسات وطنية وليست مؤسسات حزبية يمكن ان تلحق بهذا الطرف او ذاك.

ان رفع الشعارت التحريرية والداعية لترسيخ الممارسة الديمقراطية واحترام الحريات الفردية، يجب ان يرافقها الارتقاء بوعي الانسان العراقي باهمية الممارسة الديمقراطية وباهمية نشر قيم الحرية فدون ذلك لن تفيدنا هذه الشعارات الا بزرع اليأس وابتعاد الناس عنها والقبول بارتهان حريتهم لصالح الشعارات التبسيطية والايدولوجية الانقاذية.

ان البلد لكي يكون قويا ليس بكافيا عليه ان يحصن وضعه الداخلي مع اهمية الامر، بل ان على البلد ان يحصن وضعه الدولي وان يكون له حلفاء من كل ناحية، ولعل تجربة دولة الكويت الشقيقة تعتبر نموذجية في هذا المضمار، فرغم قوة نظام صدام وعدم معرفة الدول الحد الذي وصله من امتلاك اسلحة الدمار الشامل، ورغم صغر مساحة الكويت، ورغم استعداد صدام لبيع نفط الكويت والعراق بسعر بخس مقابل التغاضي عن استيلاءه على الكويت، الا ان الصداقة العميقة، والروابط الوثيقة والشائج التي اقامتها الكويت مع اغلب دول العالم، كانت سببا للوقف معها ابان محنتها اي ابان قيام صدام باحتلالها.

وعليه فانه من الضروري ان يكون للعرق علاقات جيدةوحسنة مع كل دول المنطقة، وبالاخص دول الجوار وخصوصا اننا نتشارك معها في امور كثيرة، فشعوبنا مختلطة وتاريخنا مشترك ومياه بعضنا مشترك، اذا من الضرور والواجب ان نعمل سوية وعلى قاعدة المساواة التامة وعلى قاعدة المصلحة العليا لشعوبنا من اجل استقار الاوضاع واشاعة السلام والامن بين جميع دول المنطقة، كما يجب العمل من اجل فتح الحدود وتسهيل السفر والانتقال (انتقال الناس والتجارة والثقافة) بين هذه البلدان، ان هذا الامر والتطلع لاقامة سوق وحدود مفتوحة هم اهم شئ وليس الشعارات البليدة عن الوحدة التي لم تتحقق، ان الحزب يعمل من اجل ان تكون هذه العلاقات مبنية على تبني الدول قوانين موحدة وخصوصا للحريات الفردية وتطبيق المواثيق الدولية الخاصة بالانسان او الاقليات، لانها الحكم على مدى مصداقية الدولة في علاقاتها مع الاخرين.

الوضع الامني:
اسبابه، نتائجه، معالجاته

لكي يكون الوطن مستقرا فاننا سنعمل ليس لتوفير كل اسباب الاستقرار، ولعل احداها العمل على بناء وتطوير القوات الحافظة للامن الداخلي (الشرطة واجهزة الامن والاستخابارات) او المدافعة عن الوطن مثل الجيش الوطني او البشمركة والاجهزة الخاصة باكتساب المعلومات لمعرفة نوايا الاخرين تجاه وطننا، اننا نرى ان يكون عملنا متكاملا، فلا يمكن ان يدافع شرطيا او جنديا عن وطن لا يعرف ولا يدرك مكوناته، فالجندي الذي يعرف ويعلم انه يتشارك بالوطن مع اناس مثله في الشكل ولكنهم يختلفون في اللغة او الدين او بعض العادات، وانهم كلهم ابناء وطن واجد، ان الجندي او الشرطي الذي يعرف تاريخه ويتفاعل معه من الصعوبة ان تحوله اداة ايديولوجية في يد اي كان، هذه الجندي او الشرطي سيتخرج من المدرسة عراقيا صميميا رغم اختلاف لغته او دينه عن الاخر، اذا سيدافع عن الشعب العراقي والوطن العراقي الذين فهمها واللذان يندمجان لديه الانسان والوطن.

من حق الوطن والشعب علينا الدفاع عنهم، ولكن الدفاع لاجل الحق، فامانتنا المحافظة على حدود العراق، وعلى شعب العراق، وعلينا تهيئة الانسان القادر على ذلك، وهذه التهيئة تتأتي من خلال جعل الجيش تطوعيا وتنمية النوعية من خلال تطويع المتعلمين وادخالهم الدورات التدريبية المختلفة لكي يكونا متهائيين لاي طارئ، وان يكون الجيش مفتحوا لكل ابناء العراق، فلا جيش لهذع الطائفة فقط بل الجيش والبشمركة للعراق ولدرء العدو عن حدوده، ولا دور لميليشا بعد اليوم فالسلاح يجب ان يكون حكرا للدولة، وان تنازلت الدولة عن هذا الحق فما قيمة الدولة، ان اشاعة ظاهرة انشاء الميليشيات تعني مشاريع مستقبلية للاقتتال الداخلي.

الاقتتال الطائفي وبوادر الحرب الاهلية:

- **القتل على الهوية، التهجير الطائفي، استهداف المساجد على اساس الهوية بما يعنيه من تعميق الاحتقان واطالة امده وقطع فرص العيش المشترك**
- **من وراء الاقتتال الطائفي؟ قوى داخل العراق؟ قوى خارجية؟**
- **القتل على الهوية ضد الاكراد ايضا في العديد من المدن**

الاوضاع الاقتصادية:

- **تركة النظام وسياساته**
- **الديون الخارجية**
- **انهيارالبنية التحتية**
- **انعدام لامن**
- **الفساد المالي**
- **تفعيل هيئة النزاهة**

ان الحزب في عمله من اجل الانسان الاشوري فانه ايضا يعمل من اجل الانسان العراقي، ليس فقط بالمطالبة بنشر تاريخه المنسي او بنشر وتوسيع مفهوم الحريات او الاهتمام بالبيئة، ولكن بالاقتصادي ايضا، حيث ان الاهتمام بالاقتصادي العراقي، وتنمية موارده وتحريره من الارتهان لاسعار النفط تعتبر من مهام كل الاحزاب

السياسية العراقية، ولعل خلق مناخ الاستقرار السياسي والامني، ووضع التشريعات اللاومة والتي تشجع على استقدام رؤوس الاموال الى العراق، وتوجيه انتباه اصحاب رؤوس الاموال باتجاه موارد ومشاريع مربحة للبلد ولصاحب رأس المال هي من اهم اهتماماتنا مثل الاهتمام بالسياحة الترفيهية والثقافية والدينية، او اقامة مناطق او مواقع علاجية متطورة او اي اعمال نرى انها يمكن ان تمتص الايدي العاملة وكل منطقة حسب نوعية المهارات المتوفرة او حسب البيئة والموقع الترايخي، لا بل اننا نرى من الضرورة العمل مع رأس المال الاشوري لكي يستثمر في البلد من اجل تقدمه وهو تقدم لكل ابناء العراق، فالاقتصاد لا يعرف توج قومي بل يعرف ويعمل من اجل تنمية قدراته وبشكل دائم.
ليس من واجب الدولة ان تكون ماكنة للانتاج ولكي يراع صاحب رأس المال دون رقيب او حسيب، فالعمل الجيد والمنتوج الجيد ينتجهما بالاساس الانسان المبدع والمهياء لكي يدخل دورة الانتاج، اي يمتلك المهارات العلمية للعمل، كما يجب ان يدرك العامل ان مستقبله مضمون، صحيا وحين البطالة وحين عدم ايجاد العمل من حلال تشريع قوانين لحماية العاطلين عن العمل او لحماية المعوزيسن وممن لا معيل لهم او لا عمل دائمي لهم او ممن له اعاقة دائمة او نسبية، او ضمان التقاعد، هذه الامور هي من صلب اهدافنا ومن صلب تطلعاتنا لكي نعمل عليها.

مناهج التربية والتعليم:
قيم التسامح
التعريف بالاخر
ان ارتباط شعبنا بارضه ليس لدواعي تاريخية فلكلورية فقط، بل هو ارتباط صميمي متعلق بالمستقبل واسلوب بناءه وتغيير الواقع، كما هو مرتبط بالتاريخ وانجازاته واحباطاته والتي عاشها شعبنا على هذه الارض المباركة ارض النهرين منذ اكثر من ستة الاف سنة مضت.
وعليه فحزبنا عندما يذكر التاريخ فانه يذكر الجذور لشحذ الهمم ويذكر الانجازات لدفع الناس لتتمثل بالاسوة الحسنة من اجدادنا العظام سواء في مرحلة الدولة او مرحلة المسيحية والتي يجب ان تقدر حق قدرها بعد ان تناساها ابناء العراق، ففترة الف سنة من تاريخ هذه الارض وهذا الشعب قدم فيها انجازات حضارية وفتوحات علمية ونصوص ادبية فلسفية وشعرا روحيا قيما، تم تناسيها من قبل واضعي تاريخ العراق لانها مقرونة بالمسيحية او حسب زعمهم لان العراق كان مستعمرا من قبل الغرباء، دون ان يكلفوا انفسهم لادراك ان النتاجات المذكورة كانت تعبر عن عبقرية الانسان العراقي قبل كل شئ، فهل من يمتلك مثل ابرم السرياني ونرساي (كنارة الروح) النوهدري وخاميس وكيوركيس الاربيليان، وعوديشو الصوباوي وابن حنين وابن اسحق وال بختشيوع وجامعة النصيبين وجامعة الرها وجامع جندي شابور ومدرسة الدير الكبير لا بل كل دير كان مدرسة، وهل من يملك مثل ماني النبي البابلي الذي امتدت ديانته الى ايران وسوريا وهل من يمتلك في تاريخه مثل برديصان يخجل من ذكر هذا التاريخ لابنائه لو لم يكن هؤلاء وغيرهم العشرات بل المئات من الملافنة والعلماء والمترجمين لا لشئ الا لكونهم مسيحيين وكأن هذه الفترة ملعونة، وهل باشاحة النظر عن الشمس ينطفئ ضؤها؟
اننا في الحزب الوطني الاشوري من خلال نضالنا وعملنا السياسي نتطلع الى بناء وطن لكل ابنائه، بماضيه وحاضره ومستقبله، ولذا فان ايلاء مسألة التربية والتعليم حقها من الاهتمام امر حيوي وضروري، ففي الوقت الذي نساند وندعم اعطاء هذه المسألةالى المختصين بامر التربية والتعليم، وعدم فرض ايديولوجية ما على التعليم والمتعلم كما حدث في زمن الدكتاتورية الفاشية، ونحث على عدم تكرار التجارب التي اثبتت فشلها ليس لمرة واحدة بل لمئات المرات، ويجب ان لا تأخذنا الحمية بالدعايات والاعلام الدعائي لكي نقلد ما نعرف انه غير قويم ولا يستقيم مع حقائق الامور ومع الحس الانساني.
ان ذكر دور شعبنا في استمرار العراق، ودوره في الحضارة الانسانية وذكر دوره ابان الفترة المسيحية امر ليس ضروريا لنا فقط، بل لكل العراقيين لكي يدركوا ان اجدادهم لم يستكينوا بل عرفوا طريق الابداع والمجد من خلال العلوم والتاريخ والادب والترجمة، انم العراق لم يكن خاليا من البشر والعمران من سقوط بابل 539 ق م الى استيلاء العرب المسلمين على العراق كما يترای لقارئ كتب التاريخ العراقي,
ان ابناء شعبنا المبدعين تاريخيا وحاضرا من حقهم على عراقهم الجديد انم يعرفوا وان يشاع معرفتهم من خلال نشر نتاجاتهم ونشر مقتطفات منها في كتب الادب باللغتين العربية والكردية، كما انه من حقهم على احفادهم ان تسمى شوارع ومناطق ونصب باسماءهم، فاذا كان هناك ما يسمى بابن سينا او حتى الغزالي الذي لم تطاء قدمه

ارض الرافدين اوتسمي مناطق او شوارع باسم جمال عبد الناصر فمن حقنا ان نتسال لماذا لا تسمى مناطق وشوارع باسماء بعض من ذكرنا اسماءهم، او باسم فهد اوهرمز مالك جكو او الشهداء يوسف ويوبرت ويوخنا، ليس مطلوبا منا ان نخدم بل ان نشارك في الفرح ايضا كاصاحبه وليس كضيوف.

مؤسسات المجتمع المدني
حقوق الانسان وحقوق المراة
لبرلة المجتمع

ان واجبنا في الحزب والذي سنركز عليه، لاننا نراه في صلب واجبات الاحزاب السياسية هو العمل على قوننة الحريات العامة بشكل واضح وجلي وان نرفع من مستواها ومن مستوى ممارسة هذه الحريات، فالحرية عندنا كما هي لدى كل القوى النيرة تنتهي حيث تبداء حرية المقابل، ولعل احد اهم ما يجب التبشير به والمطالبة بتطبيقه هو الاعلان العالمي لحقوق الانسان، فالحزب ليس نادي للمطالب فقط بل مدرسة لفهم القوانين والحريات واحترام الاخر وتفهم تطلعاته، وعليه فالحزب سيكون نصير الحريات الفردية والجماعية ونصير حرية انشاء المؤسسات والاندية بمختلف توجهاتها لكي تؤطر العمل في المجتمع ولكي يجد كل انسان ما يتوام معه هواية وايمانا ولكي تتحقق مقولة ان مؤسسات المجتمع المجني هي السلطة الخامسة حقا..

الاعلام

في بلد الديمقراطيةوالتعددية يجب ان يكون الاعلام حرا ويدا بشكل حر، مما يعني ان الحزب لا يدخل في هذا الامر، الا انه يمكن التذكير بان الاقليات القومية، تعرضت هويتها للتشويه المقصود، فمن الواجب ايلاء الامر اهتماما خاصا والتركيز على معاناتهم وقيمهم وايجابيات وجماليات ثقافتهم,

المغتربون والمنفيون والمهجرون العراقيون في العالم

جراء سياسة النظام البعثفاشي خرج العراقيون بمئات الالاف ان لم نقل بالملايين، وقد توزع هخؤلاء العراقيين في كل اصقاع العالم يمتد من نيوزيلندا شرق استراليا الى الولايات المتحدة الامريكية، ان هؤلاء العراقيين رغم تمتعهم بجنسية البلد الذي لجاوا اليه الا ان ارتباطهم بوطنهم مستمر، ولعلنا لا نغالي ان المغتربين والمنفيون لعبوا دورا في بقاء المجتمع العراقي متماسكا نوعا ما نتيجة للمساعدات التي قدموها لاسرهم واقرباءهم ومنظماتهم، ان واجبنا في العراق الجدي هو ايلاء اهتمام لهذه الجاليات التي تكونت لنا في هذه البلدان لربطها بالوطن اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، وحيث انه تم الاقرار بتعدد الجنسية فانه يمكن العمل من اجل تفعيسل وزارة المغتربين وجعلها وزارة فعالة وليست وزارة شكلية، ان المهجرين والمغتربين سيكونون سفراء لبلدهم العراق ان تم التعامل بايجابية معهم ومع متطلباتهم وهمومهم.

البيئة وامور اخرى

ان الحزب في نظرته العامة لواقع وطننا وما اصابه من الضربات المتتالية، وما قامت به السلطات السابقة من ازالة وتدمير الغابات والمناطق الخضراء، فانه يعمل من اجل اعادة بيئة العراق وحمايتها ونشر الثقافة البيئية والصحية وذلك لارتباط الكل في الارض بعضهم مع الاخر ولاتكال احدنا على الاخر، فالتبادلية هي من صميم استمرار الحياة الانسانية، وعليه فان ازالة الغطاء النباتي او انقراض نوع حيواني يعني التاثير المباشر وسلبا على الحياة الانسانية ماديا وروحيا.

البرنامج السياسي في المحور الوطني:

1- بناء على اعلاه فان الحزب الوطني الاشوري يؤكد وطنيا على ان اقامة دولة القانون هي الاولية التي لا تعادلها اولية اخرى وان الحزب يساند كل الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، وحيث ان دولة القانون تنبني على الاسس التالية:

أ- المساواة التامة في الحريات الجماعية والفردية وفي فرص العمل والسكن بين المواطنين نساء ورجالا، عرب وكرد واشوريين ووارمن، مسلمين ومسيحين ومندائيية وازيدين وكأكايين ويهود، اهل اقليم كردستان او الوسط او الجنوب، اهل المحافظات الغربية والشرقية.

ب- قيام الدولة على اسس مؤسساتية وقيم ثابتة تستند على الفقرة اولا.

ج- التغيير الديمقراطي لا يعني ان يتم الغاء القيم التي تتحكم بالدول ذات الانظمة الديمقراطية والتي تقر بالحريات الفردية، بحجج الاغلبية او صناديق الاقتراع، بمعنى لا اعتبار لصناديق الاقتراع حين تأتي بفصيل سياسي يكمم الافواه ويحد من حريات المواطنين او يلغي مبداية القانون يعلى ولا يعلى عليه مثلا.

د- لا يحق للتنظيمات السياسية التي لا تقر بالميادئ الاساسية للدولة من المشاركة في الحياة السياسية وتعتبر ارهابية لانها تقوم على التمييز والدعوة للاستعلاء الديني او القومي او الطبقي او الجهوي او الطائفي.

2- قيام جيش وشرطة عراقيتان محترفتان تعتمدان على المهارة والتدريب والتعليم المتقدم وتكون بمنأى عن التحزب والانتماء الطائفي والقومي والديني في اداء مهامها.

3- لن تعمل الدولة بكل طاقتها من اجل استئصال الارهاب فكرا قبل الممارسة وان لا تكون غطاء له بحجج واهية او لاجل كسب الاصوات الانتخابية للفئات الحاكمة.

4- اشاعة قيم التسامح والاعتراف بالاخر وهذا لا يعني التغاضي عن الجرائم.

5- يعمل الحزب من اجل فضح كل استغلال للدولة وامكانياتها لاجل الكسب الحزبي وبالاخص التوضيف على اسس الانتماء الحزبي الخارج من اطر الكفاءة والمقدرة، ويطالب الحزب بالاعتماد في التوظيف على اليات سليمة تحقق المساواة بين طالبي العمل من الاناث والذكور ومن مختلف الانتماءات القومية والدينية.

الفصل الرابع
في المحور الحزبي
تنظيميا، مؤسساتيا، جماهيريا، سياسيا

كان الخطاب السياسي للحزب المتسم بالعقلانية والموجه للانسان المدرك والفاهم والواعي، والذ1ي وضع العواطفف والاحلام جانبا وخاطب العقل لانه انطلق من الواقع ونحو تغيير هذا الواقع كان يصبو، احد اسباب الاساسية لجماهيرية الحزب الضعيفة، فليس كل الناس بالمستوى العقلي المراد وليس كل الناس يمكنها ان تهضم المقولات السياسية والتنظيرات الفكرية، الا ان هذا الخطاب يبقى الاكثر مصداقية لانه يستند الى وقائع قائمة ويناقش حقائق موجودة وان كان يرمي الى تغييرها، فالحزب من لاخل شعاره العمل من اجل الحقوق القومية المشرو عة لشعبنا الاشوري في عراق ديمقراطي تعددي فدرالي، كان عليه ان يواجه جملة امور سياسية وقانونية واقتصادية وقد خاطب الانسان الاشوري بها ووضع نصب عينيه المعيقات التي تواجه والتي يجب ان تتغير لكي يتمتع هذا الانسان بكامل حقوق، كانسان وكعراقي وكأشوري، ولذا فقد كن دور الحزب محصورا في نخبة سياسية وثقافية تعي الامور الان الناس هرولت خلف السهل والذي ادعى بكل ما يتمكن الاداع به وكان العمليةهي وعود ووعود، وليست تحقق ولو حزء بسيط من هذه الوعود. ولان الحزب استبعد من اي سلطة للقرار ومن اي موقع مسؤولية فانه لم يتمكن من وعد الجماهير الا بالواجبات التي على الانسان ان يقدم عليها لكي يكون انسانا اشوريا وعراقيا مخلصا حقا.
بين الجماهيرية السهلة والغوغائية وبينن العضوية والتايد الصميمي يجب ان نختار الثاني، لانه تأييد واعي وناقد وليس غوغائي ويهرول خلف الامتيازات، ان امتيازات الجماهير الواعية هي امتايزات الشعب والحقوق الثابتة والتي ينبني عليها مستقبل زاهر ولس وعود او امتبازات فردية لا تغني ولا تسمن وقد لا تفيد الشعب الا للجزء المرتبط بمن حصل على الامتياز الاساسي.
اذا ان الحزب رغم ادراكه الواعي ان الجماهيرية كانت تنقصه ولا تزال، الا ان لعب دور المهرج والمروج لشعارات فضفاضة او المروج لحالة الصراع والعداء بين الشعوب العراقية وخصوصا بين شعبنا الاشوري والكوردي لاجل تحقيق مصالح حزبية انية،و لكي نحصل على جماهيرية زائفة تضر شعبنا وشعوب العراق قاطبة، فاننا نفضل مخاطبة الفئة المثقفة وان نعمل من اجل نشر وبث الوعي بان ما يمارسه البعض وان كان يدغدغ بعض المشاعر لدى الكثيرين الا انه حالة شلبية يجب العمل على تحكم العقل في كل الامور ووزن هذه الامور بميزان المصلحة، المصلحة الذاتية والمصلحة الوطنية.
ان الحزب والعضو الحزبي مطالب بنقل وتوضيح سياسة الحزب لكل الجماهير لكي تتمكن من هضمها، ان السلام والمحبة وروح التسامح لا تعني القبول ابدا بالظلم من اي طرف كان، ولكن الاجحاف او الظلم او الشعور بهما له طرق ووسائل لتجاوزها في النظام الديمقراطي الذي يجب علينا كلنا المشاركة في بنائه.
ومن هنا فان رؤية الحزب ستؤسس لقاعدة سياسية وحماهيرية جديدة نوعا وكما.

سياسيا: تقييم الاداء البرلماني، تقييم الاداء الانتخابي لقائمة النهرين وطني،

(الاخ ZZ اقترح الاشارة الى اول اجتماع رسمي للحزب مع الزوعا والذي حصل في شهر اب 2004 في شيكاغو مع يوناذم وهو قبل اجتماع الاحزاب الاشورية في تشرين الثاني وقبل مؤتمر المعارضة العراقية في كانون الاول 2002)

ولذلك كله انعدم الحد الادنى من العمل المشترك مع التفريق هنا بين من اراد وسعى لذلك وبين من اعاق وتهرب من ذلك، الاشارة هنا الى مذكرة الحزب الى الزوعا وبيت نهرين في حزيران 2002 والاشارة ايضا الى مؤتمر لندن للمعارضة.

الحزب يؤمن بان التحاور القائم على الاحترام المتبادل هو وحده القادر على تقريب وجهات النظر وتوحيد المواقف وتنسيق الجهد من اجل بلوغ الحد الأدنى من الأهداف القومية التي تتفق عليها جميع الأحزاب الآشورية..

إننا نؤمن بضرورة تطوير الاتصال بين الأحزاب الآشورية في الوطن والمهجر وتنسيقه لضمان استمرار وتنشيط العمل القومي وآلياته في الوطن، لاسيما وأن وقائع أحداث شمال العراق تشير إلى أن هذه الفرصة التي وفرتها الحماية الدولية لم يصار إلى استثمارها جيدا بما يخدم الشعب الآشوري فعلا على ارض الواقع السياسي..

إن الحزب يؤمن بضرورة امتلاك الأحزاب الآشورية تصور أو نموذج لما يضمن لشعبنا الآشوري مستقبله الوطني وحقه المشروع دون خوف من المتغيرات، وان تسعى مجتمعة لوضع هذا التصور موضع التنفيذ.. وأننا متيقنون من انه لا يمكن لأي حزب آشوري لوحده أن يقوم بهذه المهمة، فنحن نؤمن بان توحيد الإرادة مطلب قومي على طريق تحقيق طموحات شعبنا..

إن الحزب كان وسيبقى مستعدا للمشاركة بصياغة هذا التصور وصياغة آلية عمل قومية لا تستبعد أية قوة تساهم بوضع التصور المشترك موضع التنفيذ.

ملحق رقم 1
نبذة تاريخية عن الحزب

تضاف فقرات تلتعريف بلجان الشبيبة والنادي الثقافي والطلبة الجامعيين الى ملحق النبذة التاريخية.

من بين اهم المؤسسات الاشورية في هذه المرحلة واكثرها تاثيرا على العمل القومي والسياسي الاشوري كانت:

1- النادي الثقافي الاثوري

لا يمكن لنا ومهما اختلفنا في تقييمنا مع النشطاء في النادي الثقافي الاثوري الا ان نطلق عليهم عاملين في المجال القومي وبالاخص الثقافي منه ولا يمكن ان نجرد الكثيرين منهم من العمل السياسي سواء في تنظيمات اشورية صغيرة ومحدودة او كانت تنظيمات سياسية عملت لفترة محدودة تعرض بعض اعضاءها للمضايقة والاعتقال بسبب انتماءهم السياسي هذا.

ولكن يبقى تقيمنا للمحموعة المؤسسة انهم كانوا ذو تطلعالت قومية يطغي عليها العمل الثقافي، ولذا فقد ركزوا نشاطهم في المضمار الثقافي لتطوير القدرات الاساسية للانسان الاشوري، ولعل النادي ورغم طغيان اعضاء كنيسة محددة عليه من الناحية المذهبية، الا ان النادي كان قوميا وعابرا للمذهبيات التي كانت تنخر جسد الامة.

رغم الايجابيات الكثيرة التي وفرها النادي الثقافي الاثوري، ولعل اهمها توفير الفرصة والمكان الملائمان لتلاقي الافكار والنشاطات القومية، وان كانت بصفة ثقافية، ولكن في نفس تلك الفترة برزت نشاطات سياسية اشورية معتمدة على شبيبة اكثر ثورية واقل خبرة في العمل العام، ولديها الاندفاع القومي مدفوعة بما تعلمته وتسمعه يوميا من العمل النضالي لاحزاب وحركات سياسية ترفع راية التحرر القومي.

لذا كان من المستحيل اخراج او استبعاد النادي الثقافي الاثوري مما كان يمور في المجتمع من التحركات السياسية والتي الهبت الشبيبة الجامعية في جامعات ومؤسسة المعاهد الفنية في بغداد او جامعة السليمانية التي كان مجال حرية العمل فيها اكثر لظهور تيارات سياسية بشكل علني فيها، وكذلك جامعة الموصل وان كان بشكل اقل.

التيار السياسي الذي كان يقوده حزب الاخاء الاثوري والمنطلق من كركوك والناشط في السليمانية سعى لفتح فرع للنادي الثقافي الاثوري في السليمانية رغم ان النادي كان يعتمد في عضويته على الطلبة ووقت كونهم في الدراسة، وبالمقابل عمل الحزب الوطني الاشوري المتأسس في بغداد على تسجيل الحضور في النادي الثقافي المركز العام.

بدأ الدور الفعلي للحزب في انتخابات النادي الثقافي الاثوري - المقر العام في بغداد عام 1975 حيث تحالف الحزب مع مجموعة من القوميين للاتيان برئاسة وهيئة جديدة تختلف عن الرئاسات الدورية السابقة والتي اتهمت بالتقليدية في العمل، وكانت غاية المتالفين هو ادخال اساليب ووسائل اخرى للعمل في النادي ليؤدي واجبات اكثر تأثيرا في المجتمع.

الحقيقة هي ان الاطراف (مجموعة حزب الاخاء او مجموعة الحزب الوطني والاطراف المتحالفة معها في بغداد) سواء ادركت ام لم تدرك فانها كانت ترغب في تثوير العمل القومي وكانت تسير بما كانت تراه في واقع الحياة اليومية وتكرره في مجتمعها الا وهو سيطرتها على مؤسسات مجتمعها لدفع المجتمع من اجل تحقيق امال وطموحات سياسية.

بالطبع في اطار العقلية والخبرة التي نمتلكها اليوم يمكننا القول ان الجميع وقع في اخطاء متتالية.

الا ان واقع ومصير النادي الثقافي الاثوري لم يكن بسبب ذلك الصراع بين مختلف التوجهات القومية المنظمة منها او غير المنظمة.

ان ما آل اليه النادي من نهاية ابتدأت في تجميد نشاطاته وزج هيئته الادارية في سراديب الامن العامة ومن ثم فرض هيئة ادارية قام بتاليفها وتزكيتها الامن العام، ومن ثم دمج الاندية، كان مصيرا محتوما في ظل مسيرة النظام التي ابتداءها منذ عام 1974 ورويدا رويدا كشر عن انيابه الحقيقية في افراغ بيان 11 اذار من مضمونه ومن ثم عزل الحزب الشيوعي واضطراره للانتقال للعمل السري وهو الذي كان معه فيما سميت (الجبهة الوطنية والتقدمية) وسبقها قبل ذلك ضرب القوى الاسلامية السنية والشيعية، وبعد الانتهاء من القوى الاكثر

تأثيرا التفت الى الاشوريين والتركمان فصفى كل ما كان يسير بنوع من العمل المؤسساتي المبني على ارادة الناخبين والعامل لمصلحة المؤسسة وبالتالي المجتمع.
لقد عبر عن هذا الطرح احد منتسبي الامن العام عندما التقى الهيئة الادارية للنادي اثناء تجميد نشاطاتها عام 1979 وفي مرحلة التهيئة لتشكيل هيئة ادارية يقوم بانتقاءها الامن العام عندما قال: (ان الحزب والثورة دخلوا كل مكان في العراق، اليس من الغريب انهم لم يدخلوا هذا النادي).
ان هذا التقييم المختصر ليس المقصود منه اتهام الشخصيات القومية الفاعلة في الهيئة الادارية اللاحقة بانها كانت متعاونة مع توجهات النظام واجهزته، بل اننا نعتبر ذلك اختلاف في الرؤى والقراءات بين مختلف التوجهات والشخصيات القومية التي لم ولن يتشكك الحزب في منطلقاتها والتزاماتها القومية.
ففي الوقت الذي كانت قراءة الحزب الوطني الاشوري للوضع ترى ان السلطة لا محال ستفرض ارادتها المطلقة على النادي وستسيره لخدمة مآربها واهدافها عاجلا ام اجلا، وان الهيئة الادارية الاولى بعد تجميد نشاطات النادي ليست الا مرحلة انتقالية، ولذا فالحزب لا يجد مبررا للمشاركة في هذا الامر وهو مؤمن ان اغلاق النادي وهو في قمة اداءه القومي هو افضل من تغيير وجهته تدريجيا ليلعب دورا مناقضا لاهداف تأسيسه، فان البعض الاخر من اصدقاء الحزب من الناشطين القوميين راوا الاستمرار في عمل النادي عسى ولعل يمكنهم انقاذ النادي ولو بتقديم بعض التنازلات التي اعتقدوا انها ستكون مرحلية ولن تشوه مسيرة النادي ومستقبله.
ان وقائع الامور ومسار الاحداث اثبتت صحة قراءة الحزب، فلم تنقض الدورة الاولى للهيئة الادارية الا جاءت هيئة ادارية ابعدت النادي عن مساره القومي ولتوافق لاحقا على دمجه مع اندية اخرى ليتحول الى نادي اجتماعي لا شان له بالهم القومي والثقافي.
في خلال فترة نشاط النادي تمكن من فرض نفسه موقعا متميزا للثقافة والفن والادب الاشوري، لا بل ان مهرجاناته الثقافية والادبية وخصوصا مهرجانه الشعري والاسبوع الثقافي ومعرض الكتاب السنوي والذي كان يتزامن مع ذكرى مذبحة سميل ومسرحياته ومهرجانات الغنائية وندواته الثقافية كانت تعتبر اعراسا بهيجة في ليل الثقافة العراقية المدلهم والمكفهر.
ان النادي بالاضافة الى النشاطات اعلاه قام بنشاطات كثيرة وكبيرة وبالاخص اصدار مجلة (المثقف الاثوري) مثلما دأب على تنظيم دورات تعليم لغة الام وكانت مدرسته واسلوب التدريس فيه مرجعا للكثيرين للتدريس وخصوصا في لجان الشبيبة الكنسية.
كان النادي كما ذكرنا مكان التلاقح الفكري والحوار الاشوري الداخلي ومكان تجاوز فيه الكثير من ابناء شعبنا الانقسام المذهبي وعملوا وتناقشوا وتحاوروا في اطار الانتماء الواحد.
كان النادي حلقة الوصل بين الكثير من منظمات المجتمع المدني الاشوري سواء في داخل بغداد او بقية مناطق العراق، حيث كان مقصد كل المثقفين والسياسين الاشوريين للتحاور والنقاش وتبادل الراي، وقد عمل الحزب في خلال فترة ادارته للنادي الثقافي الاثوري على تاسيس وتطوير علاقات العمل المؤسساتي مع مؤسسات قومية اخرى في بغداد كان للحزب علاقاته وتاثيره فيها من خلال الشخصيات الفاعلة فيها كالجمعية الثقافية للناطقين بلسريانية واتحاد الادباء والكتاب السريان، كما ان النادي الثقافي الاثوري كان المكان الذي انطلقت **وشاعت فيه الكثير من الاتهامات المتبادلة بين الاطراف ذات الميول السياسية المتنافسة والتي لا تزال اثارها باقية لحد الان (هل هي ضرورية؟ وهل هي مفهومة؟)**.
ان الحزب عندما يقيم هذه التجربة فأنه يعطيها حقها ويعطي ما له وما عليه لانها تجربة تعود لشعبنا كله.
ولعل اكثر ما يسجل للنادي الثقافي الاثوري من رصيد في تاريخ العمل القومي والسياسي الاشوري انه كان المؤسسة القومية التي انتسب وعمل فيها معظم القيادات السياسية والشخصيات القومية التي امتلكت وما زالت تمتلك دورها وفاعليتها في العمل القومي من خلال انتماءها وقيادتها لمؤسسات قومية سياسية او ثقافية او اجتماعية في الوطن والمهجر او من خلال نشاطها وفاعليتها ونتاجاتها الشخصية في حقول اهتماماتها.
ويحق للحزب الوطني الاشوري ان يفتخر بدوره الكبير في مسيرة النادي الثقافي الاثوري الى جانب الشخصيات القومية الفاعلة الاخرى.

2- لجان الشبيبة الاثورية في الكنائس
ظهرت هذه اللجان الى الوجود مع ربيع عام 1973.

ان الدافع لقيام هذه اللجان لم يكن واضحا بشكل عام غير الاندفاع من قبل مجموعة من الشبيبة للعمل في الكنيسة ونشر تعليم لغة الام ولرفد الكنيسة بشباب مثقف وواعي ومقتدر، وخصوصا ان كنيسة المشرق كانت تعاني من انقسام حاد، اتخذ من مسألة تبديل التقويم سببا ظاهرا له في حين ان ل خلفيات ومسببات اخرى.
كما دخل على وتر انقسام الكنيسة اطراف عديدة، من بينها سياسية، للاستفادة من الانقسام سواء لكسب المناصرين او لمجرد اضعاف التمسك بكنيسة المشرق.
ومن جانب اخر ادى حضور قداسة مار ايشاي شمعون الى العراق لمرتين لبعث شعور بالرغبة في العودة الى الكنيسة لدى الشبيبة المتعطشة لاظهار هويتها الدينية والقومية، وهذا واضح من التسميات التي اطلقت عليها حيث تم الاصرار على ان تكون التسمية الاثورية في اسم لجان الشبيبة.
لو استرجعنا التحرك في المجتمع الاشوري حينذاك لرأيناه حركة دؤوبة وفي كل الاتجاهات لاظهار وابراز الهوية القومية والدينية ودور كنيسة المشرق في التواصل الحضاري الانساني.
ما كان يجري في المجتمع الاشوري لم يكن حركة تقودها فئة محددة بل كان حركة دائمة ذو اتجاهات متعددة وتشمل الفئات العمرية ما بين الخامسة عشر الى الخمسين، وكل في مجال معين، فلجان الشبيبة كان يقودها شبان يافعين تتراوح اعمارهم ما بين السابعة عشر والعشرين من العمر، وكانت تهتم بنشر تعليم اللغة والدين المسيحي والتعريف بتاريخ الشعب الاشوري والذي تملئه حقبة طويلة من المسيحية وهي حقبة مضيئة في غالبيتها بانجازات ثقافية وادبية وعلمية رائدة.
اهتمت لجان الشبيبة بالمجالين الادبي والفني ونشر الثقافة بين اعضاءها، حيث اقامت حفلات ونشاطات كان ثمن الدخول اليها كتاب يقدم كهدية، واحيت مسرحيات ثقافية اجتماعية لنشر قيم المحبة وكسر حدة الكره والبغضاء والتعصب العشائري المقيت، كما اهتمت بالجانب الاجتماعي حيث كانت لجان الشبيبة واعضاءها واسرهم اسرة واحدة كبيرة يرتبطون بنشاطات ابنائهم ويساندوها وذلك لمردودها الخلقي العالي ولارتباط هذا النشاط بالدرجة الاولى باهداف وقيم دينية وقومية سامية.
يمكن القول بحق ان هذه الشبيبة ربت نفسها بنفسها، لانها عاشت تجارب عديدة وخرج اغلب منتسبيها منها بنتائج رائعة وصاروا قيادات يشار لها بالبنان في مجتمعها، فمنهم من تقبل الدرجات الدينية ومنهم من صار من قادة الاحزاب السياسية ومنهم من كان له دور اجتماعي رائد ومسؤول ومقتدر.
لقد كان دور الحزب الوطني الاشوري واعضاءه دورا متميزا وفاعلا في لجان الشبيبة الكنسية حيث كان معظم الفاعلين في هذه اللجان من اعضاء الحزب الذين كانوا يقومون بادارة وتوجيه هذه اللجان باستقلالية كبيرة في الراي والمبادرة كانا لهما التاثير الايجابي على نشاط هذه اللجان من جهة وعلى مستقبل وكفاءة الاعضاء من جهة اخرى.
التزمت اللجان الكنسية هذه العمل على كسر الحواجز واقامة التقارب بين قسمي كنيسة المشرق.
فقد وصل الامر في هذا الاتجاه ان قامت لجنة الشبيبة الاثورية في كنيسة مار عوديشو بانتخاب سكرتيرها من ابناء كنيسة المشرق القديمة في مخالفة صريحة لاي نظام اداري، الا ان الدافع كان قوميا نزيها ولاظهار ان الشبيبة غير مهتمة بالانقسام الكنسي وانها تتعامل معه وكانه غير موجود.. كما قامت لجنة الشبيبة في كنيسة مار عوديشو بادارة نشاط اقامته لجنة الشبيبة لكنيسة المشرق القديمة.
ان عمل لجان الشبيبة وان كان له طابع ديني، إلا ان امتزاج الدين والانتماء القومي والارتباط الوثيق بالكنيسة ادى الى توسع النشاطات وعدم اقتصارها على الجانب الديني وليطغى عليها الجانب السياسي والاجتماعي تضمنت تعبئة شعبية لنشاطاتها وبخاصة تعليم لغة الأم وتوفير مستلزماته مجانا، اضافة الى تنظيم الاحتفالات في ايام لها مدلولها في ذاكرة الشعب حيث كانت تحتفي لجنة الشبيبة في كنيسة مار عوديشو بيوم الشهيد الاشوري لتكون اول مؤوسة اشورية تحتفي بهذه الذكرى في الوطن، وبلغ الامر بعمل هذه اللجنة ان تحدت السلطة وقامت بطبع تقويم الكنيسة في **احدى السنوات ؟؟؟** بعد ان منع النظام الكنيسة من طبع تقويمها.
لقد كانت لجان الشبيبة الكنسية مدارس فعلية لتخريج اجيال من الشبيبة والناشطين القوميين ويحق للحزب الوطني الاشوري ان يفتخر بدور اعضاءه وكوادره في هذا العمل.

3- الطلبة الجامعيين الاثوريين

في الوقت الذي كان دور الحزب الوطني الاشوري في النادي الثقافي الاثوري ولجان الشبيبة الكنسية نتيجة لانضمام اعضاءه اليها كونها مؤسسات قائمة قبل تاسيس الحزب، فان لجنة الطلبة الجاممعيين الاشوريين كانت الابن البكر لنشاط الحزب الوطني الاشوري فاول خلية قيادية للحزب كانت تتكون من الطلبة الجامعيين واول

انتشار كان بينهم، وبذلك فان الطلبة الجامعيين كانوا منبع الحزب الحقيقي ومنها انتشر وعم الى الفئات العمرية والمهنية الاخرى.
لقد تمكن الحزب من خلق هذه اللجنة وتنشيطها ووضع اللبنة الاساسية لعملها، واسس للعمل الديمقراطي فيها من خلال انتخاب ممثلي الكليات والمعاهد فيها. فرغم ان بعض قياديها كان مستقلا قوميا (نظرا لكون الحزب تنظيم سري غير معلن فان اعضاءه كانوا يصنفون على انهم مستقلين) وبعضها كان شيوعيا وبعضها بعثيا، الا ان المستقليين (اعضاء الحزب) والمستقلين فعلا من القوميين كانوا يهيمنون على الهيئة العليا للطلبة الاشوريين حيث كان يمثل كل كلية او معهد شخص او شخصان.
كان اهم دور للجنة الطلبة الاشوريين الجامعيين هو التبشير القومي وخلق الاجواء التي تربط الطالب بشعبه ومؤسساته، وكانت للجان الطلبة اساليب وخطط ونشاطات لاستقبال الطلبة الجدد وتوجيههم وانقاذهم من براثن البعثيين.
قاد الطلبة الجامعيين الاشوريين الطلبة في درب التأقلم على العمل الجماعي وعلى اسلوب الانتخاب، وربطوا الطلبة بالنادي الثقافي الاثوري، سواء من خلال نشاطهم او من خلال العضوية، كما ربطوا الطلبة بالنشاط الثقافي والرياضي والترفيهي.
فلاول مرة اقام الطلبة الجامعيين احتفالات نهارية للتعارف، وتم تفعيل النشاط الادبي من خلال اقامة مهرجانات خاصة بالطلبة الجامعيين.
ان عمل الطلبة الجامعيين الاشوريين كان وبحق نموذجا للعمل القومي المتفاني، حيث اخذ مسؤولي الكليات والمعاهد على عاتقهم شؤون وشجون الطلبة وكانوا لهم اخوة اكبر عمرا او خبرة من اجل ان يكونوا بالمستوى اللائق للطالب الاشوري، وفي الطلبة الجامعيين تم العمل بنشاط لكسر حاجز الانتماء المذهبي وخصوصا بين اتباع الكنيسة المشرق واتباع الكنائس الكلدانية والسريانية.

كانت مؤسسات النادي الثقافي الاثوري ولجان الشبيبة الكنسية ولجنة الطلبة الجامعيين الاشوريين اذرع العمل الحزبي تتبادل الادوار وتساعد احداها الاخرى في العديد من الامور..
فالطلبة الجامعيين كانوا ايضا اعضاء في النادي الثقافي الاثوري واللجان الكنسية او البعض منهم، كما ان النادي الثقافي كان يفتح ابوابه لنشاط الطبلة وخصوصا حفلات التعارف الاولية والخاصة بكل كلية واجتماعات اجراء الانتخابات، وفي المقابل كان الطلبة الجامعيين هم الكادر في النادي وخصوصا في اللجان الفرعية مثل اللجنة الثقافية وتفرعاتها واللجنة الفنية واللجنة الاجتماعية، وكانوا يتحملون جل العمل فيها.

(ملاحظة لابداء الراي فيها: هل تقترحون ابقاء هذا التعريف والعرض بهذه المؤسسات الثلاثة ضمن التقرير السياسي ام الحاقها ضمن نبذة مختصرة بالحزب في فصل مستقل ملحق بالتقرير السياسي عند طبعه وتوزيعه ككتاب).

يضاف دور لجان الشبيبة الكنسية في مسالة تعداد عام 1977

ويضاف دور لجان الشبيبة والطلبة الجامعيين في مسالة رفض تدريس القران..